

الحمدُ لله على فضله وإحسانِه، والشكر له على توفيقه وامتنانِه، والصلاة والسلام على خيرِ خَلْقِهِ وخاتَم أنبيائه ورسله سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحابته ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، أما بعد:

فإن تقريبَ العلم الشرعيِّ لأبناء الجيل من أسمى المطالب المهمة التي ينهض بها اليوم ثُلَّةٌ من أهل العلم المعاصِرين، في استشرافٍ واعٍ لتطوُّرات أنماط الحياة، والبحث عن الأمثل لتحقيق المراد.

وإنَّ كتاب (جمع الجوامع) في أصول الفقه للإمام تاج الدِّين عبد الوهاب بن عليّ بن عبد الكافي السُّبْكي (٧٧١هـ) هم معدودٌ في صفوة متون علم أصول الفقه، التي يَرقَى إليها المتقدِّمون مِن شُداة هذا العلم الجليل؛ لِمَا حواه من استيعابٍ وتحرير وشمول لمسائلِ الأصول، حتى غدا لدى المتأخّرين محطَّ الرِّحال، ووجهة الأنظار، فنُظِمتُ له المتونُ، وأُفرِدت الشروحُ، وعُلقت الحواشى.



ويأتي هذا المشروعُ العلميُّ الفريدُ ليضيف حلقةً في سلسلة هذا التتابع المنهجيِّ لخدمة (جمع الجوامع) بما يَلِيثُ بمكانته، وبما يقدِّمُ إضافةً نوعيةً في الساحة الأصولية، من الجهات التالية:

- (١) تحقيقُ متن الكتاب (جمع الجوامع) علميًّا، وإخراجُ النصِّ محرَّرًا؛ وهو جهدُ فضيلة الشيخ أبي عامر عبد الله الداغستاني.
- (٢) تقسيمُ مسائلِ المتن وتفقيرُها في شكلِ مشجَّراتِ تعليميَّة؛ لضبطِ التصوُّر، واستيعاب المسائل؛ وهو جهدُ الأستاذة وعد بنت عبد الله الفهد.
- (٣) توزيعُ أبيات منظومة (الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع) للإمام جلال الدِّين السُّيوطي على مواضعِها من تقسيم مسائلِ الكتاب وتشجيرها؛ إعانةً لحافظ النَّظم -أو قاصده- على فَهْمِهِ ومعرفة معانيه.
- (٤) تـذييلُ كـل فِقْرةِ بأسـئلة أصـولية على مسـائل الكتـاب؛ تقييمًـا للفَهـمِ والاستيعاب؛ من إعداد الأستاذة وعـد بنت عبد الله الفهـد.
- (٥) اختتامُ كل فِقْرةٍ من التقسيم السابق لمسائلِ الكتاب بتطبيقاتٍ فقهيةٍ، وتمريناتٍ عمليةٍ عليها؛ تجسيرًا للفجوةِ بين الفقه وأصوله، وتحقيقًا للغاية من علم الأصول؛ وهو جهد فضيلة الشيخ د. عامر بن محمد فداء بهجت.
- (٦) مُلحَقٌ بالكتاب روابط إلكترونيّة، يحوي شرحًا صوتيًّا لمتن (جمع الجوامع)، من دروس المسجد الحرام لعامي ١٤٣٧/ ١٤٣٨هـ، لكاتب هذا التقديم.



وحَسْبُ المطَّلِعِ على مكوِّنات هذا المشروع: أن يُدرِكَ حدودَ الإضافة العلمية النوعية لخدمة هذا الكتاب الجليل، في كلِّ جزءٍ من المشروع على حِدَةٍ، فكيف بها مجتمِعةً في عمل واحد؟!

والفضلُ -بعد فضل الله تعالى - في هذا المشروع منذ فكرته حتى إنجازِهِ لأخي فضيلة الشيخ د. عامر بهجت -وفقه الله- الذي رتَّبَ له، وكوَّنَ فريقَ العمل، وتابَعَ مراحلَ التنفيذ، متوِّجًا ذلك بإعداده للجانب التطبيقيِّ الفِقْهيِّ للمشروع، في خُطَّةِ عمل منهجيةٍ مذكورةٍ في المقدِّمة.

ولئن كان تاجُ الدِّين السُّبكيُ عِن قد سمَّىٰ كتابه: (جمع الجوامع)؛ قاصدًا استيعابَهُ وجَمْعَهُ لِما سبَقَهُ من المصنَّفات الأصولية: فلعلَّ هذا المشروع أن يكونَ مَجمَعَ الجهود العلمية لخدمته: تحقيقًا لنصِّه، وتقسيمًا وتشجيرًا لمسائله، وربطًا لها بشواهدِها من نَظْمِ الكوكب الساطع، وتقييمًا لها بأسئلةٍ نظرية، وتطبيقًا فقهيًّا عليها، مع شرح صوتيًّ لكامل الكتاب.

وأحسَبُ أن هذا المشروعَ العلميّ الفريد إضافةٌ في المكتبة الأصوليّة، وإثراءٌ لساحته العلمية، ومَيْدانه التعليميّ الرَّحْبِ، يجدُ فيه الأساتذةُ والطلابُ بُغْيتَهم، ويحقّقُ مقاصدهم.

فالحمدُ لله تعالى الذي يسَّرَ وأعان، ووفَّقَ وهدى، سبحانه وبحمده لا نُحصِي ثناءً عليه، هو كما أثنى على نفسه، ثم الشكرُ الوافر والثناء العاطر لفريق العمل؛ إعدادًا وتصويبًا، ومراجعةً وتحكيمًا.

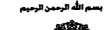


وأسأل الله بفضله وكرمه أن يَنفَع به كما نفع بأصله، وأن يتولَّانا برحمتِه، ويَتقبَّلَ هذا العملَ بقَبولٍ حسَنٍ، وصلى الله وسلَّم وبارَكَ على نبينا محمدٍ وآله وصحبه أجمعين.

وكتَبَـــه حسن بن عبد الحمــيد بخـــاري







ية الجمعية الشقهية السعودية

للملكة العربية السعوبية وزارة التعليم العالي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الجمعية الفقهية السعوبية

رفير المعاملة: 23334 قاريخوا: 2009/09/09 قاريخوا: 1440/09/09 المرفقان: بدون المرفقان: بدون بدو الجوف: 250

> وفقه الله أما بعد

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

الرقم:----- المشفوعات:

فضيلة الشيخ الدكتور/ عامر بن محمد فداء بهجت رئيس مكتب فقهاء للتدريب والاستشارات السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

فأسأل الله تعالى أن يمدكم بعونه وتوفيقه..

وإشارة إلى المشروع الذي تقدمتم به إلى الجمعية الفقهية السعودية لتحكيمه بعنوان: ( الحقيبة التعليمية لمتن جمع الجوامع )، نفيدكم باحتياز هذا المشروع التحكيم بعد عرضه على المختصين، واستيفائه المعايير المقررة في مجال التحكيم العلمي.

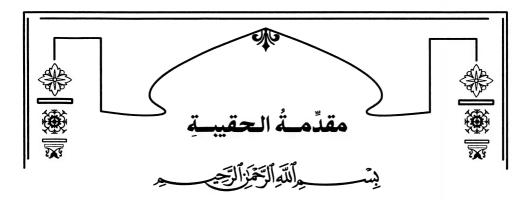
سائلين الله تعالى لكم التوفيق والإعانة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيتس

على إدامة الجمعية الفقيية السعودية ل مهر أ. د. سعد بن تركي المختلان



•		



إن الحمد لله نحمَدُه، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيِّئات أعمالنا، من يَهدِه اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يضلِلْ فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وصفيُّه وخليله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، ومن تَبِعهم بإحسان إلى يوم الدِّين، أما بعد:

فإنَّ مكانة علم أصول الفقه العالية، ومنزلته الرفيعة: مما لا يخفئ على المشتغِلين بالعلوم الشرعية، ومكانة متن "جمع الجوامع" بين متونِ أصول الفقه أمرٌ معلومٌ لدى أهل الأصول.

ومع كثرة الكتب الأصولية، والشروح العلمية على متن "جمع الجوامع": لم تعُدِ الحاجةُ الحقيقية داعيةً إلى إعادة كتابةِ شرح علميً عليه.

فالساحةُ العلمية الأصولية أكثر حاجةً إلى تقريب هذا العلم بالخِدْمات التعليمية منها إلى الخدمات العلمية.

ومن هنا، اتجه اهتمامُنا إلى إعداد الحقائب التعليمية الخادمة لهذه العلوم، وتلك المتون؛ ليكونَ العملُ في خدمة العلم في المجال الذي تدعو إليه الحاجةُ في عصرنا.

فكم سَمِعْنا من شكاوى الطلاب والمعلِّمين عن جمود علم الأصول، وصعوبته، وقلة أمثلته، وبُعْدِ دروسه عن الأمثلة والتطبيق!



وفي هذا السياق، جاء العملُ على متن "جمع الجوامع"، وخدمتِهِ بهذه الحقيبة التعليمية، الحاويةِ لما يأتى:

### [١] روابط إلكترونية فيها:

- ١) عرض تقديمي لمتن جمع الجوامع، فيه:
- أ. نص المتن بتحقيق فضيلة الشيخ/ أبي عامر عبد الله شرف الدين الداغستاني -مفظه الله-.
- ب. وتشجير ملوَّن لكل مسألة من مسائله، من إعداد الأستاذة/ وعدبنت عبد الله الفهد وفَقها الله-.
  - 7) روابط فيديوهات تعليمية مقسَّمة لشرح الكتاب، دمجت بين:
- أ. الشرح الصوتي للكتاب لفضيلة الشيخ/ د. حسن بخاري مفظه الله- مدرّس أصول الفقه بالمسجد الحرام.
  - ب. والعرض التقديمي السابق.
  - ٣) قراءة صوتية للنظم بصوت الأخ خالد الهديان -مفظه الله-.

### [7] كتاب الطالب، فيه:

- ١) متن جمع الجوامع للعلامة/ ابن السبكي هي بتحقيق فضيلة الشيخ/
   أبى عامر عبد الله شرف الدين الداغستاني مفظه الله-:
  - أ. مضبوطًا بالشَّكل.
  - ب. مقسّمًا على المسائل.



- الساطع الكوكب الساطع وتحت كل مسألة من مسائل المتن: ما يناسبُها من نظم الكوكب الساطع للعلامة/ جلال الدين السُّيوطي على بتحقيق فضيلة الشيخ/ على بن حمد الصائحى -مفظه الله-.
  - أ. محقَّقًا.
  - ب. مع تمييز زيادات السُّيوطي على جمع الجوامع بلونٍ مخالِف.
- ٣) ثم تحتهما في كل فقرة: تشجيرٌ ملوَّن لكل مسألة من مسائله، من إعداد الأستاذة/ وعدبنت عبد الله الفهد -وفقها الله-.
- ٤) ثم تحتها في كل فقرة: أسئلة نظرية تفصيلية على جميع فقرات
   الكتاب، من إعداد الأستاذة/ وعدبنت عبد الله الفهد -وفقها الله-.
  - أ. يتمكَّنُ الطالبُ من خلالها من مراجعة المتن مراجعةً تفصيلية.
  - ب. وتُعَدُّ بنكًا من الأسئلة الأصولية، يستفيد منه المدرِّسون أيضًا.
- ج. وهذه الأسئلة رُوعِيَ فيها تغطيةُ الجانب المعرفي المباشر لمسائل المتن.
- ه التدريبات والتطبيقات على الفقرة من إعداد الشيخ/ عامر بهجت مفظه الله- تهدف إلى:
  - أ. نقل المتن من الجانب النظريِّ إلى ميدان التطبيق.
- ب. وإثراء الدرس الأصوليِّ بأمثلةٍ وفروع يستفيد منها الدارس والمدرِّس.





#### خطوات العمل:

- 1) مرحلة الإعداد: تُعَدُّ فيها العُروض والمشجَّرات والأسئلة والتطبيقات من المتخصِّصين المشار إليهم.
- ا مرحلة المراجعة: وفيها يُعرَضُ العملُ على متخصّص لمراجعته، وحصل ذلك بالتزامن مع الإعداد؛ فكلُّ مشجَّرة يُنتهى من إعدادها تُعرَض على المراجع: د. عامر بهجت، وتتم إجازتها للعرضِ على المحكِّمَيْنِ، أو تعديلها بعد مراجعة المتن والشروح، والتدقيق العلمي فيها.
- ٣) مرحلة التحكيم: وفيها يُرسَل العمل المنجَزُ إلى محكِّمَيْنِ متخصَّصَيْنِ في أصول الفقه، وفي كتاب جمع الجوامع تحديدًا؛ وهما: الشيخ/ عبد الله الداغستاني محقِّقُ جمع الجوامع، وتشنيف المسامع، والشيخ د. يوسفبن محمد الفايد، وهو من حُفَّاظِ الكوكب الساطع، والمعتنين به، وتم هذا أيضًا على مدار عدة أشهر، بحيث يحكِّمُ المحكِّمان مشجَّرةً مشجرة، ثم تمرينًا مرينًا، فإما أن تجاز أو تُعدَّل.
- ٤) مرحلة الطباعة والنشر الإلكتروني: وفيها وصل الكتاب إلى يدك أيُها القارئ الكريم.
- ٥) مرحلة إقامة البرامج العلمية في الكتاب: حيث يهدف المشروع إلى إقامة برامج تعليمية أصولية (عن بُعْدِ) أو (حضوريًّا) في المتن، باعتمادِ الفيديوهات التعليمية والأسئلة المعدَّة؛ فليس هذا الكتابُ كتابَ قراءةٍ، وإنما هو كتاب تعلُّم؛ فليجرِّدِ القارئ قلمَهُ للإجابة عن الأسئلة، ودراسة الكتاب، والتعليق على نسخته.

### مدَّةُ العمل:

◄ استغرَق العمل على المشجَّرات والتمارين بمراحله السابقة قرابة عشَرة أشهر.

## 

#### ضوابط التشجير:

- ١) يقتصِرُ التشجير على مسائل المتن.
- ا يدخل في التشجير منطوقُ المتنِ، ومفهومُه.
- ٣) يستوعِبُ التشجير جميعَ ما في المتن، ما عدا: تسميةَ القائلين بالأقوال
   المختلِفة، ويقتصر على (قِيل)، أو: (خلافًا ل..).
- ٤) في حال وجود مسائل مستدركة على المتن، فالتشجير يشجِّرُها على ما ذكره المتن، ويكون الاستدراكُ وظيفةَ الشُّراح.
  - ٥) يُراعَىٰ في التشجير الاختصارُ في العبارة ما أمكن.

# 

### ضوابط الأسئلة النظرية:

- ١. تقتصر الأسئلة على مسائل المتن فقط.
  - تشمل منطوق المتن، ومفهومه.
    - ٣. تستوعب جميع ما في المتن.
- ٤. في حال وجود مسائل مستدركة، فالأسئلة تتوجه بالدرجة الأولى لِـما في المتن، ويكون بيانُ الاستدراك وظيفة المدرِّس والشارح.



### ضوابط إعداد التدريبات والتطبيقات:

- [١] تستوعب التطبيقاتُ كل مسائل المتن القابلة للتطبيق.
- [7] المسائل النظرية والكلامية والمتعلقة بالتصوُّفِ: لا توضَعُ لها أسئلةٌ تطبيقية.
  - [٣] تركيز التطبيقات في المقام الأول على:
    - ١. التطبيقات الفقهية.
- ٢. ثم على التطبيقاتِ على النصِّ الشرعي في غير نصوص الأحكام، إن
   لم تكف التطبيقاتُ الفقهية.
- ٣. فإن لم يوجد -حسب بحث الكاتب- ينتقل إلى تطبيقات افتراضية خارج ذلك.
- [1] قد تكثُرُ التطبيقات على بعض المسائل، وتَقِلَ في بعضها، بحسَبِ حجم المسألة، وأثرها الفقهيّ، وكثرة أمثلتها وتطبيقاتها.
  - [٥] لا يُلتزَم فيها ما يُلتزَم في البحث العلمي من التخريج للأحاديث.
- [7] بعضُ التطبيقات منقولة بنصِّها من كتب تخريج الفروع على الأصول، وغيرها، لكن وُضِعتْ على شكل أسئلة.
- [٧] تُرِكت الإحالةُ إلى المصادر التي أُخِذت منها التطبيقاتُ -غالبًا- لأن الإحالةَ دَلالةٌ على الإجابة، والغرض أن يُعمِلَ الطالبُ ذهنَه، ويفكّر في الإجابة، ويربطها بمتن جمع الجوامع.
- [٨] لم يُلتزَمْ في الأسئلة موافَقة مذهب بعينه؛ إذ الغرضُ تطبيق القاعدة، والتمثيل عليها، (والشأنُ لا يُعترَضُ المثال).



#### الجهات المتعاونة:

- [۱] مكتب فقهاء للتدريبِ والاستشارات (التنسيق بين فريق العمل، ومع دار النشر لطباعة الكتاب، ومع الجهة الداعمة).
  - [7] الجمعية الفقهية السعودية (التحكيم العلمي النهائي للمشروع).
- [٣] المكتب العلمي للشيخ د. حسن بن عبد الحميد بخاري، وبرنامج معاقد الأصول (تنفيذ البرامج التعليمية عن بُعْدٍ)، وقد شرَعَا في رفع فيديوهات شرح الشيخ حسن بخاري على جمع الجوامع مع ربطِهِ بالمشجَّرات.



### فريق المشروع:

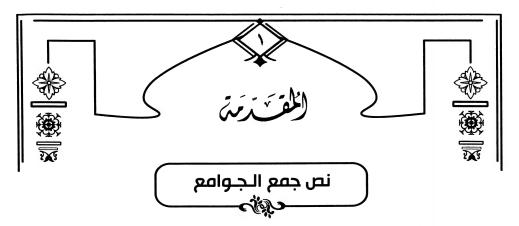
الوصف	الاسم
◄ المشرف العام على المشروع	نضيلة (لشيغ/ د. حسن بخاري
◄ إعداد المشجِّ رات، والعُ روض،	أ. وعد بنت عبد الله الفهد
والأسئسلة النظرية	
◄ إعداد التمارين والتطبيقات	د. عامر بهجت
◄ ومراجعة المشجَّرات	
◄ إنتاج الفيديو التعليمي	أ. خليل علي يوسف
✓ محقِّق نص جمع الجوامع	نضيلة (اشيغ/ عبد الله داغستاني
◄ مراجع علمي للمشروع	



الوصف	الاســــم
◄ مراجع علمي للمشروع	نضيلة (لشيغ/ د. يوسف الفايد
◄ محقِّق متن الكوكب الساطع	نضيلة (لشيغ <sub>ا</sub> علي بن حمد الصالحي
✓ التحكيم العلمي النهائي للمشروع	الجمعية الفقمية السعودية
◄ التنسيق بين فريق العمل، ومع دار النشر	مكتب فقهاء للتدريب والاستشارات

وكتَبَــــه **عامـر بن محمد فــداء به***جـت* **Amfb1428@gmail.co**m





نَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ عَلَىٰ نِعَمٍ يُؤْذِنُ الحَمْدُ بِازْدِيَادِهَا، وَنُصَلِّي عَلَىٰ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ هَادِي الأُمَّةِ لِرَشَادِهَا، وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ مَا قَامَتِ الطُّرُوسُ وَالسُّطُورُ لِعُيُونِ الأَلْفَاظِ مَقَامَ بَيَاضِهَا وَسَوَادِهَا.

وَنَضْرَعُ إِلَيْكَ فِي مَنْعِ المَوَانِعْ، عَنْ إِكْمَالِ جَمْعِ الجَوَامِعْ، اَلآتِي مِنْ فَنَّ الأُصُولِ بِالقَوَاعِدِ القَوَاطِعْ، اَلبَالِغِ مِنَ الإِحَاطَةِ بِالأَصْلَيْنِ مَبْلَغَ ذَوِي الجِدِّ الأَصُولِ بِالقَوَاعِدِ القَوَاطِعْ، اَلبَالِغِ مِنَ الإِحَاطَةِ بِالأَصْلَيْنِ مَبْلَغَ ذَوِي الجِدِّ وَالتَّشْمِيرْ، اَلوَارِدِ مِنْ زُهَاءِ مِائَةِ مُصَنَّفٍ مَنْهَلًا يُرُوي وَيَمِيرْ، اَلمُحِيطِ بِزُبْدَةِ مَا فِي شَرْحَيَّ عَلَىٰ المُخْتَصَرِ وَالمِنْهَاجِ مَعَ مَزِيدٍ كَثِيرْ.

## **一心が**—

# 

للهِ حَمْدُ لَا يَسِزَالُ سَسِرْمَدَا ثُسَمَّ عَلَسَى نَبِيِّهِ وَحِبِّهِ وَحِبِّهِ وَهَسَدِهِ أُرْجُسُوزَةٌ مُحَسَرَّرَهُ وَهَسَدِهِ أُرْجُسُوزَةٌ مُحَسَرَّرَهُ ضَمَّتُهَا «جَمْعَ الجَوَامِع» الَّذِي

يُسؤُذِنُ بِازْدِيَسادِ مَسنِّ أَبَدَا صَسلَاتُهُ، وَآلِسهِ وَصَسحْبِهِ أَبْيَاتُهَا مِثْلُ النُّجُومِ مُزْهِرَهُ حَوَىٰ أُصُولَ الفِقْهِ وَالدِّين الشَّذِي

نَظْمًا وَلَا بعِقْدِهِ حَالَّهُ بــ «كَوْكَـب» وَلَـوْ يُـزَادُ «السَّـاطِعُ» وَمَا يَنُوبُ فَإِلَيْهِ أَلْتَجِى

إِذْ لَـمْ أَجِـدْ قَبْـلِي مَـنْ أَبْـدَاهُ وَلَهُ يَكُنْ مَنْ قَبْلَهُ قَدْ أَلَّفَ كَمِثْلِهِ وَلَا الَّذِي بَعْدُ اقْتَفَى وَرُبَّمَا غَيَّرْتُ أَوْ أَزِيدُ مَا كَانَ مَنْقُوضًا وَمَا يُفِيدُ فَلْيَدُعُهَا قَارِئُهَا وَالسَّامِعُ وَاللهَ فِي كُلِّ أُمُورِي أَرْتَجِي

All P

تشجـير المسألـــة તાંકો

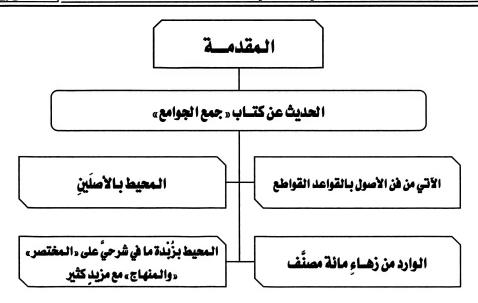
المقدّمــة

الحمدلة

الصلاة على النبي ﷺ وآله وصحبه

التضرُّع إلى الله ﷺ

الحديث عن كتـاب « جمع الجوامع »



## —₩—

الأسئلــة النظريــة

- ١. ما مضمون مقدِّمة المتن؟
- ٢. بماذا وصف المصنِّفُ كتابَه؟ ومن أين استمدَّه؟



التمارين والتطبيقات

لا يوجد.



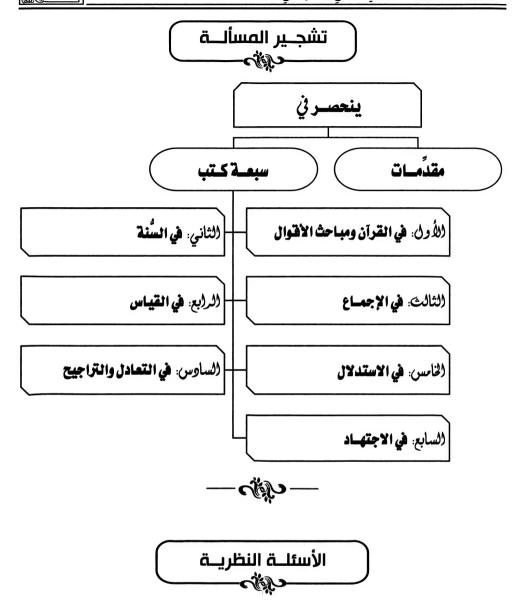


نص جمع الجـوامع

لله وَيَنْحَصِرُ فِي مُقَدِّمَاتٍ، وَسَبْعَةِ كُتُبٍ. -- وإلى

نص الكوكب الساطع

يُحْصَـرُ هَـذَا الـنَّظْمُ فِي مُقَدِّمَـهْ وَبَعْـدَهَا سَـبْعَةُ كُتْـبِ مُحْكَمَـهْ



٣. قسَّمَ المصنِّفُ على كتابه إلى مقدِّمات وسبعةِ كتب، اذكرها.

# التمارين والتطبيقات

[١] ما وجه قسمة الكتاب إلى مقدِّماتٍ وسبعة كتب؟

[7] ما الفرق بين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم؟

[٣] ارجِعْ كلَّ مسألةٍ من المسائل الآتية إلى الكتاب الذي تَتبَعُه من جمع الجوامع:

- ١. حُجِّية القراءة الشاذة.
- ٢. وذُو النفس الأبيَّةِ يَربَأُ بها عن سَفْسافِ الأمور، ويَجنَحُ إلى معاليها.
  - ٣. مفهوم الموافَقة: حُجَّة.
  - ٤. الإخبارُ عن عامِّ لا تَرافُعَ فيه الروايةُ، وخلافُه الشَّهادةُ.
    - ٥. الاستحسانُ قال به أبو حنيفة، وأنكره الباقون.
      - ٦. المصيبُ في العقليَّاتِ واحدٌ.
  - ٧. وحديثُ النفسِ ما لم تَتكلُّمْ أو تَعمَلْ، والهمُّ .. مغفورانِ.
    - حُجِّية خبر الآحاد.
  - ٩. جاحدُ المُجمَع عليه، المعلوم من الدِّينِ بالضرورة: كافرٌ قطعًا.
    - ١٠. انقراض العصر في الإجماع.
      - ١١. مسالك العِلَّة.
- ١٢. «المنطوقُ»: ما دَلَّ عليه اللفظُ في محَلِّ النُّطْقِ؛ وهو «نَصُّ» إن أفاد معنَّى لا يحتمِلُ غيرَهُ؛ كزيدٍ، «ظاهِرٌ» إن احتمَلَ مرجوحًا؛ كالأسدِ.
  - ١٣. لا يُطالَب النافي بالدليل.
    - ١٤. يمتنِعُ تعادلُ القاطعَيْن.

- ١٥. و «الحُكْمُ»: خِطابُ اللهِ المتعلِّقُ بفعل المكلَّفِ من حيث إنه مكلَّفٌ.
- ١٦. «فرضُ الكفايةِ»: مُهِمُّ، يُقصَد حصو له من غير نظرٍ بالذات إلى فاعله.
  - ١٧. ويجوز تقليدُ الميِّت.
  - ١٨. خبرُ الواحدِ لا يفيدُ العلمَ إلا بقرينةٍ.
    - ١٩. اللغاتُ توقيفيةٌ.
  - ٠٠. يُرجَّحُ بعُلُوِّ الإسنادِ، وبفقهِ الراوي، ولُغَتِه.
- ١٦. «الاشتقاقُ»: رَدُّ لفظٍ إلى آخَرَ ولو مجازًا لمناسبةٍ بينهما في المعنى، والحروفِ الأصليةِ.
  - ٢٢. حروف المعاني.
  - ٢٣. «العامُّ»: لفظُّ يستغرِقُ الصالحَ له من غير حَصْرِ.
    - ٢٤. المطلق والمقيّد.
  - ٥٥. الكَسْرُ قادحٌ على الصحيح؛ لأنه نَقْضُ المعنى.





## نص جمع الجـوامع —લંફ્રી

"أُصُولُ الفِقْهِ": دَلائِلُ الفِقْهِ الإِجْمَالِيَّةُ، وَقِيلَ: مَعْرِفَتُهَا.

"وَالأُصُولِيُّ": العَارِفُ بِهَا، وَبِطُرُقِ اسْتِفَادَتِهَا، وَمُسْتَفِيدِهَا.

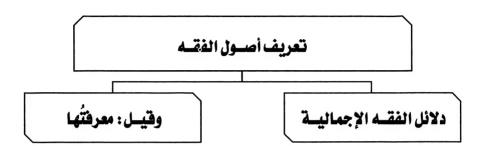
# **一心**が一

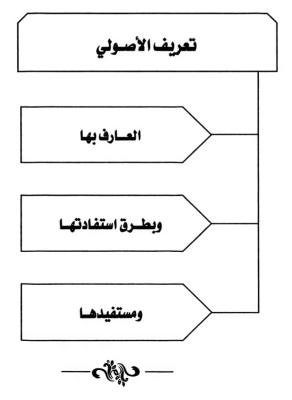
## نص الكوكب الساطع

وَعَارِفٌ بِهَا الأُصُولِيُّ العَتِيدُ.

أَدِلَّةُ الفِقْ وِ الأُصُولُ مُجْمَلَ هُ حَوَقِيلَ: مَعْرِفَةُ مَا يَدُلُّ لَهُ -وَطُـرُقُ اسْتِفَادَةٍ وَالمُسْتَفِيدْ.

# تشجــير المسألـــة







### 

- ٤. ما تعريفُ أصول الفقه؟ وهل فيه خلافٌ؟ اذكُرْهُ إن وُجد.
  - ه. مَن الأصوليُ ؟ وما شروط كونِهِ أصوليًا؟

## -- Ajjo---

# التمارين والتطبيقات

- [٤] ما وجهُ تفريق المصنِّفِ بين تعريف أصول الفقه وتعريف الأصوليِّ؟
  - [٥] لماذا بدأ المصنِّفُ بتعريف أصول الفقه؟
  - [٦] ميِّزْ ما يدخُلُ في أصول الفقه من المسائل الآتية بِناءً على تعريفه:
    - ١. القرآن: حُجَّة.
    - ٢. الصلاة: وإجبة.
    - ٣. آكَدُ الرواتب: راتبةُ الفجر.
      - ٤. القياس: دليل.
    - ٥. ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ ﴾: دليلٌ على وجوب الصلاة.
      - ٦. الأمر: يقتضي الوجوبَ.
      - ٧. مفهوم المخالفة: حُجَّةٌ.
- ٨. الدليلُ على جواز البيع: القرآنُ، والسُّنة؛ أما القرآن فقوله تعالى:
  - ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾، وأما السُّنة فحديث: «البيِّعانِ بالخِيار».

## [٧] حدِّدِ الأبوابَ والمسائل التي لا بد من معرفتِها ليكونَ الشخص أصوليًّا:

- ١. باب صلاة التطوُّع.
  - ٢. باب القياس.
- ٣. باب زكاة النَّقْدَين.
- ٤. حملُ المطلَق على المقيّد.
- ٥. باب مقادير دِيَات النفس.
  - ٦. باب المجتهد والمقلِّد.
    - ٧. باب الأمر.
    - ٨. باب النَّهي.
    - ٩. باب شروط البيع.
- ١٠. باب المنطوق والمفهوم.
  - ١١. باب الإجماع.
- ١٢. تقديم الخاصِّ على العام.





# نص جمع الجــوامع

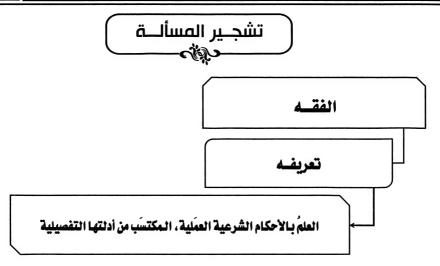
الى الوَالفِقُهُ النَّا العِلْمُ بِالأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ العَمَلِيَّةِ، المُكْتَسَبُ مِنْ أَدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ.



# نص الكوكب الساطع

وَالفِقْهُ: عِلْمُ حُكْمِ شَرْعٍ عَمَلِي مُكْتَسَبٌ مِنْ طُرُقٍ لَمْ تُجْمَلِ.





## 

الأسئلــة النظريــة حيث

٦. ما تعريف الفقه؟ وما محترزاتُ التعريف؟



التمارين والتطبيقات

[٨] هل قولُ العالم: (لا أدري) في مسألةٍ دليلٌ على أنه ليس بفقيهٍ؟

[٩] ميِّزْ ما يُعَدُّ من مسائل الفقه، وما يُعَدُّ من مسائلِ أصول الفقه مما يأتي:

- ١. الإجماع: حُجَّة.
- ٢. البيع: جائزٌ بالإجماع.
- ٣. القياس: من أدلة الأحكام.



- ٤. وجوب الصلوات الخَمْس.
- ٥. تجب التسمية في الغُسْل؛ قياسًا على التسمية في الوُضوء.
  - ٦. قول الصحابي: حُجَّة.
- ٧. يجب التيمُّمُ لكل صلاة؛ لِما ورَدَ عن الصحابة عَلَيْهُمْ في ذلك.
  - ٨. مفهوم المخالَفة: حُجَّة.
- ٩. لا تجب الزكاةُ في الأنعام المعلوفة؛ لمفهوم المخالَفةِ في حديث:
   «الغَنَمُ؛ في سائمتِها: الزكاةُ».
  - [١٠] ميِّزُ ما يدخُلُ في تعريف الفقهِ، وما لا يدخل، مع التعليل:
    - ١. عِلْمُ الإمام أحمدَ بتحريم بيع العِينة.
      - ٢. علم الهندسة.
      - ٣. العلم بكونِ اللهِ خالقَ كلِّ شيء.
        - ٤. علم الله بأفعال عباده.
      - ٥. علمُ الرسول الله بتحريم الرِّبا.
      - ٦. علم الملائكة بأفعال بعض العباد.
- ٧. علم المقلِّدِ لمذهب الإمام أحمد بصحة الوقوف بعرَفة في يومِها قبل
   الزوال.
- [١١] إذا قال الواقفُ: (هذا وَقْفٌ على الفقهاء)، فمَن المستحِقُ مِن الوقفِ؟ [أجِب، ثم راجِعِ "التمهيدَ" للإسنويِّ].





# نص جمع الـجــوامع

لله "وَالحُكْمُ": خِطَابُ اللهِ المُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ المُكَلَّفِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُكَلَّفٌ. لله وَمِنْ ثَمَّ لا حُكْمَ إِلَّا اللهِ.

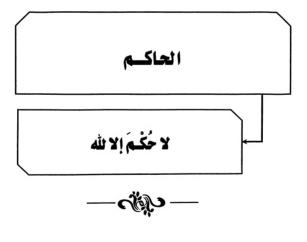
## —*იწს* —

# نص الكوكب الساطع

ثُمَّ خِطَابُ اللهِ بِالإِنْشَا اعْتَلَتْ بِفِعْلِ مَنْ كُلِّفَ حُكْمٌ. فَالأَحَقْ لَ مَنْ كُلِّفَ حُكْمٌ. فَالأَحَقْ لَ مَنْ كُلِّفَ حُكْمٌ. فَالأَحَقُ لَ مَنْ كُلِّفَ خُكْمٌ أَبَدَا. وَالحُسْنُ وَالقُبْحُ إِذَا مَا قُصِدَا لَ لَيْسَ لِغَيْسِ اللهِ حُكْمٌ أَبَدَا.

—*იწს*—





الأسئلــة النظريــة ـــــــدين

٧. ما تعريف الحُكْمِ الشرعيِّ؟ وما محترَزاتُه؟

٨. الحكم الشرعيُّ متعلِّق بفعل المكلَّفِ بأيِّ اعتبار؟

## 

[١٢] اشرَحْ قول المصنِّف: "مِنْ ثَمَّ لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ".

[١٣] مسألةٌ: (إذا وَطِئَ أجنبيةً على ظنِّ أنها زوجتُه مثلًا، هل يوصَفُ وطؤُهُ بالحِلِّ أو الحُرْمةِ وإن انتفى عنه الإثمُ، أو لا يوصَف بشيء منها؟)، فرَّعها الإسنويُّ على تعريفِ الحُكْم، فما وجهُ ذلك؟

[١٤] بِناءً على تعريف الحكم بأنه: (خطابُ اللهِ المتعلِّقُ بأفعالِ المكلَّفين) أو (العباد)، اختُلِف في أكلِ المضطرِّ للمَيْتة؛ هل يوصَفُ بالحُرْمة أو لا؟ ما وجهُ ذلك؟

[١٥] بيِّنْ ما يدخُلُ في الحُكْمِ الشرعيِّ وما لا يدخل فيه، في ضوء التعريفِ الذي ذكره المصنِّفُ هي، مع التعليل لِما تذكُرُ:

- ١. الصلاة واجبةً.
- قوله تعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾.
- ٣. قوله تعالى: ﴿إِنَ ٱللَّهَ سَكِمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾.
- ٥. قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَائِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ وَقَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾.
  - قوله ﷺ: «أنا سيِّدُ ولَدِ آدمَ، ولا فَخْرَ».
- ٧. قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَيْ ءَادَمُ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَهِيمَ وَءَالَ عِمْرَنَ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴾.
- ٨. قوله تعالىٰ: ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوَاْ أَضْعَلَهَا مُضَاعَفَةً وَاللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ لَكُمْ تُقْلِحُونَ ﴾.



[١٦] مِن مباحثِ علم أصول الفقه: مبحثُ الأحكامِ الشرعية، وعلمُ الفقه يبحث في: الأحكام الشرعية، فهل هناك فرقٌ بين بحثِ علم الفقه في الأحكام الشرعية، وبحثِ علم الأصول فيها؟





# نص جمع الـجــوامع ـــــــحين

لله وَالحُسْنُ وَالقُبْحُ بِمَعْنَىٰ مُلاءَمَةِ الطَّبْعِ وَمُنَافَرَتِهِ، وَصِفَةِ الكَمَالِ وَالنَّقْصِ.. عَقْلِيٌّ، وَبِمَعْنَىٰ تَرَتُّبِ الذُّمِّ عَاجِلًا وَالعِقَابِ آجِلًا.. شَرْعِيٌّ؛ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ.

#### 

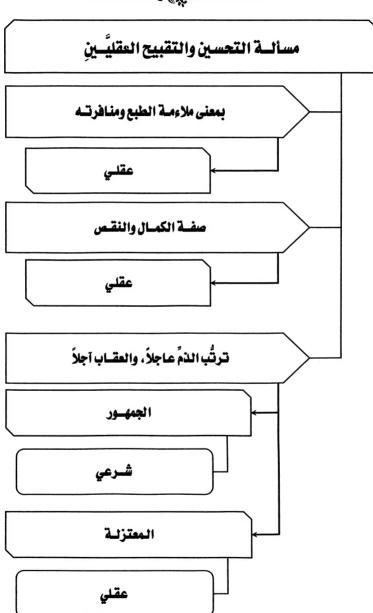
#### نص الكوكب الساطع Ajjo-

<u>كَيْسَ لِغَيْرِ اللهِ حُكْمُ أَبَدَا.</u> وَالحُسْنُ وَالقُبْحُ إِذَا مَا قُصِدَا-

وَصْفُ الكَمَالِ أَوْ نُفُورُ الطَّبْع

#### All of







#### الأسئلــة النظريــة ــــــدين

٩. الحُسْنُ والقُبْحُ يُطلَقان بعدة معانٍ، اذكُرْها، ثم اذكُرِ الخلاف فيها، إن وُجِد.

#### —ഡ്ഡ് —

### التمارين والتطبيقات

[١٧] ما عَلاقة مسألة التحسين والتقبيح العقليَّيْنِ بمسألة الحُكْم؟

[١٨] بيِّنْ نوعَ التحسين والتقبيح فيما يأتي:

عقلي	شرعي	المسألة
		١. تركُ صلاة الظُّهر قبيحٌ.
		٢. اللون الأحمر حسَنٌ.
		٣. البصر للعينِ أحسَنُ من العمي.
		٤. كثرة المِلْحِ في الطعام قبيحٌ.
		٥. التورُّك في التشهُّد الأخير حسَنٌّ.
		<ul> <li>٦. قول: «سبحان ربِّي الأعلىٰ» في السجود حسنن .</li> </ul>
		٧. الطبُّ تخصُّصٌ حسَنٌ.
		<ul> <li>٨. قراءة قِصار المفصّلِ في المغرب حسنن .</li> </ul>





اللهِ وَشُكْرُ المُنْعِمِ وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ، لا العَقْلِ،

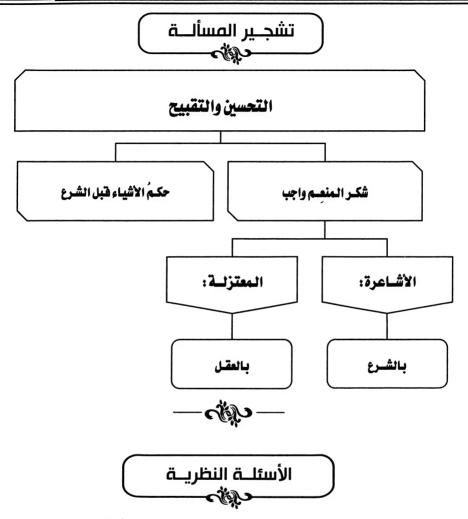
-Ujjo---

نص الكوكب الساطع

بِالشَّرْعِ لَا بِالعَقْلِ شُكْرُ المُنْعِمِ حَتْمٌ. وَقَبْلَ الشَّرْعِ لَا حُكْمَ نُمِيْ

- Algo-





١٠. ما الموجِب لشكر المُنعِم؟ وهل في ذلك خلاف؟ اذكُرْهُ إن وُجِد.

#### التصارين والتطبيقــات ـــــــــدين

[١٩] ما المراد بشكر المُنعِم؟

[٠٠] ما عَلاقة مسألة شكر المُنعِم بمسألة التحسين والتقبيح ؟

[٢٦] في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾، كيف تستدِلُّ بهذه الآية على أن شكرَ المُنعِم واجبٌ ؟





 وَلا حُكْمَ قَبْلَ الشَّرْعِ، بَلِ الأَمْرُ مَوْقُونٌ إِلَىٰ وُرُودِهِ، وَحَكَّمَتِ المُعْتَزِلَةُ العَقْلَ، فَإِنْ لَمْ يَقْضِ.. فَثَالِثُهَا لَهُمُ: الوَقْفُ عَنِ الحَظْرِ وَالإِبَاحَةِ.

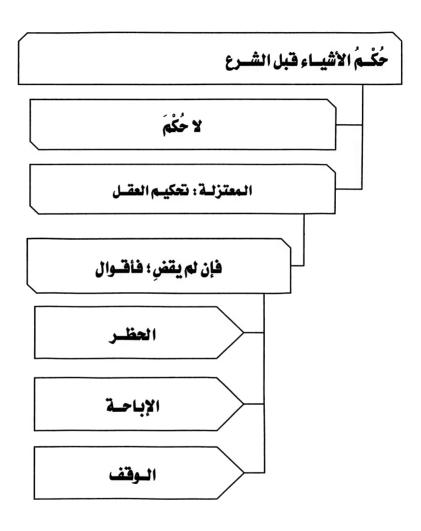
#### -Ú)

### نص الكوكب الساطع

حَتْمُ. وَقَبْلَ الشَّرْعِ لَا حُكْمَ نُمِيْ وَفِي الجَمِيع خَالَفَ المُعْتَزِكَ \* وَحَكَّمُوا العَقْلَ فَإِنْ لَمْ يَقْضِ لَهُ فَ الحَظْرُ، أَوْ إِبَاحَةٌ، أَوْ وَقُفْ عَنْ ذَيْنِ تَحْيِيرًا لَدَيْهِمْ خُلْفُ.

<del>بِالشَّرْع لَا بِالعَقْـل شُكُرُ المُـنْحِم</del>

# تشجـير المسألـــة



#### الأسئلــة النظريــة ـــــحين

١١. مَا حُكْمُ الأشياء قبل ورود الشرع؟ اذْكُرِ الخلافَ إِنْ وُجِد.

١٢. اختلف المعتزلة على أقوال فيما بينهم فيما إذا لم يَقضِ العقلُ بحُكْمِ
 شيءٍ قبل ورود الشرع؛ فما هي؟ وما سبب الخلاف؟

#### 

### التمارين والتطبيقات

[77] ما المقصود بتحكيم المعتزلةِ العقلَ في الحُكْمِ على الأشياء قبل ورود الشرع؟

[٢٣] إذا وقَعتْ واقعةٌ ولم يوجَدْ مَن يفتي فيها، فما الحكم فيها؟ وما المسألة الأصولية المفيدة في هذه الحال؟

[٢٤] بنى بعضُ العلماء مسألةً أصولية؛ وهي: (هل الإقرار النبويُّ دالُّ على الجواز من جهةِ الشرع أم من جهة البراءة الأصلية؟) على مسألة أصولية أخرى؛ فما هي؟ وفرَّعوا على القاعدة نفسِها: أن الثابتَ على خلاف دليلِ الإقرار ليس نسخًا.





للهِ وَالصَّوَابُ: امْتِنَاعُ تَكْلِيفِ الغَافِلِ، وَالمُلْجَإِ، وَكَذَا المُكْرَهُ عَلَىٰ الصَّحِيحِ، وَلَوْ عَلَىٰ الصَّحِيحِ، وَلَوْ عَلَىٰ الصَّحِيحِ، وَلَوْ عَلَىٰ القَتْل، وَأَثِمَ القَاتِلُ؛ لِإِيثَارِهِ نَفْسَهُ.

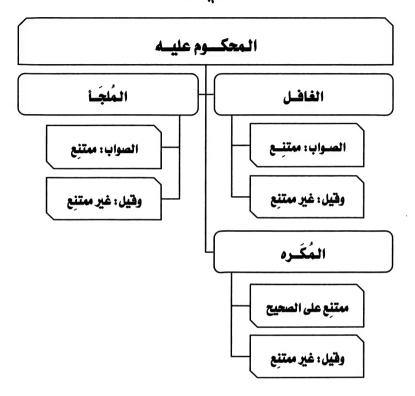
#### —*₼*

## نص الكوكب الساطع

وَصُـوِّ بَ امْتِنَاعُ أَنْ يُكَلَّفَا ذُو غَفْلَةٍ وَمُلْجَاً، وَاخْتُلِفَا - وَصُـوِّ بَ امْتِنَاعُ أَنْ يُكَلَّفَا - فَو غَفْلَةٍ وَمُلْجَاً، وَاخْتُلِفَا - فَصَدْرَهُ وَقَـدْ رَآهُ آخِـرَهُ فِي مُكْرَهِ وَقَـدْ رَآهُ آخِـرَهُ

—*₼* 

### تشجير المسألـــة



#### 

### الأسئلــة النظريــة

١٣. ما حُكْمُ تكليف الغافل؟ اذكُرِ الخلافَ إن وُجِد.

١٤. ما حكم تكليف المُلجَأ؟ اذكُر الخلافَ إن وُجِد.

١٥. ما حكم تكليف المُكرَه؟ اذكُرِ الخلافَ إن وُجِد.

١٦. ما أقسام الإكراه؟

[٢٥] ما الفرق بين الغافل، والمُلجَأ، والمُكرَه؟

[٢٦] ما وجهُ منعِ المصنِّفِ تعلُّقَ الأمر بالغافل والمُلجَأ والمُكرَه مع قوله بتعلُّقِه بالمعدوم؟

[٢٧] بيِّنْ مَن يُعَدُّ مكلَّفًا ممَّن لا يُعَدُّ مكلَّفًا ممن يأتي ذِكْرُهم، مع التعليل:

- ١. رجُلٌ كان يمشي غيرَ منتبِهِ، فداس على جهاز جوَّالٍ لغيره، فأتلَفَه،
   فهل يأثم؟ وهل يَضمَنُ بهذا الإتلاف أم لا؟
- ٢. جاء شخص قويٌّ وأخذ رجُلًا ضعيفًا، فألقاه على آخَرَ فقتله، فهل يأثم الرجُلُ الضعيف الذي رُمِي؟
  - ٣. شخصٌ هُدِّد بأنه إن لم يقتُلْ زيدًا، فسيُقتَل، فقتَلَ زيدًا، فهل يأثم؟
- ٤. شخصٌ هُدِّدَ بالسلاح والقتل إن لم يُفطِرْ في نهار رمضان، فأفطرَ،
   فهل يكون آثمًا؟

[٢٨] مَن أُكرِهَ على الأكل في حال صومِه، هل يبطُلُ صومُه؟ ما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٢٩] إذا أُكرِهَ على وطءِ حائضٍ، فهل تَلزَمه كفارةٌ؟ مع الربط بالمسألة الأصولية.

[٣٠] مَن أُكرِهَ على نُطْقِ كلمةِ الكفر، فنطَقَ بها، هل يكفُرُ؟





وَيَتَعَلَّقُ الأَمْرُ بِالمَعْدُومِ تَعَلُّقًا مَعْنَوِيًّا؛ خِلاقًا لِلْمُعْتَزِلَةِ.

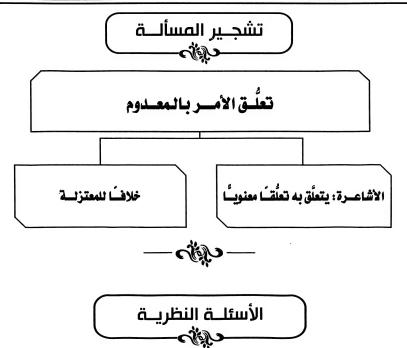
#### 

# نص الكوكب الساطع

وَالأَمْرُ بِالمَعْدُومِ - وَالنَّهُيُ - اعْتَلَقْ أَيْ: مَعْنَوِيًّا، وَأَبَىٰ بَاقِي الفِرَقْ







١٧. ما حُكْمُ تعلُّق الأمر بالمعدوم؟ اذكُرِ الخلافَ إن وُجِد.

١٨. بيِّنْ صورة مسألة تعلُّقِ الأمر بالمعدوم.



التصارين والتطبيقات حربت لا يوجد.





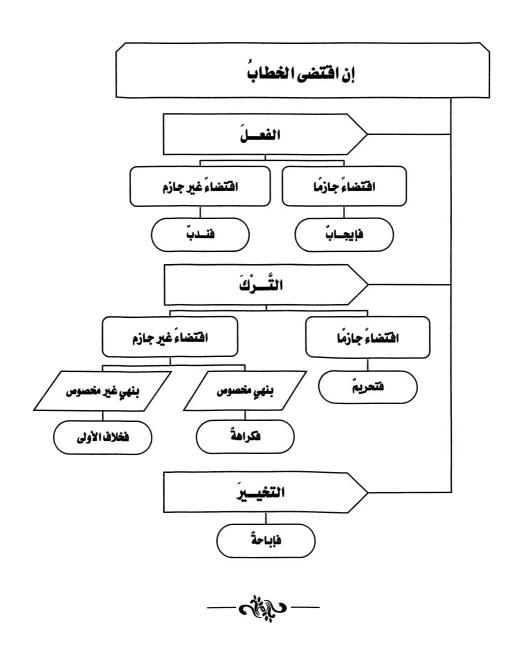
للهِ فَإِنِ اقْتَضَىٰ الخِطَابُ الفِعْلَ اقْتِضَاءً جَازِمًا.. فَإِيجَابٌ، أَوْ غَيْرَ جَازِمٍ.. فَنَدْبٌ، أَوِ التَّوْكَ جَازِمًا.. فَإِيجَابٌ، أَوْ غَيْرِ مَخْصُوصٍ.. التَّرْكَ جَازِمًا.. فَتَحْرِيمٌ، أَوْ غَيْرَ جَازِمٍ بِنَهْيٍ مَخْصُوصٍ.. فَكَرَاهَةٌ، أَوْ بِغَيْرِ مَخْصُوصٍ.. فَخِلافُ الأَوْلَىٰ، أَوِ التَّخْيِيرَ.. فَإِبَاحَةٌ.

#### —લ્ફ્રો⁄v—

### نص الكوكب الساطع

إِنِ اقْتَضَىٰ الخِطَابُ فِعْلَا مُلْتَزَمْ فَوَاجِبٌ، أَوْ لَا فَنَدْبُ، أَوْ جَزَمْ - تَرْكَا فَتَضَىٰ الخِطَابُ فِعْلَا مُلْتَزَمْ فَوَاجِبٌ، أَوْ لَا فَنَدْبُ، أَوْ فُقِدْ - تَرْكَا فَتَحْرِيمٌ، وَإِلَّا وَوَرَدْ نَهْ يُ بِهِ خُصَّ فَكُرْهُ، أَوْ فُقِدْ - فَضِدُ اللَّوْلَىٰ، وَإِذَا مَا خَيَّرَا إِبَاحَةٌ، وَحَدُّهَا قَدْ قُرِرَا

—*പ്*ത്ര—



١٩. ما أقسام الحُكْمِ التكليفيِّ؟ وما وجه القِسمة؟

٠٠. عرِّفْ كلًّا مما يأتى:

١. النَّدْبِ.

٢. الكراهة.

٣.التحريم.

٤. خلاف الأولل.

٥. الإباحة.

۲۱. ما الفرق بين المكروه وخلاف الأولئ؟
 ۲۱. ما الفرق بين المكروه وخلاف الأولئ؟

### التصارين والتطبيقات

[٣١] انظر في النصوصِ الآتية، واربِطْ كلَّ واحد منها بحُكْمٍ من الأحكام التكليفية الستة:

الحكم التكليفي	النص	P
	قال ﷺ: «مَن ادَّعي إلى غيرِ أبيه وهو يَعلَمُه، حرَّم اللهُ	
	عليه الجنةً»؛ (حُكْمُ ادِّعاء المرءِ إلىٰ غير أبيه).	'
	قال ﷺ: «خَمْسُ صلواتٍ كتبَهُنَّ اللهُ على العباد، مَن	
	حافظَ عليهن كان له عند الله عهدٌ أن يُدخِلَهُ الجنةَ، ومَن	
	لم يحافِظْ عليهن لم يكُنْ له عند الله عهدٌ؛ إن شاء عذَّبه،	۲
	وإن شاء غفَرَ له»؛ (حُكْمُ الصلاة).	

الحكم التكليفي	النـص	٩
	قال النبيُّ ﷺ: «ركعتا الفجرِ خيرٌ من الدنيا وما عليها»؛ (حُكْمُ راتبة الفجر).	٣
	«نُهِينا عن اتباعِ الجنائز، ولم يُعزَمْ علينا»؛ (حُكْمُ اتباع الجنائزِ للمرأة من خلال هذا الحديث).	٤
	قال النبيُ ﷺ: «مَن قرأ آية الكرسيِّ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ مكتوبة، لم يَمنَعْهُ من دخولِ الجنة إلا أن يموتَ»؛ (حُكْمُ تركِ قراءة آية الكرسيِّ بعد الصلاة).	٥





لل وَإِنْ وَرَدَ سَبَبًا، وَشَرْطًا، وَمَانِعًا، وَصَحِيحًا، وَفَاسِدًا: فَوَضْعٌ، وَقَدْ عُرِفَتْ حُدُودُهَا.

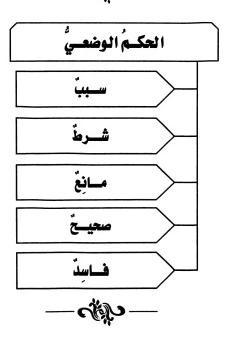
#### 

## نص الكوكب الساطع

أَوْ سَـبَبًا أَوْ مَانِعًا شَرْطًا بَـدَا فَالوَضْعُ أَوْ ذَا صِحَّةٍ أَوْ فَاسِدَا.







- ٢٢. ما أقسام الحُكْمِ الوَضْعيِّ؟
  - ٢٣. عرِّفْ كلًّا مما يأتي:
    - ١. السبب.
    - ٢. الشرط.
    - ١٠٣المانع.
- ٢٤. ما معنى كونِ العبادةِ صحيحةً؟
- ٢٥. ما معنى كون المعامَلة صحيحة؟

٢٦. ما معنى كون العبادة فاسدة؟

٧٧. ما معنى كون المعاملة فاسدة؟

#### 

# التمارين والتطبيقات

[٣٢] ميِّزِ الحُكْمَ التكليفيُّ من الحُكْمِ الوَضْعيِّ فيما يأتي:

- ١) الصلاة: واجبةٌ؛ فمَن تركَها أثِمَ.
- ٢) دخولُ الوقت: لا تَصِتُّ الصلاةُ بدونه.
  - ٣) الحيض: مانِعٌ من صحةِ الصلاة.
- إذا انعدمت الطهارة: فالصلاة غير صحيحة، وإذا وُجِدت ولم يوجَدْ غيرُها من أركان الصلاة وشروطِها: لم تَصِح الصلاة.
- ه) أكلُ المَيْتة: محرَّمٌ من حيث الأصلُ، ولكنِ المضطرُّ إذا اضطرُّ إلىٰ
   أكل المَيْتةِ: جاز له أكلُها.
  - ٦) مَن صلَّىٰ راتبةَ المغرب: فإنه يثابُ، ومَن تركها: فلا يأثم.
- لابس الخُفَّيْنِ: يجوز له المسحُ عليهما؛ استثناءً من الأصل؛ الذي
   هو وجوبُ غَسْل الرِّجْلينِ.



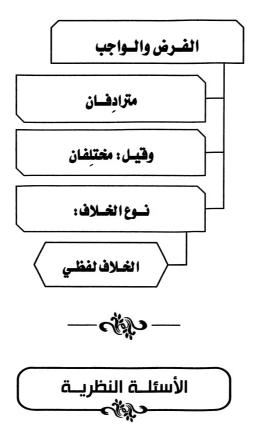


لله "وَالفَرْضُ" وَ"الوَاجِبُ": مُتَرَادِفَانِ؛ خِلافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ؛ وَهُوَ لَفْظِيٌّ.

نص الكوكب الساطع

وَالفَرْضُ وَالوَاجِبُ ذُو تَرَادُفِ وَمَالَ نُعْمَانُ إِلَى التَّخَالُفِ.

### تشجـير المسألــة



٢٨. هل الفرض والواجب مترادِفان؟ بين خلاف الأصوليين في ذلك، ثم بين نوع الخلاف.

—*₼* 



[٣٣] ما معنى ترادُفِ الفرضِ والواجب؟

[٣٤] قال بعضُ الفقهاء من الحنابلة: إن زكاةَ الفِطْرِ واجبةٌ، وقال آخَرون من الحنابلة: إنها فرضٌ، وقال في المنتهى: (زكاةُ الفِطْرِ: واجبةٌ، وتُسمَّى: فَرْضًا)، فهل بين هذه الأقوال خلافٌ فقهيٌ؟

[٣٥] قال فقهاء الحنفية هذا إن قراءة الفاتحة في الصلاة: واجبٌ من واجباتها، والسجود: فرضٌ من فروضها، فهل بينهما فرقٌ في الحُكْمِ عندهم؟

[٣٦] قال السَّرَخْسيُّ في المبسوط عن زكاة الفِطْرِ: (ثم الشافعيُّ اللهُ أَخَذَ بحديث ابن عُمَرَ، وقال: إنها فريضةٌ ... وعندنا هي واجبةٌ)، ما سبب الخلاف في المسألة؟





لله "وَالمَنْدُوبُ"، "وَالمُسْتَحَبُّ"، "وَالتَّطَوُّعُ"، "وَالسُّنَّةُ": مُتَرَادِفَةٌ؛ خِلَافًا لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا؛ وَهُوَ لَفْظِئٌ،

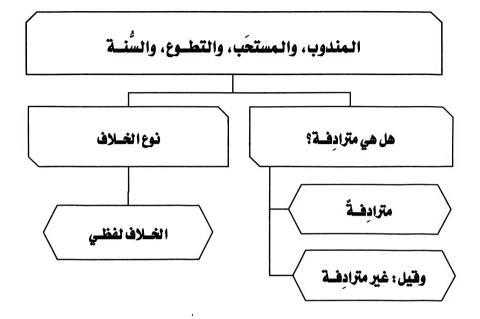
#### **一心シ**—

## نص الكوكب الساطع

وَالنَّدُبُ وَالسُّنَةُ وَالتَّطَوُعُ وَالمُسْتَحَبُّ بَعْضُنَا قَدْ نَوَّعُوا وَالمُسْتَحَبُّ بَعْضُنَا قَدْ نَوَّعُوا وَالخُلْفُ لَغُمُالُ نَعْمَانُ: بَلَيْ وَالخُلْفُ لَفُظِيٌّ. وَبِالشُّرُوعِ لَا ثُلْزِمُهُ وَقَالَ نُعْمَانُ: بَلَيْ

#### —ഡ്ഡ് —

### تشجــير المسألـــة



#### —*ભૂંજે*⊸

الأسئلــة النظريــة

٢٩. ما الأسماء التي تُطلَقُ على المندوب؟

·٣٠. هل المندوب والمستحَبُّ مترادِفان؟ اذكُرِ الخلافَ في هذه المسألة مع بيانِ مَن خالف فيها، ونَوْعَ الخلاف.

٣١. ما الفرق بين المصطلحات الأربعة: "المندوبُ"، "والمستحَبُّ"، "والتطوُّعُ"، "والسُّنَّةُ" عند القائلينَ بالتفريق بينها؟

# التمارين والتطبيقات

[٣٧] مثِّل لكلِّ مِن المندوب، والسُّنةِ، والمستحَبِّ، والتطوُّع.

[٣٨] يعبَّرُ بعضُ الفقهاء بقولهم: سجودُ التلاوة: تطوُّعُ، وآخَرون يقولون: سجود التلاوة: مندوبٌ، فهل اختلَفوا في حُكْم سجود التلاوة أو لا؟



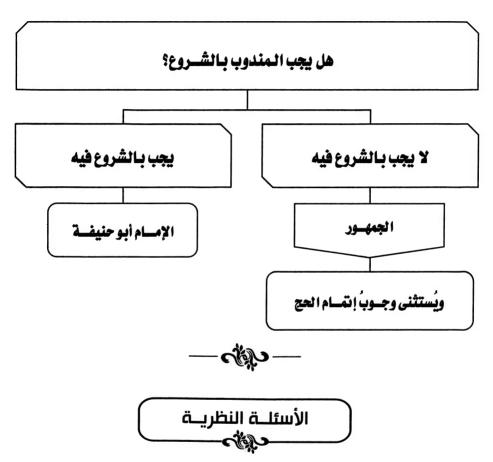


لله وَلا يَجِبُ بِالشُّرُوعِ؛ خِلَافًا لِأبِي حَنِيفَةَ، وَوُجُوبُ إِنْمَامِ الحَجِّ؛ لِأَنَّ نَفْلَهُ كَفَرْضِهِ؛ نِيَّةً، وَكَفَّارَةً، وَغَيْرُهُمَا.

#### —*Alp*—

### نص الكوكب الساطع

وَالحُلْفُ لَفْظِيِّ. وَبِالشُّرُوعِ لَا نُلْزِمُهُ، وَقَالَ نُعْمَانُ: بَلَى، وَالحَبِّ اللَّهُ مَانُ: بَلَى، وَالحَبَّ اللَّهُ مَا الشُّرَعَا؛ إِذْ لَهُ يَقَعْ مِنْ أَحَدٍ تَطَوُّعَا.



٣٢. هل يجب المندوب بالشروع فيه؟ اذكُرِ الخلافَ إن وُجِد.

٣٣. كيف يُرَدُّ على مَن استدَلَّ بوجوب المندوب بالشروعِ على وجوب إتمام حجِّ النفل؟





[٣٩] بدأ زيدٌ صلاة الضحي، وفي أثنائِها تذكّر موعدًا له في المستشفى، فأراد أن يَقطَعَ صلاتَه، فهل له ذلك أو لا؟

[٤٠] ذهب عمرٌ و إلى مكَّةَ لحجِّ تطوُّع، وقد أدى حَجَّةَ الإسلام قبل ذلك، فلما وصل إلى مكَّةَ ورأى الزحام، أراد أن يَرجِعَ إلى بلدِه ليترك المجالَ لغيره، فما الحُكْمُ في ذلك؟

[٤١] صام سعيدٌ يوم الاثنين، وفي أثناء صيامه دُعِيَ إلىٰ الغَداء، فقرَّرَ أن يَقطَعَ صومَه، فما الحُكْمُ؟

[٤٢] في الحديث: «الصائم المتطوِّعُ أميرُ نفسِه؛ إن شاء صام، وإن شاء أفطرَ»، ما وجهُ عَلاقة مسألة لزوم المندوبِ بالشروع بهذا النصِّ الشرعيِّ؟





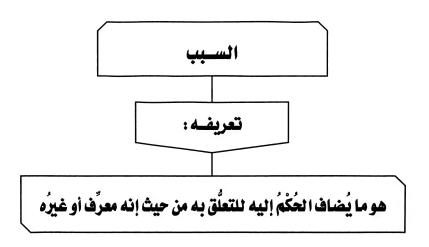
﴿ "وَالسَّبَبُ": مَا يُضَافُ الحُكْمُ إِلَيْهِ؛ لِلتَّعَلُّقِ بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُعَرِّفٌ، أَوْ غَيْرُهُ، ——

نص الكوكب الساطع

وَالسَّبَبُ: الَّذِي أُضِيفَ الحُكْمُ لَهُ لِعُلْقَةٍ مِنْ جِهَةِ التَّعْرِيفِ لَه.



# تشجـير المسألــة



#### 

الأسئلـــة النظريـــة

٣٤. عدِّدْ أقسامَ الحُكْمِ الوضعيِّ.

٣٥. عرِّفِ السبب، واذكر محترزاتِ التعريف.

[27] وجوب صلاة الظُّهْرِ يكونُ إذا زالت الشمسُ، فماذا يسمى زوالُ الشمس بالنسبة لصلاة الظُّهر؟

[٤٤] وجوب الزكاة مرتبِطٌ بمِلْكِ النِّصاب، وتمامِ الحَوْلِ، فإذا لم يَملِكُ نِصابًا، فلا زكاة عليه، فماذا يسمئ مِلْكُ النِّصاب وتمامُ الحَوْلِ بالنسبة للزكاة؟ وما الفرق بين سبب الحُكْم وشرطِ السبب؟

[٤٥] قطعُ يدِ السارق حُكْمٌ يضاف إلى وجودِ وصفِ السرقة، فماذا تسمىٰ السرقة بالنسبة للقطع؟

[٤٦] بيِّنْ ما يدخُلُ في تعريفِ السبب وما لا يدخل:

- ١) الزِّنا: لوجوب الجَلْدِ.
- ٢) الحيضُ: بالنسبة للصلاة.
- ٣) الإسكار: لحُرْمة الخمر.
  - ٤) الطلاق: بالنسبة للعِدَّة.
  - ٥) الدَّيْنُ: بالنسبة للزكاة.
- ٦) السفَرُ: بالنسبة لجواز الفِطْر.





لا "وَالشَّرْطُ": يَأْتِي، "وَالمَانِعُ": الوَصْفُ الوُجُودِيُّ الظَّاهِرُ المُنْضَبِطُ المُعَرِّفُ نَقِيضَ الحُكْم؛ كَالأَبُوَّةِ فِي القِصَاصِ.

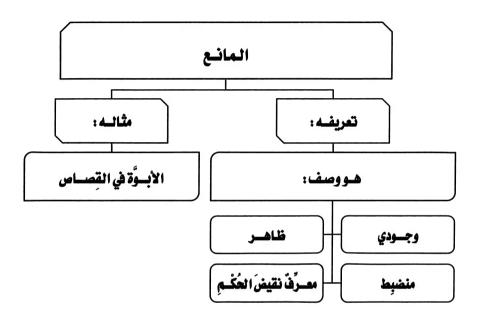
#### — ペジレー

## نص الكوكب الساطع

وَالْمَانِعُ: الوَصْفُ الوُجُودِي الظَّاهِرُ مُنْضَبِطًا عَرَّفَ مَا يُغَايِرُ - المُنْضَبِطًا عَرَّفَ مَا يُغَايِرُ - الحُكْمَ مَعْ بَقَاءِ حِكْمَةِ السَّبَبْ. وَالشَّرْطُ يَأْتِي حَيْثُ حُكْمُهُ وَجَبْ.



## تشجـير المسألــة



#### **一心か**—

الأسئلــة النظريــة

٣٦. عرِّفِ المانعَ، واذكُرْ مثالًا له، ثم بيِّنْ شروطَه.





#### [٤٧] بيِّنْ ما يُعَدُّ مانعًا مما يأتي:

- ١) الحيض: بالنسبة لوجوب الصّوم.
  - ٢) السفر: بالنسبة لوجوب الصلاة.
- ٣) الحدَث: بالنسبة لوجوب الصلاة.
- ٤) مِلْكُ النِّصاب: بالنسبة لوجوب الزكاة.
  - ٥) الرِّق: بالنسبة لصحة الحج.
    - ٦) الرِّق: بالنسبة للميراث.
  - ٧) الدُّيْن: بالنسبة لوجوب الزكاة.
  - ٨) الجنون: بالنسبة لوجوب الزكاة.

[٤٨] ذكرَ المصنّفُ هي مانعَ العلة في موضع آخَرَ من كتابه، فأين ذكرَه؟ وبِمَ عرَّ فه؟ وما مثاله؟





# نص جمع الجــوامع

الله الوَالصِّحَّةُ اللهُ مُوَافَقَةُ ذِي الوَجْهَيْنِ الشَّرْعَ، وَقِيلَ: فِي العِبَادَةِ إِسْقَاطُ القَضَاءِ،

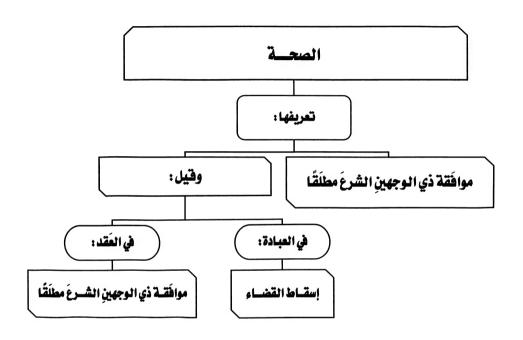
### —*₼*

# نص الكوكب الساطع

وَصِحَّةُ العَقْدِ أَوِ التَّعَبُّدِ: وِفَاقُ ذِي الوَجْهَيْنِ شَرْعَ أَحْمَدِ، وَقِيلَ فِي الوَجْهَيْنِ شَرْعَ أَحْمَدِ، وَقِيلَ فِي الأَخِيرِ: إِسْقَاطُ القَضَا، وَالخُلْفُ لَفْظِيٌّ عَلَىٰ القَوْلِ الرِّضَا.

### —*იწე*ა—

### تشجـير المسألـــة



# —*બ્રૉ*ંગ—

الأسئلــة النظريــة

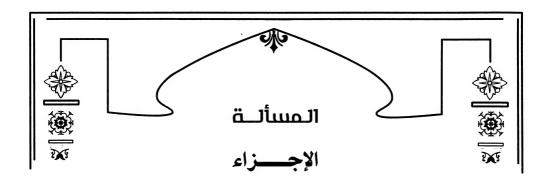
٣٧. ما تعريف الصحةِ في العبادات؟ وهل هناك فرقٌ بين الصحةِ في العبادات والصحة في المعامَلات؟ بيِّنْ ذلك.

٣٨. لماذا قُيِّدَت الصحةُ بموافَقة ذي الوجهينِ؟ — هيائه

### [٤٩] بيِّنْ ما يوصف بالصحةِ مما لا يوصف بها مما يأتي:

- معرفة الله تعالى.
- ٢. رَدُّ الوديعة لأصحابها.
  - ٣. الشَّرك.
  - ٤. سَبُّ الله.
  - ٥. شُرْبُ الخمر.





# نص جمع الـجــوامع

لله وَبِصِحَّةِ العَقْدِ: ثَرَتُّبُ أَثَرِهِ، وَالعِبَادَةِ: إِجْزَاؤُهَا؛ أَيْ: كِفَايَتُهَا فِي سُقُوطِ التَّعَبُّدِ، وَقِيلَ: إِسْقَاطُ القَضَاءِ، وَيَخْتَصُّ الإِجْزَاءُ بِالمَطْلُوبِ، وَقِيلَ: بِالوَاجِبِ.

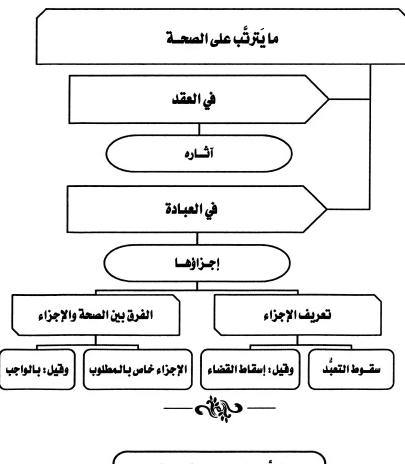
### —*იწს* —

### نص الكوكب الساطع مين

بِصِحَّةِ العَقْدِ اعْتِقَابُ الغَايَهُ وَالدِّينِ الِاجْزَاءُ؛ أَي: الكِفَايَهُبِالفِعْلِ فِي إِسْقَاطِ أَنْ تُعُبِّدَا وَقِيلَ: إِسْقَاطُ القَضَاءِ أَبَدَا.
وَلَهْ يَكُنْ فِي العَقْدِ بَلْ مَا طُلِبَا يَخُصُّهُ، وَقِيلَ: بِاللَّذْ وَجَبَا.







الأسئلــة النظريــة

٣٩. ما عَلاقةُ الإجزاء بالصحة؟

٤٠. ماذا يترتَّبُ على صحةِ العقد وصحة العبادة؟ وما الفرقُ بينهما؟

٤١. متى يقال عن العبادة: إنها مُجزئة؟

٤٢. هل يُطلَق على المندوب أنه مُجزِئ؟ وهل هناك خلافٌ في ذلك؟ اذكُرْهُ إن وُجِد.





[٥٠] في الحديث: «أربَعٌ لا تُجزِئُ في الأضاحيِّ»، ما معنى الإجزاء في الحديث؟ [٥٠] في الحديث: «لا تُجزِئُ صلاةٌ لا يُقرَأُ فيها بأمِّ القرآن»، طبِّقْ معنى الإجزاء اصطلاحًا على الحديث.

[٥٢] بيِّنْ ما يصحُّ وصفُّه بالإجزاء وما لا يصحُّ مما يأتي، مع بيانِ الخلاف:

- ١. صلاة الضُّحي.
  - صلاة الظُّهر.
    - ٣. الأضحيَّة.
      - ٤. البيع.
      - ه. النكاح.
    - ٦. الاستجمار.
      - ٧. الأكل.
        - ٨. الرِّبا.
        - ٩. الحج.
  - ١٠. الشُّرب قائمًا.





نص جمع الجــوامع

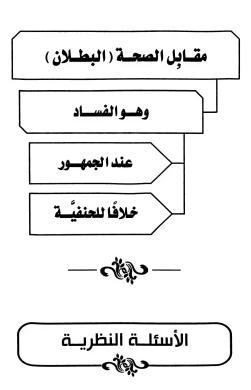
لل وَيُقَابِلُهَا "البُطْلانُ"؛ وَهُوَ "الفَسَادُ"؛ خِلافًا لِأَبِي حَنيفَةَ.

نص الكوكب الساطع

قَابَلَهَا الفَسَادُ وَالبُطْلَانُ، وَالفَرْقَ لَفْظًا قَدْ رَأَىٰ النُّعْمَانُ.







٤٣. قال المصنّفُ: (وَيُقَابِلُهَا "البُطْلَانُ") إلى أيِّ شيءٍ يعود الضميرُ في قوله: "يُقَابِلُهَا"؟

٤٤. ما تعريف البطلان؟

٤٥. هل البطلانُ والفساد مترادفانِ؟ اذكُرِ الخلافَ إن وُجِد.

[٥٣] الشافعيةُ مع قولِهم بترادُفِ البطلانِ والفساد فرَّقوا بينهما في باب الحجِّ، والعاريَّة، والخُلْع، والكتابة، فما وجهُ التبايُنِ بين الشافعيةِ والحنفية في ذلك؟

[05] جاء في ردِّ المحتار من كتب الحنفية في مسألة رَهْنِ المُشاع: ((لا يصتُّ رَهْنُ المُشاع: ((لا يصتُّ رَهْنُ مُشاعٍ) ... والصحيحُ: أنه فاسدُّ)، وقيل: باطلٌ)، هل هناك فرقٌ بين القولين؟

[٥٥] استدَلَّ الحنابلةُ على اشتراط الوليِّ في النكاح بحديثِ: «أيُّما امرأةٍ نكحتْ بغيرِ إذنِ وليِّها، فنكاحُها باطلٌ، باطلٌ، باطلٌ، ومع هذا حكَموا بأن النكاحَ بغيرِ وليِّ فاسدٌ، ما السببُ في رأيك؟





# نص جمع الجــوامع

"وَالأَدَاءُ": فِعْلُ بَعْضِ -وَقِيلَ: كُلِّ - مَا دَخَلَ وَقْتُهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ، وَالمُؤَدَّئ: مَا فُعِلَ، "وَالوَقْتُ": الزَّمَانُ المُقَدَّرُ لَهُ شَرْعًا مُطْلَقًا.

### —*心*沙—

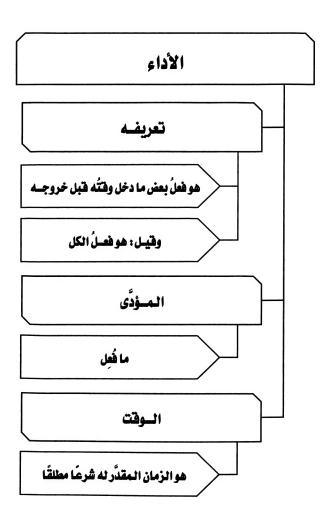
# نص الكوكب الساطع

ثُمَّ الأَدَاءُ: فِعْلُ بَعْضِ مَا دَخَلْ -قَبْلَ الخُرُوجِ-وَقْتُهُ، وَقِيلَ: كُلْ وَالوَقْتُ: كُلْ وَالوَقْتُ: مَا قَدَّرَهُ الَّذِي شَرَعْ مِنَ الزَّمَانِ ضَيِّقًا أَوِ اتَّسَعْ

-- Ajjo---



# تشجــير المسألـــة







٤٦. بماذا عرَّفَ المصنِّفُ عِينَهُ الأداءَ؟ وهل في تعريفه خلافٌ؟ اذكُرْهُ إن وُجِد.

٤٧. ما تعريف الوقت؟ وما محترزات التعريف؟



### التمارين والتطبيقات

[٥٦] اذكر أمثلةً للمؤدّى (ما يوصف بالأداء).





# نص جمع الجــوامع

لله "وَالقَضَاءُ": فِعْلُ كُلِّ -وَقِيلَ: بَعْضِ- مَا خَرَجَ وَقْتُ أَدَائِهِ؛ اسْتِدْرَاكًا لِمَا سَبَقَ لَهُ مُقْتَضِ لِلْفِعْلِ مُطْلَقًا، "وَالمَقْضِيُّ": المَفْعُولُ.

### 

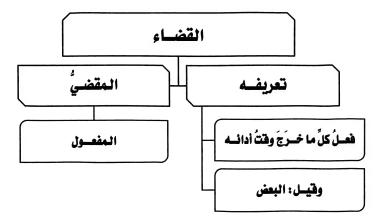
# نص الكوكب الساطع

وَفِعْلُ كُلِّ -أَوْ فَبَعْضِ - مَا مَضَى وَقْتٌ لَـهُ مُسْتَدْرِكًا بِهِ القَضَا.

### -- Ajjor---



# تشجــير المسألـــة



### 

الأسئلــة النظريــة

٤٨. اذكُرِ الخلافَ في تعريف القضاء، وما الذي رجَّحه المصنِّفُ عِيه؟

٤٩. لماذا قيَّدَ تعريفَ القضاء في آخرِهِ بقوله: "مطلَقًا"؟





### التمارين والتطبيقات ــــــحين

[٥٧] إذا أحرَمَ بالحجِّ، ثم أفسدَهُ، فهل المأتيُّ به بعد ذلك يكون قضاءً؟ اربِطْ جوابَك بتعريف القضاء.

[٥٨] إذا أحرَمَ بالصلاة في وقتِها، ثم أفسَدَها، وأتى بها ثانيًا في الوقت، فهل يكون قضاءً؟ مع ربطِ الجواب بتعريف القضاء.





# نص جمع الجــوامع

لله "وَالإِعَادَةُ": فِعْلُهُ فِي وَقْتِ الأَدَاءِ، قِيلَ: لِخَلَلٍ، وَقِيلَ: لِعُذْرٍ، فَالصَّلَاةُ المُكَرَّرَةُ مُعَادَةٌ.



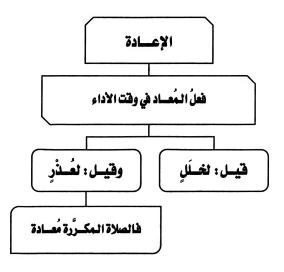
نص الكوكب الساطع

وَفِعْلُهُ وَقْتَ الأَدَاءِ ثَانِيَا إِعَادَةٌ لِخَلَهِ أَوْ خَالِيَا





# تشجـير المسألـــة



### — ペジレー

الأسئلــة النظريــة

٥٠. ما تعريف الإعادة؟

٥١. اذكُرِ الخلافَ في سبب "الإعادة"، واذكُرْ مثالًا لكل قول.





[٥٩] ميِّزْ ما يوصف بالقضاءِ مما يوصف بالأداء مما يوصف بالإعادة مما يأتي:

- ١٠ كبَّر لصلاة الظُّهر قبل مصيرِ ظلِّ الشيء مثله، ولكنه سلَّم منها بعد مصير ظلِّ الشيء مثليه.
- ٩. صلى العصر ورجع البيت فرأى على ثوبه نجاسة كانت موجودة في أثناء الصلاة، فصلى العصر مرة ثانية.
  - ٣. صلى الظُّهر ثم رأى جماعةً، فصلى معهم مرةً ثانية.
    - ٤. أَفَطَرَ فِي رَمْضَانَ عَمَدًا، ثم صام ما عليه في شوَّالٍ.
    - ٥. أَفْطَرَ فِي رمضان بعُذْرٍ، ثم صام ما عليه في شوَّالٍ.





# نص جمع الجــوامع

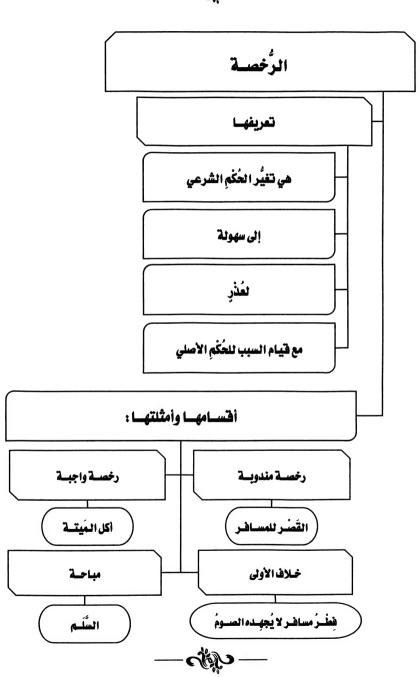
لله وَالحُكْمُ الشَّرْعِيُّ إِنْ تَغَيَّرَ إِلَىٰ سُهُولَةٍ لِعُذْرٍ مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ لِلْحُكْمِ الأَصْلِيِّ .. فَرُخْصَةٌ؛ كَأَكْلِ المَيْتَةِ، وَالقَصْرِ، وَالسَّلَمِ، وَفِطْرِ مُسَافِرٍ لا يُجْهِدُهُ الصَّوْمُ، وَاجِبًا، وَمُندُوبًا، وَمُبَاحًا، وَخِلافَ الأَوْلَىٰ،

### —*იწ*}∙—

### نص الكوكب الساطع ـــــــدين

وَحُكْمُنَ الشَّرْعِيُّ إِنْ تَغَيَّرَا مَعَ قِيَامِ سَبَبِ الأَصْلِيِّ سَمْ وَقَبْلَ وَقُستِ الزَّكَاةَ أَدَّىٰ، حَتْمًا مُبَاحًا مُسْتَحَبًّا وَخِلَافْ قُلْتُ: وَقَدْ تُقْرَنُ بِالكَرَاهَةِ

إلَى شهولة لأمْرِ عَذرا-بِرُخْصَةٍ، كَأَكْلِ مَيْتٍ، وَالسَّلَمْ وَالقَصْرِ، وَالإِفْطَارِ إِذْ لَا جَهْدَا أَوْلَى . وَإِلَّا فَعَزِيمَةٌ تُضَافُ كَالقَصْرِ فِي أَقَلَ مِنْ ثَلَاثَة.



# الأسئلــة النظريــة

٥٢. عرِّفِ الرخصةَ، وما شروطُ كونِها رخصةً؟

٥٣. لماذا قيَّدَ المصنِّفُ على الحُكْمَ في تعريف الرخصة بالتغيير ؟

٥٤. ما أقسام الرخصة باعتبار حُكْمِها التكليفيِّ؟ مع التمثيل لكل قِسْمٍ.

### —*იცა*)—

التصارين والتطبيقــات حرائي. تأتي.





نص جمع الـجــوامع

الله وَإِلَّا .. فَعَزِيمَةٌ.



نص الكوكب الساطع

حَتْمًا مُبَاحًا مُسْتَحَبًّا وَخِلَافْ أَوْلَى . وَإِلَّا فَعَزِيمَةٌ تُضَافْ



- Ajjo-

### الأسئلــة النظريــة

٥٥. ما تعريف العزيمة؟

٥٦. ما الفرق بين الرُّخصة والعزيمة؟

-Ajjy---

### التصارين والتطبيقات

[٦٠] ما وجه ارتباطِ الرُّخصة والعزيمة بالحُكْم الشرعي؟

[٦١] بيِّنِ الرُّخصة من العزيمةِ فيما يأتي (مع بيان الحُكْمِ التكليفيِّ):

- ١. إتمام الصلاة في الحضر.
  - ٢. الصيام في الحضر.
    - ٣. القَصْرُ في السَّفَر.



- ٤. الفِطْرُ فِي السَّفَر.
- ٥. غَسْلُ الرِّجْلينِ في الوُضوء.
- ٦. مسحُ الخُفَّين في الوُضوء.
  - ٧. الفِطْرُ في المرض.
    - ٨. العرايا.
- ٩. تحريم بيع الرُّطَب بالتمر.
- ١٠. الأكل من المَيْتة للمضطرِّ.
  - ١١. السَّلَم.
  - ١٢. الاستجمار.
- ١٣. وجوب غَسْل النجاسة بالماء.
  - ١٤. المسح على الجبيرة.
  - ١٥. الجمع بين الصلاتين.
  - ١٦. أداء كلِّ صلاةٍ في وقتها.
- ١٧. التيمُّم عند العجزِ عن الماء مع وجوده.
- ١٨. الفِطْرُ للمسافر إذا خَشِيَ من الصومِ الهلاكَ.

### [٦٢] بيِّنْ نوعَ الحُكْمِ فيما يأتي:

العُكْـمُ	المسألية	
	﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوْةَ ﴾.	١
	الحيض: بالنسبة لصحة الصلاة.	٢
	الحيض: بالنسبة لوجوب الصلاة.	٣
	الوقت: بالنسبة لوجوب الصلاة.	٤



### الحَقِيبَـةُ التَّعْلِيمِيَّـةُ لِمَتْنِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ

العُكْـمُ	المسائلة	
	سَتْرُ العَوْرة: بالنسبة لصحة الصلاة.	٥
	الطهارة: بالنسبة لصحة الصلاة.	٦
	الدَّيْن: بالنسبة لوجوب الزكاة.	٧
	﴿ وَلَا نَقْرَبُوا ٱلزِّنَىٰ ﴾.	<b>*</b>
	إذا وُجِدَ الزِّنا، وجَبَ الحدُّ.	٩
	راتبة الفجر.	1.
	النوم قبل صلاة العِشاء.	11
	تركُ أذكارِ الصباح والمساء.	15
	قَصْرُ الصلاة بالنسبة للمسافر من جهةِ	١٣
	الحُكْمِ الوضعيِّ، والحُكْمِ التكليفيِّ.	''





# نص جمع الجــوامع ـــــــحين

ا وَالدَّلِيلُ اا: مَا يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَىٰ مَطْلُوبٍ خَبَرِيُّ، وَاخْتَلَفَ أَئِمَّتُنَا هَلِ العِلْمُ عَقِيبَهُ مُكْتَسَبٌ؟

### - Ajjo-

# 

ثُمَّ الدَّلِيلُ مَا صَحِيحُ النَّظَرِ فِيهِ مُوَصِّلٌ لِقَصْدٍ خَبَرِيْ وَاخْتَلَفُوا هَلْ عِلْمُهُ مُكْتَسَبُ عَقِيبَهُ؟ فَالأَكْثَرُونَ صَوَّبُوا



# تشجير الصسألة الدليل تعريفه ما يُمكِن التوسل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري العلم عَقِيبه العلم عَقِيبه وقيل: ضروري

### 



٥٧. عرِّفِ الدليلَ مع ذِكْرِ محترزاته.

٥٨. هل الدليل يفيد العلمَ ضرورةً أو اكتسابًا؟





[٦٣] لماذا تكلَّمَ المصنِّفُ عن الدليل في هذا الموضع؟

[٦٤] قال الطُّوفيُّ ﴿ فَي مختصر الروضة: (كقولِنا: يصلُّحُ أَن يُستدَلَّ بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ أَمُولَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَاۤ إِلَى الْخُصَّامِ ﴾ [البقرة: ١٨٨]، علىٰ أن حُكْمَ الحاكم لا يُحِيلُ الشيءَ عن صفتِهِ في الباطن؛ لأنه ﷺ سمَّىٰ الأموالَ مأكولةً بالباطل، مع الإدلاءِ بها إلىٰ الحُكَّام)؛ هذا مثالٌ علىٰ تعريفِ (.......).

[70] جاء في تفسير الجلاليْنِ: (﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ مِن المحارِبِينَ والقُطَّاعِ، ﴿ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِم ۗ فَاعَلَمُوا أَنَ اللّه عَفُورٌ ﴾ لهم ما أتوه ، ﴿ رَحِيم ﴾ بهم، عبر بذلك دُونَ: فلا تحدُّوهم ؛ ليُفيدَ أنه لا يسقُطُ عنه بتوبيه إلا حدودُ الله دون حقوقِ الآدميين ؛ كذا ظهر لي، ولم أر مَن تعرَّضَ له، والله أعلم )، قبل أن يستنبِط السُّيوطي الله هذا المعنى ، هل الآية تُعَد دليلًا اصطلاحًا على المعنى المذكورِ إذا لم يستدِل به أحدٌ ؟ اربِط هذا بما درَستَه في جمع الجوامع في تعريف الدليل.





# نص جمع الجـوامع

لل "وَالحَدُّ": الجَامِعُ المَانِعُ، وَيُقَالُ: المُطَّرِدُ المُنعَكِسُ.



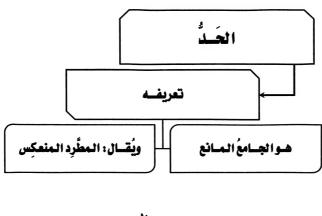
# نص الكوكب الساطع

الجَامِعُ المَانِعُ حَادُّ الحَدِّ أَوْ ذُو انْعِكَاسٍ إِنْ تَشَأْ وَالطَّرْدِ





# تشجير المسألـــة



### 

الأسئلــة النظريــة

٥٩. عرِّفِ "الحدَّ".

٦٠. هل الجامع يرادِفُ المطَّرِدَ أو لا؟ وهل في ذلك خلافٌ؟ اذكُرْهُ إن وُجِد.



[77] رأى زيدٌ أسدًا، فسأله ابنه: ما هذا؟ فقال: أسد، فقال الابنُ: ما معنى أسد؟ فقال زيدٌ: الغَضَنْفَر أو القَسْوَرة، هل يُعَدُّ تعريفُه حدًّا للأسد؟

[٦٧] عرَّفَ معلِّمُ اللغةِ العربية الكلمةَ بأنها: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحرفٌ؛ هل يُعَدُّ حدًّا؟ [٦٧] على ما يأتي يُعَدُّ حدًّا؟ ولماذا؟

- ١. الحجُّ: هو الذَّهابُ إلى مكة وبيتِ الله الحرام.
  - ٢. الصوم: هو تركُ الطعام والشراب.
    - ٣.البيع: هو الأخذُ والإعطاء.
  - ٤. أصول الفقه: هو العلمُ بالأدلة الشرعية.





نص جمع الجــوامع

للهِ وَالكَلَامُ فِي الأَزَلِ .. قِيلَ: لا يُسَمَّىٰ خِطَابًا، وَقِيلَ: لا يَتَنَوَّعُ.



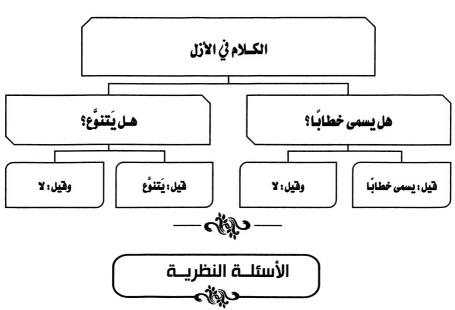
نص الكوكب الساطع

وَصَحَّوا أَنَّ الكَلامَ فِي الأَزَل يُسْمَىٰ خِطَابًا، وَمُنَوَّعًا حَصَلْ





# تشجــير المسألـــة



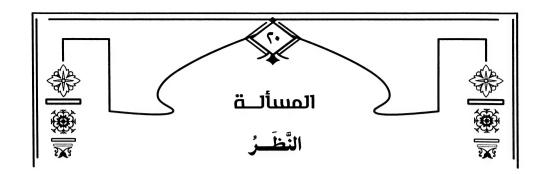
- ٦١. الكلام في الأزلِ هل يسمى خطابًا؟
- ٦٢. هل الكلام في الأزل يَتنوَّع؟ وما المراد بالتنوُّع؟
- ٦٣. ما المراد بالكلام في مسألة: (الكلام في الأزل)؟



التمارين والتطبيقات

لا يوجد.





نص جمع الجـوامع

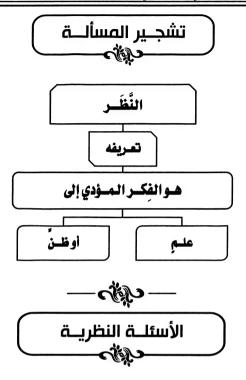
لله «وَالنَّظَرُ»: الفِكْرُ المُؤَدِّي إِلَىٰ عِلْمِ أَوْ ظَنِّ.

—*იწ*ე∙—

نص الكوكب الساطع

وَالنَّظَرُ: الفِكْرُ مُفِيدُ العِلْمِ وَالظَّنِّ. وَالإِ<del>ذْرَاكُ دُونَ حُكْمِ</del>-





٦٤. عرِّفِ النظرَ، مع شرح التعريف.

٦٥. ما الفرق بين الفِكْرِ المؤدِّي إلى علم، والفكر المؤدِّي إلى ظنُّ؟



[٦٩] تفكَّرَ المجتهِدُ في مسألة: (حُكْمِ التورُّكِ في صلاة الفجر)، ورجَّح أنه لا يَتورَّك، فهل يسمَّىٰ نظرًا بالاصطلاح الأصوليِّ؟

[٧٠] سُئِل شخصٌ عن مسألةٍ، فخمَّنَ الجوابَ، فهل جوابُه صدرَ عن نظرٍ بالمعنى الأصوليِّ؟





# نص جمع الـجــوامع ـــــــحين،

للهِ وَ«الإِدْرَاكُ»: بِلَا حُكْمِ.. «تَصَوُّرُ»، وَبِحُكْمٍ.. «تَصْدِيقٌ»،

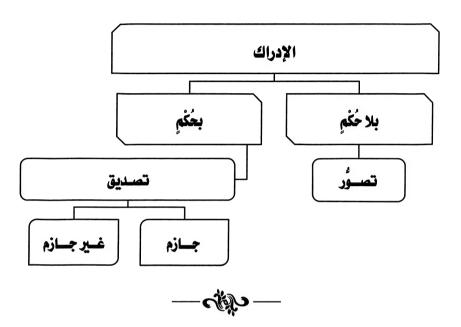
### 

# نص الكوكب الساطع ــــــــدين

وَالنَّظَرُ: الفِكْرُ مُفِيدُ العِلْمِ العِلْمِ وَالإِدْرَاكُ دُونَ حُكْمٍ وَالإِدْرَاكُ دُونَ حُكْمٍ وَالنَّظَرُ: الفِكْرُ مُفِيدُ العِلْمِ تَصَوُّرٌ، وَمَعْهُ تَصْدِيقٌ جَلِيْ. جَازِمُهُ التَّغْيِيرَ إِنْ لَمْ يَقْبَلِ







# الأسئلــة النظريــة

٦٦. الإدراك بلا حُكْمٍ ماذا يسمى؟
 ٦٧. ما الفرق بين التصوُّر والتصديق؟



### [٧١] ميِّزْ بين التصوُّر والتصديق فيما يأتي:

- أصول الفقه.
- ٢. أصول الفقه سهلٌ.
  - ٣. الإنسان.
  - ٤. العالم حادثٌ.
- ٥. الواحد نصفُ الاثنين.
  - ٦. زيد قائم.
  - ٧. جمع الجوامع.
    - ٨. السماء فوقنا.





# نص جمع الـجــوامع ــــــحين

للهِ وَجَازِمُهُ الَّذِي لا يَقْبَلُ التَّغَيُّرُ.. «عِلْمٌ»، وَالقَابِلُ.. «اعْتِقَادٌ»؛ صَحِيحٌ إِنْ طَابَقَ، فَاسِدٌ إِنْ لَمْ يُطَابِق،

### - Ajjo-

## 

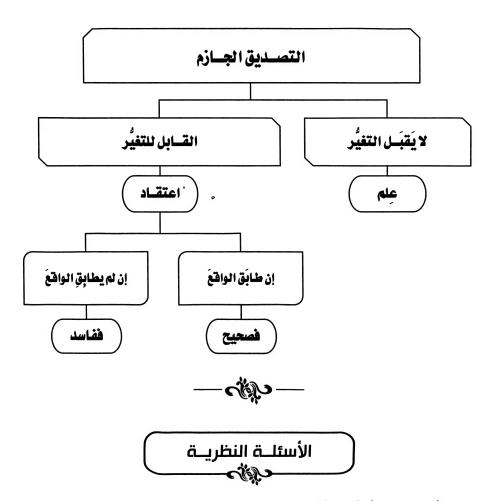
تَصَوُّرُ ، وَمَعْهُ تَصْدِيقٌ جَلِئ . جَازِمُهُ التَّغْيِيرَ إِنْ لَهْ يَقْبَل-

عِلْمٌ، وَمَا يَقْبَلُهُ فَالِاعْتِقَادُ صَحِيحٌ أَنْ طَابَقَ، أَوْ لَا ذُو فَسَادْ.

### (j))-



# تشجـير المسألـــة



٦٨. ما الفرق بين العلم والاعتقاد؟

٦٩. ما أقسام الاعتقاد؟ وعلى ماذا ينبني التقسيم؟

٧٠. إلى ماذا يعود الضميرُ في قوله: (وَجَازِمُهُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ التَّغَيُّر..)؟





### التمـارين والتطبيقــات ـــــــحين

### [٧٢] ميِّزِ العِلمَ من الاعتقاد فيما يلي:

- ١. الجزء أصغَرُ من الكُلِّ.
- ٢. الواحد نصف الاثنين.
  - ٣. العالم قديم.
  - ٤. الفقه سهلٌ.
  - ٥. النار مُحرِقة.
  - ٦. الثلجُ ليس بحارٍّ.





# نص جمع الجــوامع

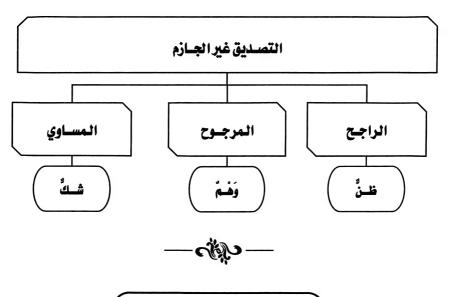
ك وَغَيْرُ الجَازِمِ.. «ظَنُّ»، «وَوَهْمٌ»، «وَشَكُّ»؛ لِأَنَّهُ إِمَّا رَاجِحٌ، أَوْ مَرْجُوحٌ، أَوْ مُسَاوٍ.

### 

نص الكوكب الساطع

وَغَيْدُهُ ظَنَّ لِرُجْحَانٍ سَلَك، وَضِدُّهُ الوَهْمُ، وَمَاسَاوَىٰ فَشَكْ.

## تشجـير المسألــة



الأسئلــة النظريــة ـــــحين

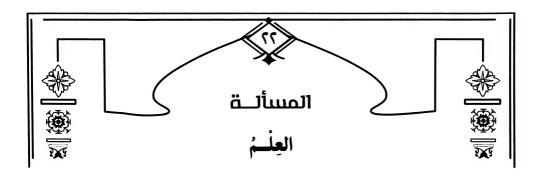
٧١. ما أقسام التصديق غيرِ الجازم؟

٧٢. ما الفرق بين الظنِّ والوَهْمِ والشك؟

التمـارين والتطبيقــات

تأتي في مسألة السهوِ.





# نص جمع الجــوامع

لله «وَالعِلْمُ»: قَالَ الإِمَامُ: ضَرُودِيٌّ، ثُمَّ قَالَ: هُو حُكْمُ الذِّهْنِ الجَاذِمُ المُطَابِقُ لِمُوجِبٍ، وَقِيلَ: ضَرُودِيُّ فَلا يُحَدُّ، وَقَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ: عَسِرٌ؛ فَالرَّأْيُ: الإِمْسَاكُ عَنْ تَعْرِيفِهِ، ثُمَّ قَالَ المُحَقِّقُونَ: لا يَتَفَاوَتُ، إِنَّمَا التَّفَاوُتُ بِكَثْرَةِ المُتَعَلَّقَاتِ.

#### —*Վ*ტ—

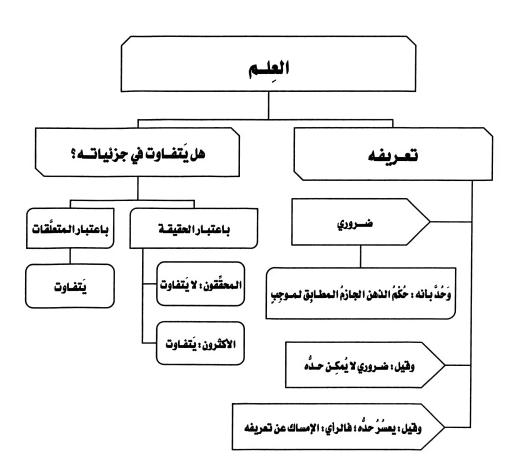
#### 

الفَخْرُ: حُكْمُ اللَّهُ مِن أَي ذُو الجَزْمِ لِمُوجِبٍ طَابَقَ حَدُّ العِلْمِ. وَابْنُ الجُويْنِيْ: نَظَرِيٌّ عَسِرُ. ثُسَمَّ ضَرُوريًّا رَآهُ يُسْفِرُ وَابْنُ الجُويْنِيْ: نَظَرِيٌّ عَسِرُ. ثُسَمَّ عَلَيْهِ الأَكْثَرُونَ يُطْلِقُونُ تَفَاوُتًا، وَرَدَّهُ المُحَقِّقُ وِنْ.

#### \_\_**\_**\_\_\_\_



## تشجــير المسألـــة







٧٣. اختُلِف في تفسير العلم بأنه ضروريٌّ، اذكُرِ الخلاف وسبَبَه، وماذا رجَّح المصنِّفُ هِي في ذلك؟

٧٤. هل العلمُ يَتفاوت؟ وهل في ذلك خلافٌ؟ اذكُرْهُ إِن وُجِد.

٧٥. مَن المراد بالإمام؟

٧٦. من إمام الحرمين؟

—ഗ്രീഗ—

التمـارين والتطبيقــات

تأتي في مسألة السهوِ.





# نص جمع الجـوامع

لله «وَالجَهْلُ»: انْتِفَاءُ العِلْمِ بِالمَقْصُودِ، وَقِيلَ: تَصَوُّرُ المَعْلُومِ عَلَىٰ خِلَافِ هَيْتَتِهِ،

### —ഡ്ഡ് —

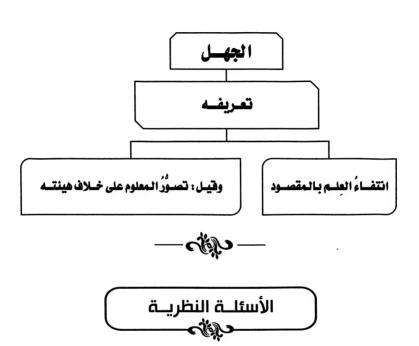


وَالجَهْ لَ: فَقْدُ العِلْمِ بِالمَقْصُودِ، أَوْ تَصْوِيرُهُ مُخَالِفًا خُلْفٌ حَكَوْا





# تشجير المسألــة



٧٧. اختُلِفَ في تعريف الجهل على قولَينِ، اذكُرْهما، وماذا رجَّحَ المصنِّفُ رحمة الله عليه؟







نص جمع الجــوامع

لله «وَالسَّهْوُ»: الذُّهُولُ عَنِ المَعْلُوم.

—*₩* 

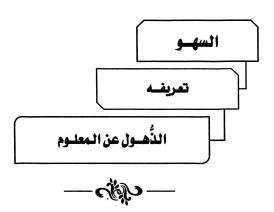
نص الكوكب الساطع

وَالسَّهْوُ: أَنْ يَـذْهَلَ عَـنْ مَعْلُومِـهِ. وَفَـارَقَ النِّسْـيَانَ فِـي عُمُومِـهِ

—*ირს*—







الأسئلــة النظريــة

٧٨. عرِّفِ السهوَ، وما الفرق بينه وبين الجهل؟

٧٩. ما الفرق بين السهو والنسيان؟

التمارين والتطبيقات

لا بيِّنْ نوعَ الإدراك فيما يأتى:

[٧٣] جاء سؤالٌ في الاختبار يسأل عن مؤلّف (جمع الجوامع)، فكانت الإجاباتُ كالآتى:

- ١. أجاب خالدٌ: (الغزالي).
- ٩. أجاب بَكْرٌ: (لا أدري).



- ٣. أجاب حُسَينٌ: (تقيُّ الدِّينِ السُّبْكيُّ)، ثم شطَبَ عليها؛ لأنه ترجَّحَ
   عنده بنسبةِ ٨٥٪ أنه (تاجُ الدِّين السُّبْكيُّ)، فكتَبَ ذلك.
- ٤. أجاب فهدٌ: (تاجُ الدِّينِ السُّبْكيُّ، أو تقيُّ الدِّينِ السُّبْكيُّ)، احتمالانِ
   متساويانِ عنده.
- ٥. أجاب عُمَرُ: (تاجُ الدِّينِ السُّبْكيُّ)، ثم شطَبَ عليها؛ لأنه ترجَّحَ عنده بنسبةِ ٨٥٪ أنه (تقيُّ الدِّينِ السُّبْكيُّ)، فكتَبَ ذلك.
- ٦. حمزةُ كتَبَ مباشرةً بلا تردُّدٍ ولا تفكير: (تاجُ الدِّينِ السُّبْكيُّ ابنُ تقيِّ اللَّينِ السُّبْكيُّ ابنُ تقيِّ اللَّينِ السُّبْكيِّ).
- ٧. ياسرٌ كان حافظًا لاسمِ المؤلِّفِ، وعارفًا به، لكنه وقتَ الاختبار لم
   يستطع استحضارَ المعلومةِ، فترك مكان الجواب فراغًا.

#### [٧٤] ميِّز السهو من النسيان فيما يلي:

- ١. دخل زيدٌ مكتبتَهُ ولم يَدرِ أين وضَع كتابه.
- ٢. صلاةٌ رُباعيَّة، قام الإمامُ في الثانية ولم يَجلِسْ للتشهُّد، وقبل أن يستتِمَّ قائمًا ذكَّره المصلون، فجلس للتشهُّد.
- ٣. جاء زيدٌ إلى الفصل، فأخرَج كتاب الفقه، فدخل مدرِّسُ العقيدة، فتذكَّرُ أن الحصة عقيدةٌ.





# نص جمع الـجــوامع ــــــــحين

#### مسألة

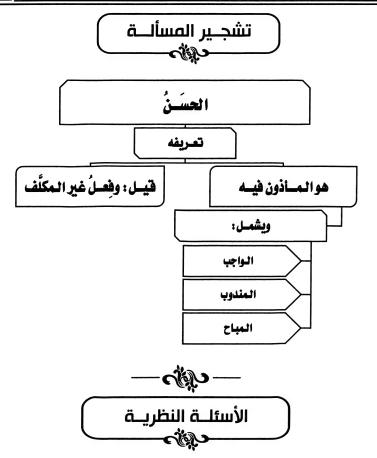
لله «الحَسَنُ»: المَأْذُونُ، وَاجِبًا، وَمَنْدُوبًا، وَمُبَاحًا، قِيلَ: وَفِعْلُ غَيْرِ المُكَلَّفِ.



## 

فَغَيْرُ مَنْهِي. <del>وَالقَبِيحُ: المَنْهِي</del> وَلَوْ مُمُومًا كَقَسِيم الكُرْهِ.

الحَسَنُ: المَأْذُونُ لَوْ أَجْرٌ نُفِي قِيلَ: وَفِعْلُ مَا سِوَىٰ المُكَلَّفِ؛



٨٠. عرِّفِ "الحسن" في الاصطلاح الأصوليّ؟
 ٨١. ما الأحكام التكليفيةُ التي تدخُلُ في مسمىٰ "الحسنِ"؟
 ٨٢. فعلُ غير المكلَّفِ هل هو حسنٌ أو قبيحٌ؟ اذكرِ الخلافَ إن وُجِد.





# نص جمع الجــوامع

لله «وَالقَبِيحُ»: المَنْهِيُّ، وَلَوْ بِالعُمُومِ؛ فَدَخَلَ خِلافُ الأَوْلَىٰ، وَقَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ: لَيْسَ المَكْرُوهُ قَبِيحًا وَلا حَسَنًا.

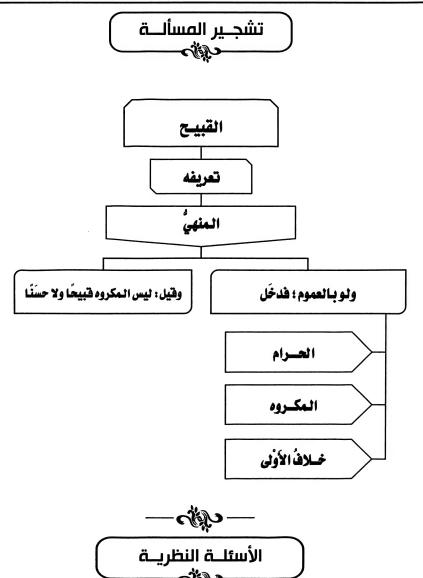
### 

## نص الكوكب الساطع

فَغَيْثُ مَنْهِيْ. وَالقَبِيحُ: المَنْهِيْ وَلَوْ عُمُومًا كَقَسِيمِ الكُرْهِ. وَلَوْ عُمُومًا كَقَسِيمِ الكُرْهِ. وَعَدَّذَا وَالسِطَةً عَبْدُ المَلِكُ. وَفِي المُبَاح ذَا وَتَالِيهِ سُلِكُ

**―--(約)**—





- ٨٣. عرِّفِ القبيحَ في الاصطلاح الأصوليِّ.
- ٨٤. هل خلاف الأولى من الحسن أو القبيح؟
- ٨٥. هل المكروه حسَنٌ أو قبيح؟ وما ترجيح إمام الحرمَينِ الجُوَينيُ قي هذا؟
   ١٥٥. هل المكروه حسَنٌ أو قبيح؟ وما ترجيح إمام الحرمَينِ الجُوَينيُ قي هذا؟



#### [٧٥] بيِّنْ ما يسمى حسَنًا وما يسمى قبيحًا مما يأتي:

- ١. صلاة الفجر.

  - البيع.
     تَرْكُ الوِتْرِ.
    - ٤. النكاح.
- ٥. صلاة الضُّحن.
  - ٦. الرِّبا.
- ٧. النوم قبل صلاة العِشاء.
  - ٨. تَرْكُ أذكار المساء.
- ٩. أكل البصل والثُّوم قبل الصلاة.
  - ١٠. تشبيك الأصابع في الصلاة.
    - ١١. لَعِبُ الصبيِّ والمجنون.
    - ١٢. الاقتصاص من الجاني.





## نص جمع الجـوامع

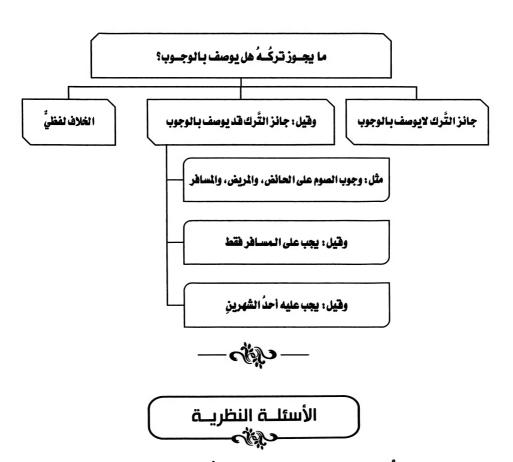
لله جَائِزُ النَّرْكِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَقَالَ أَكْثَرُ الفُقَهَاءِ: يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَىٰ الحَائِضِ، وَالمَريضِ، وَالمُسَافِرِ، وَقِيلَ: المُسَافِرُ دُونَهُمَا، وَقَالَ الإِمَامُ: عَلَيْهِ أَحَدُ الشَّهْرَيْنِ، وَالخُلْفُ لَفْظِيُّ.

#### —*ი*ქეა —

### نص الكوكب الساطع

لَيْسَ مُبَاحُ التَّرْكِ حَتْمًا؛ وَذَكَرْ جَمَاعَةٌ وُجُوبَ صَوْمِ مَنْ عُذِرْمِنْ حَائِضٍ وَمُدْنَفٍ وَذِي مَغِيبْ وَقِيلَ: ذَا دُونَهُمَا، وَابْنُ الخَطِيبْ
مِنْ حَائِضٍ وَمُدْنَفٍ وَذِي مَغِيبْ وَقِيلَ: ذَا دُونَهُمَا، وَابْنُ الخَطِيبْ
قَلْتُ: عَلَيْهِ أَحَدُ الشَّهْرَيْنِ وَالخُلْفُ لَفْظِيٌّ بِغَيْسِ مَسْنِ.
قُلْتُ: وَفِي هَذَا الَّذِي زَادَ عَلَىٰ مُطْلَقِ الْإِسْمِ لَيْسَ حَتْمًا دَخَلَا.





٨٦. ما يجوز تركُهُ هل يوصف بالوجوب؟ اذكُرِ الخلافَ في ذلك.

٨٧. ما نوع الخلافِ في مسألة: (جائزُ التَّرْكِ ليس بواجب)؟ وهل تنبني عليه ثمرةٌ فقهية؟

٨٨. هل يجب الصومُ على الحائض؟ ولِمَ؟



[٧٦] عند الأصوليِّينَ مسألةٌ؛ وهي: (الزائدُ على ما ينطلِقُ عليه الاسمُ ليس بواجبٍ؛ لأنه يجوزُ تَرْكُه)، فهل ذكرَها صاحبُ جمع الجوامع أو استغنى عن ذِكْرِها بمسألةٍ أخرىٰ؟ مع التفصيل.

[٧٧] إذا طوَّلَ القيامَ أو الركوع، فهل يوصف الزائدُ عن قدرِ الواجب بالوجوب أو لا؟ مع التعليل والربطِ بالمسألة المناسِبة من جمع الجوامع.

[٧٨] مَن لَزِمته شاةٌ في الزكاة، فأخرَجَ عنها بدَنةً، فهل توصف البدَنةُ بالوجوب؟ مع الربط بالمسألة الأصولية المناسِبة.

[٧٩] مَن وقَفَ بعرفاتٍ زيادةً على القدر الواجب، هـل يوصف وقوفُهُ الزائد بالوجوب؟ مع ربطِهِ بالمسألة الأصولية المناسِبة.

[٨٠] إذا زاد في الكفَّارة على المقدار الواجب، فهل يوصف الزائدُ بالوجوب؟ مع الربط بالمسألة الأصولية ذات الصلة.

[٨١] بيِّنْ ما يوصَفُ بالوجوب وما لا يوصف به مما يأتي:

- ١. الصوم: في حقِّ المسافر.
- ٢. الصوم: في حق الحائض.
- ٣. الصوم: في حق المريض.
- ٤. الصوم: في حق الحامل والمرضِعِ اللتينِ تخافانِ على نفسَيْهما من الصوم.
  - ٥. الصلاة: بالنسبة للمحدث حدَثًا أصغرَ.





# نص جمع الجــوامع

للهِ وَفِي كَوْنِ المَنْدُوبِ مَأْمُورًا بِهِ خِلَافٌ، وَالْأَصَحُّ: لَيْسَ مُكَلَّفًا بِهِ، وَكَذَا المُبَاحُ،

### 

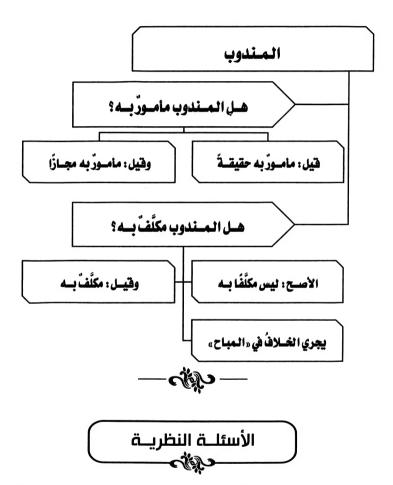
# نص الكوكب الساطع

وَاخْتَلَفُوا فِي النَّدْبِ هَلْ مَأْمُورُ حَقِيقَةً ؟ فَكُوْنُهُ المَشْهُورُ. وَاخْتَلَفُوا فِي النَّدُوبُ وَكُرْهُ فِي الأَصَحْ مُكَلَّفًا. وَلَا المُبَاحُ؛ فَرَجَحْ-

—*ੴ*—



### تشجـير المسألـــة





#### التمـارين والتطبيقـات ـــــحين

[٨٢] كتَبتَ كتابًا، وذكرتَ في أحد مباحثِهِ أن المأموراتِ الشرعية -كالوِتْرِ، وصلاة الضُّحى، وصيام الاثنينِ والخميس- كلَّها مما ينبغي أن يحافِظَ عليه المسلمُ، فاعتُرِضَ عليك بأن هذه الأشياءَ ليست مِن المأمورات الشرعية؛ لأنها ليست بواجبةٍ، فما الجواب عن ذلك؟

[AT] قرَأْتَ في أحد الكتب عبارةً نصُّها: "إن الله على الله على المواظبة على أذكار الصباح والمساء"، فما رأيُك في هذه العبارة؟





# نص جمع الجـوامع

لل وَمِنْ ثُمَّ كَانَ التَّكْلِيفُ إِلْزَامَ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ، لا طَلَبَهُ؛ خِلافًا لِلْقَاضِي.



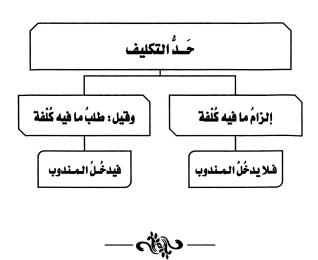
# نص الكوكب الساطع

وَلَيْسَ مَنْدُوبٌ وَكُرْهٌ فِي الْأَصَحْ مُكَلَّفًا. وَلَا المُبَاحُ؛ فَرَجَحْ وَلَا المُبَاحُ؛ فَرَجَحْ فِي الْكُلْفَةِ، لَا طَلَبُهُ. وَالمُرْتَضَى عِنْدَ المَلَا فَي حَدِّهِ إِلْزَامُ ذِي الكُلْفَةِ، لَا طَلَبُهُ. وَالمُرْتَضَى عِنْدَ المَلَا المَلَا المُلَا المُلَا المَلَا المُلَا المُنْ وَالمُرْتَضَى عِنْدَ المَلَا المُلَا المُراسَدُ المَلَا المُن المَلْ المُراسَلَا المُن المُلَا المُن المُلَا المُن المُلْكُ المَا المُن المُن المُلْكِ المُن المَن المُن المُن المِن المُن المُن المُن المُن المُن المُن المُن المَن المُن المِن المُن المُن المُن المُن المُن المُن المُن المُن المِن المُن المُ





# تشجــير المسألـــة



# الأسئلــة النظريــة

9r. هل حقيقةُ التكليفِ إلزامُ ما فيه كُلْفةٌ أو طلبُ ما فيه كُلْفة؟ وما الذي يترتب على ذلك؟

٩٣. مَن الذي خالَفَ في حَدِّ التكليف؟



### [٨٥] ما الذي يدخل في حَدِّ التكليف مما يأتي؟

- ١. الأمر بصلاة ركعتين عند دخول المسجد.
  - ٢. الأمر بأداء صلاة الظُّهر.
    - ٣. الأمر بالزكاة في المال.
      - ٤. إباحة البيع والشراء.
- ٥. تحريم البيع والشراء بعد نداء الجمعة الثاني.
  - ٦. النهي عن الرِّبا.
  - ٧. الأمر بصلاة ركعتين بعد الطُّواف.





# نص جمع الجـوامع

الْ وَالْأَصَحُّ: أَنَّ المُبَاحَ لَيْسَ بِجِنْسٍ لِلْوَاجِبِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ مِنْ حَيْثُ هُو، وَالخُلْفُ لَفْظِيٌّ، وَأَنَّ الإِبَاحَةَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ.

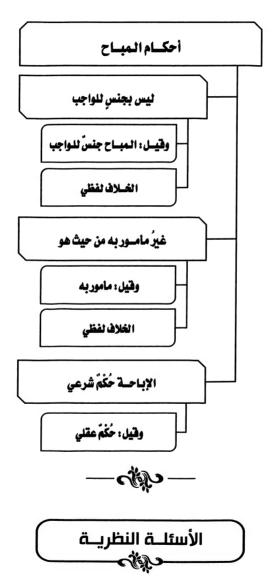
### - Ajjo-

## 

فِي حَدِّهِ إِلْزَامُ ذِي الكُلْفَةِ، لَا طَلَبُهُ. وَالمُرْتَضَىٰ عِنْدَ المَـلَا-وَغَيْثُ مَا أُمُورِ بِهِ ؛ إِذْ لَا طَلَبْ. وَأَنَّ نَسْخَ وَاجِبِ يَسْتَدُعِي-

أَنَّ المُبَاحَ لَيْسَ جِنْسَ مَا وَجَبْ. وَأَنَّ هَـٰذَا الوَصْفَ حُكْمٌ شَرْعِيْ.

## تشجـير المسألـــة



٩٤. هل المباح جنسٌ للواجب؟ اذكرِ الخلافَ في هذه المسألة، وعلى ماذا بُنِيَ الخلافُ؟



٩٥. هل المباح مأمورٌ به؟ اذكُرِ الخلافَ في ذلك، ثم ترجيحَ المصنِّفِ على الله المباح مأمورٌ به

٩٦. ما نوع الخلاف في مسألة: (هل المباح مأمور به؟)؟

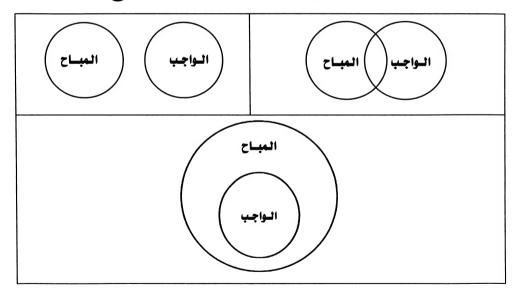
٩٧. هل الخلاف في مسألة: (المباح ليس جنسًا للواجب) لفظيٌّ أو معنويٌّ؟ ولِمَ؟

٩٨. هل الإباحة حُكْمٌ عقليٌ أو شرعيٌ ؟ ولِمَ؟

### 

### التمارين والتطبيقات

[٨٦] أيُّ الأشكال الآتية يُمثَّلُ بها للعَلاقةِ بين الواجب والمباح؟





# نص جمع الجـوامع

لله وَأَنَّ الوُجُوبَ إِذَا نُسِخَ بَقِيَ الجَوَازُ؛ أَيْ: عَدَمُ الحَرَجِ، وَقِيلَ: الإِبَاحَةُ، وَقِيلَ: الإِسْتَحْبَابُ. الإِسْتَحْبَابُ.

### 

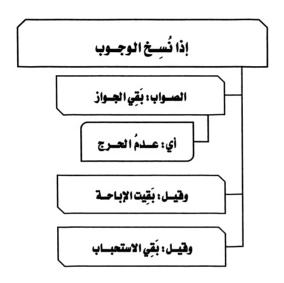
## نص الكوكب الساطع

وَأَنَّ مَسْ ذَا الوَصْفَ حُكْمٌ شَرْعِي. وَأَنَّ نَسْخَ وَاجِبِ يَسْتَدْعِي - وَأَنَّ نَسْخَ وَاجِبِ يَسْتَدْعِي - بَقَا جَوَالِيَّهُ وَالنَّدْبِ الْدَرَجْ بَقَا جَوَالِيَّهُ وَالنَّدْبِ الْدَرَجْ

### —എം—



#### تشجــير ال<u>م</u>سألـــة ـــــــــــــي





الأسئلــة النظريــة

99. إذا نُسِخَ الوجوبُ، ما الذي يبقىٰ؟ اذكُرِ الخلافَ في ذلك، وما الذي رجَّحه المصنِّفُ ﴿ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى

[٨٧] قال البَغَويُّ في تفسير آيةِ الدَّيْنِ في سورة البقرة: (وقال بعضُهم: كانت كتابةُ الدَّيْنِ والإشهادِ والرَّهْنِ فرضًا، ثم نُسِخَ الكلُّ بقوله: "فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي ائتمن أمانته"؛ وهو قولُ الشَّعْبي)، فهل -بِناءً على نَسْخِ فرضيةِ الأمر المذكور - يُستدلُّ بالآية على استحبابِها، أم يُبحَثُ في الاستدلال على الاستحبابِ عن دليل آخر؟

[٨٨] قال بعض العلماء: إن عِدَّةَ المتوفَّىٰ عنها زوجُها أربعةُ أشهرٍ وعشرٌ وجوبًا، وسَنَةٌ استحبابًا، والمشهور: أن آيةَ الاعتدادِ بحَوْلٍ منسوخةٌ، فهل يمكن أن يقالَ: إنها منسوخةٌ، ويُستدَلُّ بها على الاستحباب؟

[٨٩] فرَّع الإسنويُّ على هذه المسألةِ الأصولية مسائلَ فقهيةً كثيرةً -ثمانية عشر فرعًا-، ارجِعْ إليها، وتأمَّلُ وجهَ ارتباطها بالقاعدة.





### نص جمع الـجــوامع લોફો

#### مَسْأَلَـةٌ

لل الأَمْرُ بِوَاحِدٍ مِنْ أَشْيَاءً يُوجِبُ وَاحِدًا لا بِعَيْنِهِ، وَقِيلَ: الكُلَّ، وَيَسْقُطُ بِوَاحِدٍ، وَقِيلَ: الوَاجِبُ مُعَيَّنٌ، فَإِنْ فَعَلَ غَيْرَهُ سَقَطَ، وَقِيلَ: هُوَ مَا يَخْتَارُهُ المُكَلَّفُ.

### -රැණු-

#### نص الكوكب الساطع A)

يُوجِبُ مِنْهَا وَاحِدًا مَا عُيِّنا، وَقِيلَ: بَلْ مُعَيَّنًا؛ فَإِنْ فَعَلْ خِلَافَهُ أَسْقَطَهُ، وَقِيلَ: مَا يَخْتَارُهُ مُكَلَّفٌ. فَإِنْ مَسَمَا-

الأَمْرُ مِنْ أَشْيَا بِفَرْدٍ عِنْدَنَا: وَقِيلَ: كُلًّا؛ وَبِوَاحِدٍ حَصَلْ،



# تشجــير المسألـــة





١٠٠. اختُلِف في مسألة: (الواجب المخيَّر) على أربعةِ أقوال، اذكُرْها، ثم بيِّنْ ما الذي رجَّحه المصنِّفُ هِيُّ.

١٠١. ما هو الواجب المخيّر ؟ فصِّل الأقوالَ في المسألة، ثم اذكُرْ مثالًا عليه.

### 

التمارين والتطبيقات

تأتي.





# نص جمع الجوامع

لل فَإِنْ فَعَلَ الكُلِّ.. فَقِيلَ: الوَاجِبُ أَعْلَاهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا.. فَقِيلَ: يُعَاقَبُ عَلَىٰ أَدْنَاهَا.

### *---√ij*v---

## نص الكوكب الساطع

خِ<del>لَافَ أَمْ قَطَهُ وَقِيلَ: مَا يَخْتَارُهُ مُكَلَّفُ</del>. فَإِنْ سَمَا لَغِلْهَا فُواجِبٌ أَعْلَاهَا أَوْ تَرْكِهَا عُوقِبَ فِي أَدْنَاهَا.

### —ഡ്ല്ഗ∙—



## تشجـير المسألـــة



١٠٢. إن فعَلَ المكلَّفُ جميعَ خصال الكفَّارة في وقتٍ واحد، فأيُّها يسقُطُ به الواجب؟ وعلى أيِّها يثابُ؟

١٠٣. إن ترَكَ المكلَّفُ جميعَ خصال الكفَّارة، فإنه يستوجِبُ العقوبةَ علىٰ أيِّها؟ — درائه —

[٩٠] جاء في مِفتاح الوصول: (وتظهر فائدةُ الخلافِ في: العبد والمسافِر، إذا كانا إمامَينِ في الجمعةِ، هل تصحُّ صلاةُ المؤتمِّينَ بهما أو لا؟ فابنُ القاسمِ يرى: أنها لا تصحُّ، وأشهَبُ يرى: أنها تصحُّ. ووجهُ قولِ ابن القاسم: أن الواجبَ في حقِّ العبد غيرُ معيَّنٍ؛ لأنه مخيَّرٌ بين الجمعةِ والظُّهر)، ربَطَ التِّلِمْسانيُّ هذه المسألةَ بمسألةٍ من مسائل الواجب، فما هي؟ وما وجهُ الارتباط؟

[91] حاجٌ أخَذَ من شعَرِهِ، ثم ذبَحَ شاةً فديةً عن ذلك المحظور، فلما عَلِمَ رُفْقتُهُ بذلك، حصَلَ بينهم نقاشٌ، فقال أحدُهم: (إنه قد فعَلَ الواجبَ عليه، ولمّا ذبَحَ سقَطَ الصيامُ والصدقة عنه)، وقال آخرُ: (كيف يسقُطانِ عنه وهما أصلًا غير واجبينِ؟ إذا قلنا: قد فعَلَ الواجب، فالصيامُ والصدقة غيرُ واجبينِ، والواجبُ: هو الذَّبْحُ)، وقال آخرُ: (ذمّتُهُ تَبرَأُ بالذَّبْحِ، لكن لا نقول: إنه فعَلَ الواجب؛ لأن كلَّ واحدٍ من الثلاثة قد يكون هو الواجب)، قال تعالىٰ: ﴿فَنَ كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْبِهِ عَلَى أَنْ مِنكُم مَرِيضًا أَوْبِهِ عَلَى أَنْ مِنكُم مَرِيضًا أَوْبِهِ عَلَى الواجب؛ هذه أَنْ مِن رَأْسِهِ عَفِذْ يَةُ مِن صِيامٍ أَوْصَدَقَةٍ أَوْشُكِ ﴾، ثم احتكموا إليك لتحكُم بينهم بما درَستَهُ في أصول الفقه، فما المسألةُ الأصولية التي تحكُمُ بها بينهم؟

[٩٢] [سؤالٌ تابع]: حاجٌ آخَرُ كان قد أخَذَ من شعَرِه، وسَمِع النقاشَ السابق، فقرَّرَ أن يَدفَعَ لجمعيةٍ خيرية ليُطعِموا عنه، وشرَعَ في الصيام، وفي لحظةِ غروب الشمس عند تمام صومِهِ ذبَحَ الشاةَ، وفي الوقت نفسِهِ دفَعتِ الجمعيةُ الإطعامَ للمساكين، فجاء يسأل: ما الذي يُعَدُّ منها الكفَّارةَ الواجبة؟ اربِطْ ذلك بالمسألة الأصولية المناسِبة.



[97] [سؤال تابع]: حاجٌ ثالث أخَذَ من شعَرِه، ولكنه لم يصُمْ، ولم يُطعِمْ، ولم يَطعِمْ، ولم يَلغِمْ، ولم يَذبَحْ شاةً مع علمِهِ بوجوب ذلك، فمات على ذلك، فكان أحدُ أبنائه يقول: إن أعظمَ هذه الثلاثةِ هو الذَّبْحُ، وكان يدعو الله: (اللهم اغفِرْ لأبي تَرْكَ الذَّبْحِ)، وكان أخوه الآخَرُ يقول: إن الله غفور رحيم، ولن يعاقِبَ أبي على تَرْكِ الذَّبْحِ)، وكان أخوه الآخَرُ يقول: إن الله غفور رحيم، ولن يعاقِبَ أبي على تَرْكُ الله أعلاها، بل على تَرْكِ أدناها وكان يرى أن أدناها هو الصومُ؛ لتعلُّقِهِ بحقِّ الله، ولا حقَّ فيه لآدميِّ – فكان يدعو: (اللهم اغفِرْ لأبي تَرْكَهُ الصيامَ)، فما تعليقك الأصوليُّ على هذه المسألة؟

[٩٤] لو أعتَقَ مَن عليه كفَّارةٌ مخيَّرة في مرضِ الموت، فهل تُعَدُّ قيمةُ العبد من الثُّلُثِ أو لا؟ مع ربطِها بكلامِ الأصوليِّين، وخلافِهم في الواجب المخيَّر.

[٩٥] إذا أوصى شخصٌ في الكفَّارة المخيَّرة بخَصْلةٍ معيَّنة، وكانت قيمتُها تَزيد على قيمة الخَصْلة عن رأس المال؟ فيه وجهانِ، اربِطْهما بأصول الفقه.





نص جمع الجوامع

للهِ وَيَجُوزُ تَحْرِيمُ وَاحِدٍ لا بِعَيْنِهِ؛ خِلافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَهِيَ كَالمُخَيَّرِ، وَقِيلَ: لَمْ تَرِدْ بِهِ اللُّغَةُ.

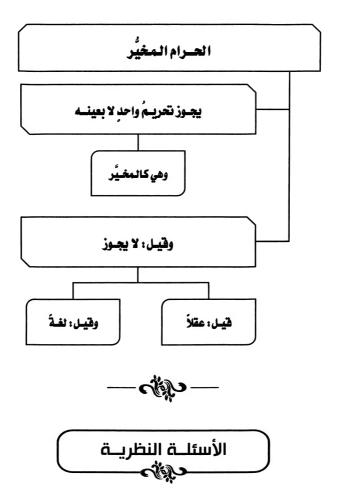


نص الكوكب الساطع

وَصَحَّحُوا تَحْرِيمَ وَاحِدٍ عَلَى إِبْهَامِهِ، وَهْيَ عَلَىٰ مَا قَدْ خَلَا







١٠٤. هل ورَدَ الشرعُ بالحرام المخيَّرِ؟ اذكُرِ الخلافَ في ذلك، وما الذي رجَّحه المصنَّفُ هيًا؟

١٠٥. مَن الذي خالَفَ في مسألة: (الحرام المخيّر)؟





[٩٦] تحريمُ الجمعِ بين الأختَينِ، قال بعضهم: إن الحرامَ واحدةٌ من الأختَينِ -دون تحديد- ومنع آخَرون ذلك، وقالوا: المحرَّمُ شيء محدَّدٌ؛ وهو الجمعُ، ما سبب الخلاف أصوليًّا؟

[٩٧] في وجه في مذهب الإمام أحمد ( أن الزوج إذا طلَّق إحدى نسائه مبهمَة، يميّزُها بالتعيين، وقبل ذلك يُمنَعُ مِن وَطْءِ زوجاتِه، فهل يقال هنا: إن المحرّم كلُّ نسائِهِ أو واحدةٌ غيرُ معيّنة؟ وما المسألة الأصولية المؤثِّرة في الجواب؟

[٩٨] مَن كانت له أمَتانِ فَوَطِئَهما، فما الحُكْمُ؟ وما الواجب عليه؟

[٩٩] مَن أسلَمَ وعنده أكثر من أربع نسوةٍ، فمن التي تحرُمُ عليه منهن؟ وما المسألة المناسِبة لهذا في باب الحُكْم؟





### نص جمع الجــوامع حراث

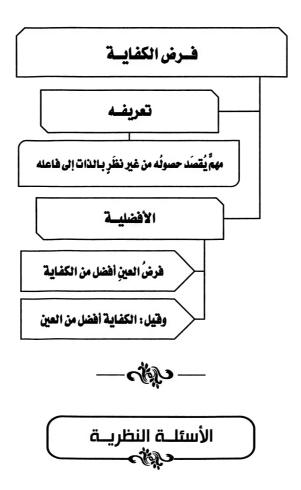
#### مَسْأَلَةُ

الله «فَرْضُ الكِفَايَةِ»: مُهِمُّ يُقْصَدُ حُصُولُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ بِالذَّاتِ إِلَىٰ فَاعِلِهِ، وَزَعَمَهُ الأَسْتَاذُ وَإِمَامُ الحَرَمَيْنِ، وَأَبُوهُ أَفْضَلَ مِنَ العَيْنِ،

### 

## نص الكوكب الساطع

فَرْضُ الكِفَايَةِ: مُهِمُّ يُقْصَدُ وَنَظَرُّ عَنْ فَاعِلٍ يُجَرَّدُ. وَزَعَمَ الأُسْتَاذُ وَالجُونِيْ وَنَجْلُهُ: يَفْضُلُ فَرْضَ العَيْنِ.



١٠٦. عرِّفْ فرضَ الكفاية.

١٠٧. أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: فَرَضُ العَيْنِ أَمْ فَرَضُ الكَفَايَةِ؟ وَلِمَ؟ ...



### [١٠٠] حدِّدْ ما يندرج تحت تعريفِ فرض الكفاية مما يأتي، مع التعليل:

- ١. صلاة الظُّهر.
- ٢. إنقاذ المعصوم من الهلكة.
- ٣. بناء المدارسِ التي يُحتاج إليها.
  - ٤. زخرفة المساجد.
    - ٥. صوم رمضان.
  - ٦. إقامة مباريات كُرَة القَدَم.





# نص جمع الجـوامع

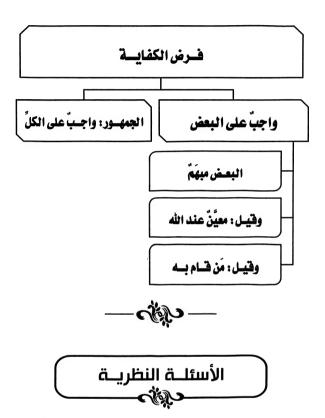
لله وَهُو عَلَىٰ البَعْضِ؛ وِفَاقًا لِلْإِمَامِ، لا الكُلِّ؛ خِلافًا لِلشَّيْخِ الإِمَامِ وَالجُمْهُ ورِ، وَالمُخْتَارُ: البَعْضُ مُبْهَمٌ، وَقِيلَ: مُعَيَّنٌ عِنْدَ اللهِ، وَقِيلَ: مَنْ قَامَ بِهِ،

### —*იწს*—

#### 

وَهْوَ عَلَىٰ الكُلِّ رَأَىٰ الجُمْهُورُ وَالقَوْلُ بِالبَعْضِ هُوَ المَنْصُورُ؛ فَقِيلَ: مُبْهَمٌ، وَقِيلَ: عُيِّنَا وَقِيلَ: مَنْ قَامَ بِهِ، وَوُهِّنَا.





١٠٨. فرضُ الكفاية هل يجبُ على البعض أو على الكلِّ ؟ اذكرِ الخلافَ في ذلك، وما الذي رجَّحه المصنِّفُ هي ؟

١٠٩. القائلون بأن فرضَ الكفاية واجبٌ على البعض، اختلَفوا: هل البعض معيَّنٌ أو مبهَمٌ؟ اذكُرِ الخلافَ في ذلك، وما الذي رجَّحه المصنِّفُ هيًه؟

١١٠. مَن المراد بالإمام؟ ومَن المراد بالشيخ الإمام؟

—*იწ*ა—

[١٠١] صلاةُ العيد عند بعض الفقهاء فرضُ كفايةٍ، يشترِطُ لصحتِها أربعين، فلو فرضنا أن أربعين رجُلًا صلَّوْا صلاةَ العيد، ولم يصلِّها غيرُهم، فهل الذين لم يصلُّوا كانوا مخاطَبِينَ بالوجوبِ وسقَطَ عنهم بفعلِ الأربعين، أو صلاةُ العيد إنما تجب على أربعين من الأصل؟ وإن كان كذلك، فهل هم الأربعون الذين صلَّوْا أو أربعون معيَّنون في علم الله؟ اربِطْ هذه المسألةَ بأصول الفقه.

[١٠٢] إذا صلَّىٰ على الجِنازة واحدُّ، فهل يكفي؟ ولِمَ؟





نص جمع الجــوامع

لل وَيَتَعَيَّنُ بِالشُّرُوعِ عَلَىٰ الأَصَحِّ،

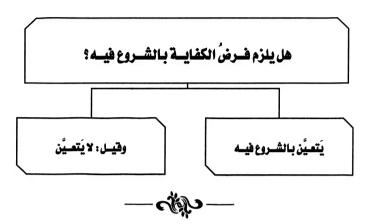
—*იწა*—

نص الكوكب الساطع

وَبِالشُّرُوعِ فِي الْأَصَحِّ يَلْزَمُ. وَمِثْلَ هُ مُ مُنْتَهَا تَنْقَسِمُ -

—*ი*ტა—

## تشجـير المسألـــة



## الأسئلـــة النظريـــة

١١١. هل يُعيَّنُ فرضُ الكفاية بالشروع؟ اذكُرِ الخلافَ في ذلك، وما الذي رجَّحه المصنِّفُ هِيُه؟

#### —ഡ്ഡ് —

## التمارين والتطبيقات

[١٠٣] كبَّرَ شخصٌ لصلاة الجِنازة مع الإمام، ثم أراد أن ينصرِفَ قبل إكمال الصلاة بِناءً على وجود غيرِهِ من المصلِّين يقومون بالواجب، فهل يجوز؟ وما المسألة الأصولية التي تؤثَّرُ هنا؟





نص جمع الجــوامع

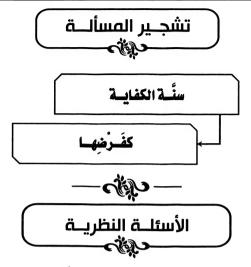
ل وَسُنَّةُ الكِفَايَةِ كَفَرْضِهَا.



نص الكوكب الساطع

وَبِالشُّرُوعِ فِي الْأَصَحِّ يَلْزَمُ. وَمِثْلَهُ سُنَّتُهَا تَنْقَسِمُ

—*₫₯*—



١١٢. ما الفرق بين سنَّةِ العينِ وسنَّةِ الكفاية؟ ثم مثِّل لكلتَيْهما بمثالٍ.

١١٣. هل سنَّةُ الكفاية مطلوبةٌ من الجميع أو من البعض؟

١١٤. هل سنَّةُ العين أفضَلُ أو سنَّةُ الكفاية؟

### 

التمارين والتطبيقات

[ ١٠٤] اذكُر ثلاثة أمثلة على سنَّةِ الكفاية.

[١٠٥] ميِّزْ سنَّةَ العينِ من سنَّةِ الكفايةِ فيما يأتي:

- ١. سُنَن الوُضوء.
  - ٢. الأضحيَّة.
- ٣. تشميت العاطس.
  - ٤. ابتداء السلام.
- ٥. الأضحيَّة في حقِّ أهل البيت الواحد.
  - ٦. الأذان والإقامة للجماعة الواحدة.



# نص جمع الجـوامع ـــــــحين

#### مَسْأَلَـةٌ

لل الأَكْثَرُ أَنَّ جَمِيعَ وَقْتِ الظُّهْرِ جَوَازًا وَنَحْوَهُ: وَقْتٌ لِأَدَائِهِ، وَلا يَجِبُ عَلَىٰ المُؤَخِّرِ العَزْمُ عَلَىٰ الإمْتِثَالِ؛ خِلَافًا لِقَوْم،

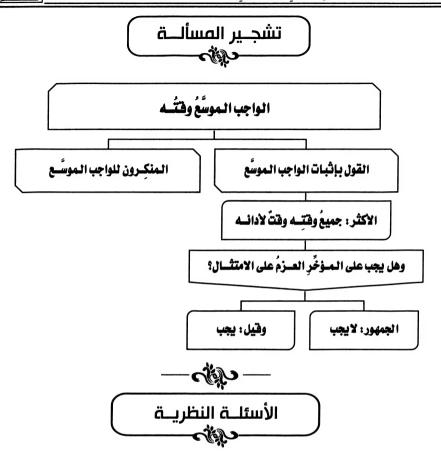
### A COMPO

# 

جَمِيعُ وَقْتِ الظُّهْرِ قَالَ الأَكْثَرُ: وَقْتُ أَدَاءٍ؛ وَعَلَيْهِ الأَظْهَرُ:-

لَا يَجِبُ العَزْمُ عَلَى المُؤَخِّرِ، وَقَدْعُ زِيْ وُجُوبُ وَلِا كُثَورِ.

(jj)



١١٥. هل وقتُ الواجب الموسّع وقتٌ لأدائه؟

١١٦. هل يجب على مؤخِّرِ الواجب الموسَّعِ لآخِرِ وقته العزمُ على الامتثال؟ ولماذا؟





# نص جمع الجــوامع

للهِ وَقِيلَ: الأَوَّلُ، فَإِنْ أَخَّرَ.. فَقَضَاءٌ، وَقِيلَ: الآخِرُ، فَإِنْ قَدَّمَ.. فَتَعْجِيلٌ، وَالحَنَفِيَّةُ: مَا اتَّصَلَ بِهِ الأَدَاءُ مِنَ الوَقْتِ، وَإِلّا.. فَالآخِرُ، وَالكَرْخِيُّ: إِنْ قَدَّمَ.. وَقَعَ وَاجِبًا؛ بِشَرْطِ بَقَائِهِ مُكَلَّفًا،

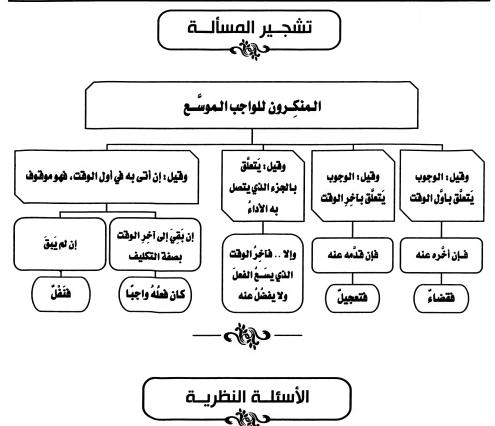
#### —*ქ*ქე—

# نص الكوكب الساطع

فَفِي سِواهُ قَاضٍ أَوْ مُعَجِّلُ، مِنْ وَقْتِهِ وَآخِرٌ إِذَا خَلَا، إِنْ بَقِيَ التَّكْلِيفُ حَتَّىٰ انْقَطَعَا. وَقِيلَ: الآخِرُ، وَقِيلَ: الأَوَّلُ، وَقِيلَ: مَا بِهِ الأَدَاءُ اتَّصَلَا وَقِيلَ: إِنْ قَدَّمَ فَرْضًا وَقَعَا

### —*იწე*ა—





١١٧. بأيِّ جزءٍ من أجزاء الوقتِ يَتعلَّقُ الوجوبُ في الواجب الموسَّع؟ وما ثمرة ذلك؟

### —ഡ്ഡ്—



[١٠٦] رجُلٌ أخَّرَ صلاةَ الظُّهر إلى آخرِ وقتها دون أن يستحضِرَ العزمَ على الفعل، فما حُكْمُه؟ وهل يقال: إنه فعَلَ الصلاةَ في وقت الوجوب أو لا؟ وهل فعَلَها أداءً أو قضاءً؟ وهل يأثمُ بهذا التأخير؟ مع التعليل.



[١٠٧] امرأةٌ أخَّرتْ قضاءَ ما عليها من صومِ رمضانَ إلىٰ شعبان، عِلْمًا أنها لم تكُنْ مستحضِرةً العزمَ على القضاء في الشهور السابقة، فما حُكْمُها؟ وهل يقال: إنها صامت في وقتِ الوجوب أو لا؟ وهل تأثَمُ بهذا التأخير؟ مع بيان المسألةِ الأصولية المرتبطة بهذا.

[١٠٨] قال في مِفتاح الوصول: (ومِن ذلك: اختلافُهم: هل التغليسُ أفضَلُ بصلاةِ الصبح أو الإسفار؟ فالشافعيةُ: ترى أن التغليسَ أفضَلُ؛ لأنه زمنُ الوجوب، والحنفيةُ: ترى أن الإسفارَ أفضَلُ؛ لأنه زمنُ الوجوب)، اربِطْ هذا الكلامَ بالمسألة الأصولية المناسِبة.

[١٠٩] قال التِّلِمْسانيُّ في مِفتاح الوصول: (ومما ينبني على هذا الأصلِ: اختلافُهم في الصبيِّ إذا صلى في أولِ الوقت ثم بلَغَ قبل انقضاء الوقت.

فالشافعية: يرَوْنَ أن الصلاةَ تُجزِئه... فهذا الصبيُّ قد بلَغَ بعد انقضاء زمنِ الوجوب، فلا إعادةَ عليه؛ كما لو بلَغَ بعد انقضاء الوقت.

والحنفيةُ: يرَوْنَ أن الصلاةَ لا تُجزِئه... فقد أدرَكَهُ زمنُ الوجوب وهو بالغٌ، فوجَبَ عليه أن يصلِّي؛ كما لو بلَغَ قبل الوقت.

وعندنا في المذهبِ في ذلك قولانِ، ونظَرُنا فيه فِقْهيُّ، ومحَلُّهُ كتبُ الفقه)، تكلَّمْ عن المسألة الأصولية التي أثَّرتْ في هذا الخلاف.





# نص جمع الجـوامع

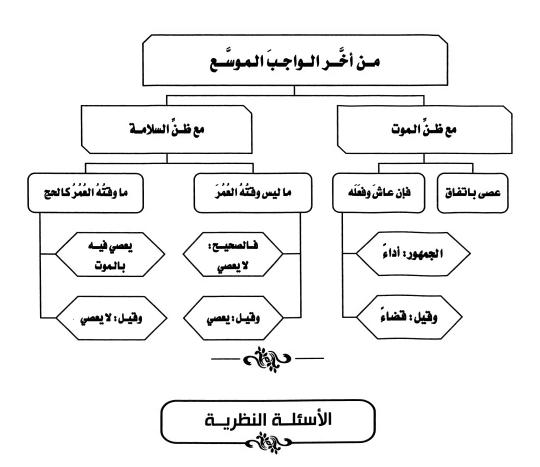
لله وَمَنْ أَخَرَ مَعَ ظَنِّ المَوْتِ.. عَصَىٰ، فَإِنْ عَاشَ وَفَعَلَهُ.. فَالجُمْهُورُ: أَدَاءٌ، وَالقَاضِيَانِ أَبُو بَكْرٍ وَالحُسَيْنُ: قَضَاءٌ، وَمَنْ أَخَّرَ مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ.. فَالصَّحِيحُ: لَا يَعْصِي؛ بِخِلَافِ مَا وَقْتُهُ العُمُرُ؛ كَالحَجِّ.

### —*₼*

# نص الكوكب الساطع

وَمَنْ يُوَخِّرْ مَعَ ظَنَّ مَوْتِهِ يَعْصِ؛ فَإِنْ أَدَّاهُ قَبْلَ فَوْتِهِ فَهُ وَمَعَ ظَنْ أَدْهُ وَبُلَ فَوْتِهِ فَهُ وَ مَعَ ظَنَّ أَنْ يَعِيشَ فَقَضَى - فَهُ وَ القَاضِيَانِ: بَلْ قَضَا. أَوْ مَعَ ظَنَّ أَنْ يَعِيشَ فَقَضَى - فَالحَةً؛ فَلْيُسْنَذُ لِآخِرِ السِّنِي فَالحَةً؛ فَلْيُسْنَذُ لِآخِرِ السِّنِي





١١٨. مَن أَخَرَ الواجبَ الموسَّعَ مع ظنِّ الموت، فما حُكْمُهُ؟ فإن عاش وفعَلَهُ، فهل يقع أداءً أو قضاءً؟ اذكرِ الخلاف في هذه المسألةِ مع بيانِ ما رجَّحه المصنِّفُ رحمة الله عليه.

[١١٠] رجُلُ محكوم عليه بالقِصاص، وموعدُ التنفيذ في تمام الساعة (١٠٣٠) ظُهْرًا، أخَّرَ صلاةَ الظُّهر حتى حان موعدُ القِصاص، ولم يصلِّها، ثم عُفِيَ عنه في وقت التنفيذ، فصلَّها الساعة ٢ ظُهْرًا، فهل هي أداءٌ أو قضاءٌ؟

[١١١] ذهب الشافعيةُ إلى أن قضاءَ الفوائت لا يجب على الفور، وأن وقتَهُ يمتَدُّ إلى نهاية العمر، فهل لو أخَّرَ قضاءَ فائتةٍ حتى مات يموت آثمًا؟ فصِّلِ الأحوالَ من الناحية الأصولية.

[١١٢] على القول بأن الحجَّ لا يجب على الفور: هل مَن أخَّرَ الحجَّ ثم مات يموت آثمًا؟ وما الحُكْمُ فيمَن أخَّره إلى وقتٍ يَغلِبُ على ظنِّهِ أنه يموت قبله فمات؟

[١١٣] إذا اعتادت المرأةُ طُرُوءَ الحيضِ عليها في أثناء الوقتِ من يومٍ معيَّنٍ، فأخَّرتِ الصلاةَ إلى ذلك بالمسألة فأخَّرتِ الصلاةَ إلى ذلك بالمسألة الأصولية المؤثِّرة.





# نص جمع الجــوامع

للهِ المَقْدُورُ الَّذِي لا يَتِمُّ الوَاجِبُ إِلَا بِهِ وَاجِبٌ؛ وِفَاقًا لِلْأَكْثَرِينَ، وَثَالِثُهَا: إِنْ كَانَ سَبَبًا كَالنَّارِ لِلْإِحْرَاقِ، وَقَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ: إِنْ كَانَ شَرْطًا شَرْعِيًّا، لا عَقْلِيًّا أَوْ عَادِيًّا،

### —*લ્ફ્રા*>—

## نص الكوكب الساطع

مَا لَا يَتِمُّ الوَاجِبُ المُطْلَقُ مِنْ مَقْدُودِنَا إِلَّا بِهِ حَتْمٌ زُكِنْ، وَقِيلَ: إِنْ شَرْطًا إِلَىٰ الشَّرْعِ انْسَبْ، وَقِيلَ: إِنْ شَرْطًا إِلَىٰ الشَّرْعِ انْسَبْ.

### —ഡ്ഡ് —



#### تشجــير المسألـــة ـــــــــــــي



١١٩. ما لا يَتِمُّ الواجبُ إلا به هل يوصف بالوجوبِ أو لا؟ اذكر الخلافَ في المسألة بعد تحرير محَلِّ النزاع فيها.

[١١٤] هل يجبُ على الفقير التكسُّبُ حتى يكونَ عنده نِصابٌ فيُخرِجَ الزكاة؟ [١١٥] هل يجب شراءُ التذاكر إذا كان الوصولُ للحجِّ لا يحصُلُ بدون ذلك؟ [١١٥] هل يجب الاغتسالُ من الحيض على مَن نذرتْ أن تَقرَأَ القرآنَ، أو الطواف؟

[١١٧] هل يجب على العبدِ أن يسعى في الحريةِ لأجل أن تجب عليه الجمعة ويصلِّها؟

[١١٨] مَن نَسِيَ صلاةً من خَمْسٍ، ولم يَعلَمْ عينَها، فماذا يَلزَمه من الصلوات؟ [١١٩] إذا اختلَطَ موتى المسلمين بموتى الكفار، فما العمل؟ مع بيانِ المسألة الأصولية ذاتِ الصلة.

[١٢٠] إذا خرَجَ منه شيءٌ ولم يَعلَمْ هل هو مَنِيٌّ أو مَذْيٌّ، فهل يجب الغَسْلُ أو الغُسْلُ أو هما معًا؟ (على القول بطهارة المَنِيِّ).

[١٢١] إذا وجَبتْ عليه زكاةٌ ولم يَدرِ هل هي بقرةٌ أو شاةٌ، فهل يَلزَمه الجميعُ؟ مع الربطِ بالمسألة الأصولية.

[١٢٢] إذا نذر صوم بعض يوم، فقيل: يجب صوم كلّ اليوم، ما المسألة الأصولية التي بُنِيَ عليها هذا القول؟

[١٢٣] إذا نذر أن يصلِّي ليلة القَدْرِ، فقيل: يَلزَمه أن يصلِّي كلَّ الليالي العَشْرِ الأواخر ليصادِفَها، ما المسألة الأصولية التي بُنِيَ عليها هذا؟

[١٢٤] بيِّن الحُكْمَ في مقدِّمات الواجب الآتيةِ على الخلاف المذكور في المسألة:

- ١. الوُضوء: بالنسبة للصلاة.
  - ٢. الصيغة: بالنسبة للعِتْق.
- ٣. النظر: لتحصيل العلم الواجب.
- ٤. حَزُّ الرقبةِ: لتحصيل قَتْل واجب.
  - ٥. تَرْكُ أضداد المأمور به.
- ٦. غَسْلُ جزءٍ من الرأس في الوُضوء.

[١٢٥] قال التِّلِمْساني: (وعلى هذا الأصلِ: اختلَفَ العلماءُ في وجوب طلب الماء للطهارة:

فالشافعيةُ: توجِبُ الطلبَ، والحنفية: لا توجِبُه.

وعندنا في المذهب خلافٌ:

فمَن يرى أن الطلبَ واجبٌ، يقول: لأن الوُضوءَ واجبٌ، ولا يُتوصَّلُ إلىٰ الوُضوءِ واجبٌ، ولا يُتوصَّلُ إلىٰ الوُضوءِ إلا بطلب الماء؛ فطلَبُ الماء واجبٌ؛ لأن ما لا يَتِمُّ الواجبُ إلا به فهو واجبٌ.

ولذلك أجمعوا على أن من وجَبتْ عليه كفارة بالعِتْقِ، ولم تكُنْ عنده رقبة وعنده ثمَنُها: أنه يجب عليه شراؤها؛ لأنه لا يَتوصَّلُ إلى العِتْقِ الواجب عليه إلا بالشراء؛ فالشراء واجبٌ؛ ولذلك أوجَبْنا شراء الماء للوُضوء في السفر، إلا أن يكون مجحِفًا به؛ فيسقط الشراء للضرورة)، خرِّج الكلام السابق على المسألة الأصولية المناسِبة، مع الربطِ بكلام جمع الجوامع.





# نص جمع الجـوامع

لل فَلَوْ تَعَذَّرَ تَرْكُ المُحَرَّمِ إِلَا بِتَرْكِ غَيْرِهِ.. وَجَبَ، أَوِ اخْتَلَطَتْ مَنْكُوحَةُ بِأَجْنَبِيَّةٍ.. حَرُمَتَا، أَوْ طَلَّقَ مُعَيَّنَةً ثُمَّ نَسِيَهَا.

### 

## نص الكوكب الساطع

فَ التَّرْكُ لِلْحَ رَامِ إِنْ تَعَ لَّرَا إِلَّا بِتَ رُكِ غَيْرِهِ حَتْمً ايُ رَىٰ؛ فَحُرِّمَ تَ مَنْكُو حَ قُ إِنْ تَلْ بَسِ بِغَيْرِهَ ا، أَوْ بَتَ عَيْنًا وَنَسِيْ فَحُرِّمَ تَ مَنْكُو حَ قُ إِنْ تُلْ بَسِ



## تشجـير المسألـــة



١٢٠. فرَّعَ المصنِّفُ على مسألةِ ما لا يَتِمُّ الواجبُ إلا به مسألةً تَتعلَّقُ بتَرْكِ الحرام، فما هي هذه المسألةُ؟ وما الفروع الفقهية التي تَتفرَّعُ منها؟

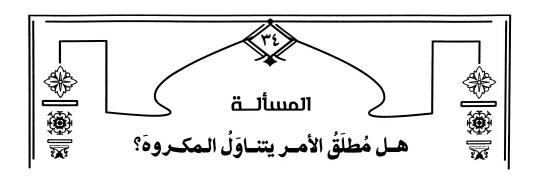


### التمــارين والتطبيقــات ـــــــــــدين

[١٢٦] إذا اختلَطَ ماءٌ نَجِسٌ بماءٍ طَهُورٍ، ووجد الشخصُ طَهُورًا متيقَّنًا، فما حُكْمُ استعمالهما؟ وما المسألة الأصولية المؤثّرة هنا؟

[١٢٧] إذا اختلطَ على الإنسانِ امرأةٌ رضَعَ معها بامرأةٍ أجنبية، فما حُكْمُ زواجه مِن إحداهما؟ وما المسألة الأصولية المؤثّرة هنا؟





# نص جمع الجوامع

#### مَسْأَلَـةُ

لَّ مُطْلَقُ الأَمْرِ: لَا يَتَنَاوَلُ المَكْرُوهَ؛ خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ، فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي الأَوْقَاتِ المَكْرُوهَةِ، وَإِنْ كَانَتْ كَرَاهَةَ تَنْزِيهٍ؛ عَلَىٰ الصَّحِيح.

### *—√∰*—

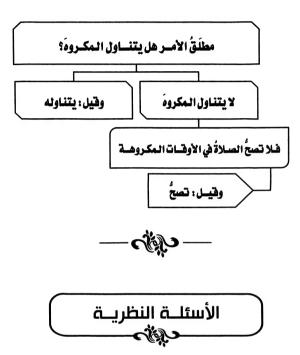
# نص الكوكب الساطع

مُطْلَقُ اللَّامْرِ عِنْدَنَا لَا يَشْمَلُ كُرْهًا؛ فَفِي الوَقْتِ الصَّلَاةُ تَبْطُلُ.





## تشجــير المسألـــة



١٢١. هـل مطلَّقُ الأمرِ يتناول المكروة؟ وما الفرع الفِقْهـيُّ الـذي فرَّعـه المصنِّفُ هِنَّ على هذه المسألة؟

١٢٢. هل تصحُّ الصلاةُ في الأوقات المكروهة؟ ولِمَ؟



### التمارين والتطبيقات

[١٢٨] قال الله تعالىٰ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّكَوْةِ فَاعْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾، مَن غسَلَ وجهَهُ بماءٍ مكروهٍ -كالماء المتغيِّرِ بمِلْحٍ مائيًّ - عند بعض الفقهاء، فهل يكون ممتثِلًا للأمر؟

[١٢٩] مَن صلَّىٰ الظُّهر وهو حاقنٌ، فهل يكون ممتثِلًا لقوله تعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ ﴾؟ مع بيان المسألة الأصولية المؤثّرة هنا.





## نص جمع الـجــوامع

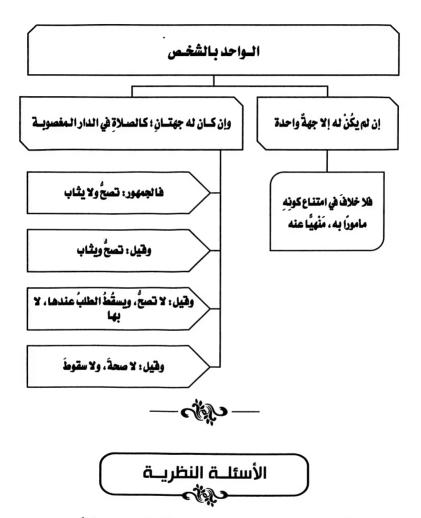
لله أَمَّا الوَاحِدُ بِالشَّخْصِ لَهُ جِهَتَانِ كَالصَّلَاةِ فِي المَغْصُوبِ.. فَالجُمْهُورُ: تَصِحُّ، وَلَا يُثَابُ، وَقِيلَ: يُثَابُ، وَالقَاضِي وَالإِمَامُ: لَا تَصِحُّ، وَيَسقُطُ الطَّلَبُ عِنْدَهَا، وَأَحْمَدُ: لَا صِحَّةَ وَلَا سُقُوطَ.

### —*იწს* —

## نص الكوكب الساطع

أَمَّا الَّذِي جِهَاتُهُ تَعَدَّدَا مِثْلُ الصَّلَاةِ فِي مَكَانِ اعْتَدَىٰ: فَإِنَّهَا الصَّلَاةِ فِي مَكَانِ اعْتَدَىٰ: فَإِنَّهَا تَصِحُّ عِنْدَهُمْ فِي الأَشْهَرِ، فَإِنَّهَا تَصِحُّ عِنْدَهُمْ فِي الأَشْهَرِ، وَلا ثَوابَ عِنْدَهُمْ فِي الأَشْهَرِ، وَلا ثَوابَ عِنْدَهُمْ فِي الأَشْهَرِ، وَقِيلَ: لا وَلا تَصِحُّ لَكِنْ حَصَلا سُقُوطُهُ، وَالحَنْبُلِيُّ: لا وَلا.





١٢٣. هل يجتمعُ في الفعل الواحدِ أن يكون مأمورًا به ومَنْهيًّا عنه؟ وما الفرع الفِقْهيُّ الذي يترتب على ذلك؟





[١٣٠] الطواف بالقبور، هل يمكن أن يقال: إنه يثاب عليه؛ لكونه طوافًا، ويأثَمُ؛ لكونه بقَبْرٍ؟ مع ربطِ جوابك بالقاعدة الأصولية.

[١٣١] الطواف هل يمكن أن يكونَ مرةً طاعةً واجبة، ومرةً معصيةً محرَّمة؟ [١٣١] صلَّىٰ شخصٌ في أرضِ مغصوبة، فما حُكْمُ صلاتِه؟





## نص جمع الجـوامع

لل وَالخَارِجُ مِنَ المَغْصُوبِ تَائِبًا آتٍ بِوَاجِبٍ، وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: بِحَرَامٍ، وَقَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ: هُوَ مُرْتَبِكٌ فِي المَعْصِيَةِ مَعَ انْقِطَاعِ تَكْلِيفِ النَّهْيِ، وَهُوَ دَقِيقٌ.

### — ペッシー

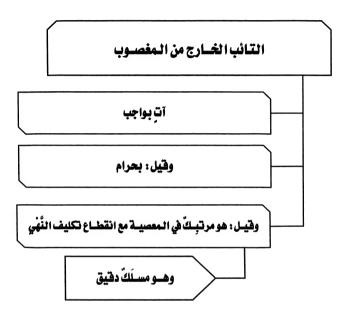
## نص الكوكب الساطع

وَمَنْ مِنَ السَمَغْصُوبِ تَائِبًا خَرَجْ: آتٍ بِوَاجِبٍ، وَقِيلَ: بِحَرَجْ وَقِيلَ: بِحَرَجْ وَقِيلَ: بِحَرَجْ وَقِيلَ: فِي عِصْيَانِهِ مُشْتَغِلُ مَعَ انْقِطَاع النَّهْي، وَهُ وَ مُشْكِلُ.

#### 



### تشجـير المسألـــة





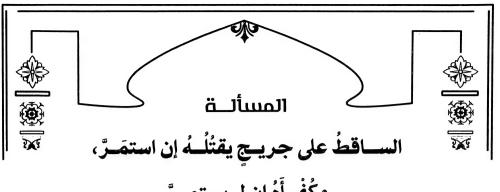
١٩٤. الخارج من المغصوب تائبًا هل هو آتٍ بواجبٍ أو بحرام؟ ولماذا؟ --- هيئه---



### التمارين والتطبيقات

[١٣٣] غصَبَ شخصٌ قَصْرًا كبيرًا، ثم تاب وشرَعَ في الخروج منه، فمشى فيه مدة رُبُعِ ساعة خارجًا، ونزل بالمِصعَدِ، فهل يكون في خروجه آتيًا بمحرَّم؟ [١٣٤] رجُلٌ غصَبَ سيارةً، وبينما هو يمشي إذ سَمِعَ حديثًا عن التوبةِ، فمشى بالسيارةِ إلى بيت صاحبها تائبًا؛ ليرُدَّها إليه، فهل يكون في طريقِهِ هذا فاعلًا لمحرَّم؟ وما المسألة الأصولية المتصلة بهذا؟





### وكُفْأَهُ إن لم يستمِـرً

### 

لل وَالسَّاقِطُ عَلَىٰ جَرِيج يَقْتُلُهُ إِنِ اسْتَمَرَّ، وَكُفْأَهُ إِنْ لَمْ يَسْتَمِرَّ.. قِيلَ: يَسْتَمِرُّ، وَقِيلَ: يَتَخَيَّرُ، وَقَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ: لا حُكْمَ فِيهِ، وَتَوَقَّفَ الغَزَّالِيُّ.

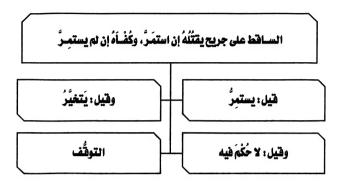
### - Ajjo-

### 

وَسَاقِطٌ عَلَى جَرِيح قَدْ قَتَلْ إِنْ لَهُ يَذُلُ وَكُفْاً هُ إِنِ انْتَقَالْ: لَا حُكْمَ، وَالحُجَّةُ حَوْلَ الوَقْفِ حَامْ قِيلَ: أَدِمْ، وَقِيلَ: خَيِّرْ، وَالإِمَامْ

A ...







١٢٥. تكلَّمَ الأصوليُّون على مسألة الساقطِ على جريحٍ يُقَتَلُ بذلك السقوطِ، بيِّنْ صورتَها وحُكْمَها.



[١٣٥] شخصٌ كان يقود سيارةً، ومعه شخصٌ راكب، فتعطَّلتْ فراملُ السيارة، وصار بين خيارَينِ: إن تركَها في طريقها أدى إلى موتِ الراكب معه، وإن انحرَفَ نجا الراكبُ معه وقتَلَ ماشيًا في الطريق، فماذا يَعمَل؟ وما المسألة المذكورة في أصول الفقه الشبيهةُ مذه؟





# نص جمع الجـوامع

#### مَسْأَلَـةُ

لله يَجُوزُ التَّكْلِيفُ بِالمُحَالِ مُطْلَقًا، وَمَنَعَ أَكْثَرُ المُعْتَزِلَةِ وَالشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَالغَزَّالِيُّ وَابْنُ دَقِيقِ العِيدِ مَا لَيْسَ مُمْتَنِعًا؛ لِتَعَلَّقِ العِلْمِ بِعَدَمِ وُقُوعِهِ، وَمُعْتَزِلَةُ بَغْدَادَ وَالآمِدِيُّ: المُحَالَ لِذَاتِهِ، وَإِمَامُ الحَرَمَيْنِ: كَوْنَهُ مَطْلُوبًا، لا وُرُودَ صِيغَةِ الطَّلَبِ.

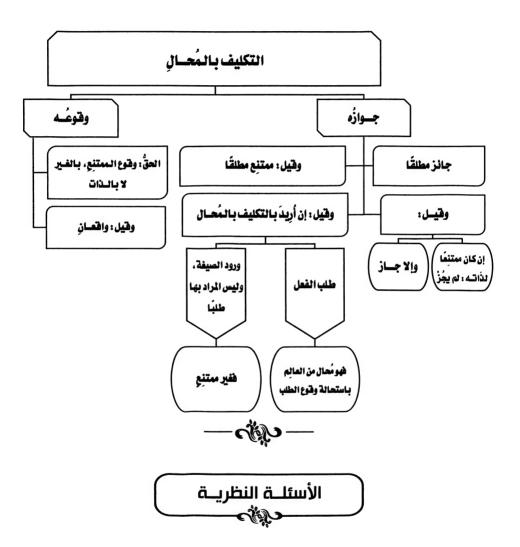
اللهِ وَالحَقُّ: وُقُوعُ المُمْتَنِعِ بِالغَيْرِ، لا بِالذَّاتِ.

#### —*ქ*ებ—

### 

نُجَوِّزُ التَّكْلِيفَ بِالمُحَالِ، وَمَنَعَتْ طَائِفَتَ اعْتِزَالِ مَا كَانَ لَا لِلْغَيْرِ، أَوْ مُمْتَنِعًا لِغَيْرِ عِلْمِهِ بِأَنْ لَا يَقَعَا، وَالطَّلَبَ الإِمَامُ. وَالحَقُّ: وَقَعْ مَا لَيْسَ بِالذَّاتِ بَلِ الغَيْرِ امْتَنَعْ — وَالطَّلَبَ الإِمَامُ. وَالحَقُّ: وَقَعْ مَا لَيْسَ بِالذَّاتِ بَلِ الغَيْرِ امْتَنَعْ — وَالطَّلَبَ الإِمَامُ.





١٢٦. ما حُكْمُ التكليف بالمُحالِ؟ اذكُرِ الأقوالَ في المسألة مع بيان ما رجَّحه المصنِّفُ هِيُهِ.





#### التمارين والتطبيقات ــــــــد

[١٣٦] نصَحتَ شخصًا يرتكِبُ محرَّمًا، فاعترَضَ عليك بأنه فعَلَهُ بقدر الله، وأن قدرَ الله لا بد أن يقَعَ، فلا يمكن أن يكونَ مكلَّفًا بتَرْكِ هذا المحرَّم؛ لأن هذا مِن التكليف بالمُحال، فما جوابُك عن كلامِه واستدلالِهِ بمسألة التكليف بالمُحال؟





#### مَسْأَلَـةٌ

لَكُ الأَكْثَرُ: أَنَّ حُصُولَ الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ لَيْسَ شَرْطًا فِي صِحَّةِ التَّكْلِيفِ، وَهِيَ مَفْرُوضَةٌ فِي تَكْلِيفِ الكَافِرِ بِالفُرُوعِ.

### Chillips

#### نص الكوكبِ الساطع All P

فِي صِحَّةِ التَّكْلِيفِ لَمْ يُعْتَبَرِ؛ حُصُولُ شَرْطِ الشَّرْعِ عِنْدَ الأَكْشَرِ مِنْ كَافِرِ، وَالْمُرْتَضَىٰ هُنَا الْوُقُوعُ، وَفُرِضَتْ فِي طَلَبِ الشَّرْعِ الفُرُوعْ

### CONTRACT OF THE PARTY OF THE PA





١٢٧. هل حصولُ الشرط الشرعيِّ شرطٌ في صحة التكليف أو لا؟ وما المسألة الأصولية المتأثّرة بذلك؟





[١٣٧] نصحتَ زميلَك في العمل بالقيام للصلاةِ، فاعتذَرَ بأنه غيرُ متوضِّئ، وإذا لم يكُنْ متوضِّئًا فلا يخاطَبُ أصلًا بالصلاة، فما جوابُك الأصوليُّ عن كلامه؟





## نص جمع الجـوامع

لله وَالصَّحِيحُ: وُقُوعُهُ - خِلاقًا لِأَبِي حَامِدِ الإِسْفَرَابِينِيِّ وَأَكْثَرِ الحَنَفِيَّةِ - مُطْلَقًا، وَلِقَوْمٍ: فِي الأَوَامِرِ فَقَطْ، وَلِآخَرِينَ: فِيمَنْ عَدَا المُرْتَدِّ، قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ: وَالخِلافُ فِي خِطَابِ التَّكْلِيفِ وَمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ مِنَ الوَضْعِ، لا الإِثْلافِ، وَالجِنايَاتِ، وَتَرَتُّبِ آثَارِ العُقُودِ.

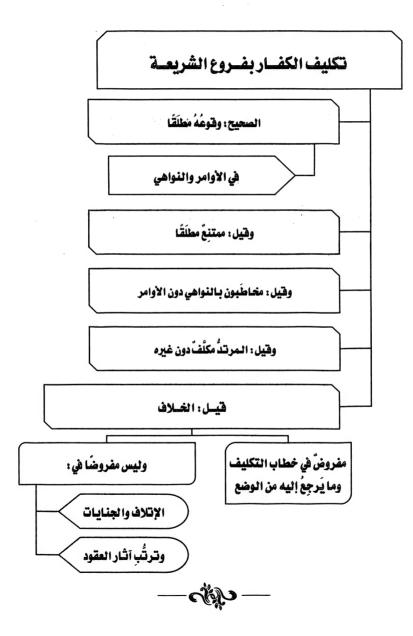
### —€\$\$\rightarrow\$\$

### 

مِن كَافِرٍ وَالمُرْ تَضَى هُنَا الوُقُوعُ ، حِهَا دِهِم ، وَغَيْرِ مُرْ تَدِّ قُفِي. لَا نَحْوِ إِتْ لَافٍ وَعَقْدٍ أَكْمَلَهُ

وَفُرِضَتْ فِي طَلَبِ الشَّرْعِ الفُّرُوعُ وَالمَنْعُ مُطْلَقًا، وَفِي الأَمْرِ، وَفِي وَالمَنْعُ مُطْلَقًا، وَفِي الأَمْرِ، وَفِي وَالخُلْفُ فِي التَّكْلِيفِ أَوْمَا آلَ لَهُ







١٢٨. ما حُكْمُ تكليف الكفار بفروع الشريعة؟ وما محَلُّ النزاع في المسألة؟
 ١٢٩. مَن المقصود بالشيخ الإمام في كلام المصنَّفِ ﴿

#### 

### 

[١٣٨] أتلَفَ أحدُ الكفار مالًا لمسلِم، فرُفِعَ الأمرُ إلى القاضي، فقال محامي الكافر: (إنه كافرٌ، والكفار غيرُ مخاطِّبِينَ بالفروع؛ لذا أطلُبُ صرفَ النظرِ عن القضية)، فما تعليقك الأصوليُّ على كلام المحامي؟

[١٣٩] اختلَفَ الفقهاء فيمَن أسلَمَ وتحته أكثرُ مِن أربعِ نسوةٍ، فقال بعضهم: يصحُّ عقدُهُ على أولِ أربعٍ منهن، ويفارِقُ باقيَهنَّ؛ لأن النهي عن الجمع بين أكثرَ مِن أربع قائمٌ حالَ الكفر، ما المسألة الأصوليةُ التي بنوْا عليها المسألة؟

[١٤٠] (إذا قلنا: إن الكافر إذا أسلَمَ لا يَلزَمه غُسْلٌ، فلو وُجِدَ منه سبب يقتضى الوجوبَ قبل إسلامه، فهل يجب عليه الغُسْلُ أو لا؟)، ما المسألة الأصولية التي تُفِيد في هذا الفرع الفِقْهيِّ؟

[١٤١] قيل: (إن الزوجَ لا يُجبِرُ الذِّميةَ علىٰ غُسْلِ الحيض، وأنه يطأ بدونِه)، ما المسألة الأصوليةُ ذات العَلاقة بهذا الفرع؟

[١٤٢] المرتدُّ إذا أسلَمَ فهل يَلزَمه قضاءُ ما ترَكَ من العبادات زمنَ الرِّدة؟ على روايتَينِ في مذهب الإمام أحمدَ على حاوِلْ بناءَ الروايتَينِ على مسألةٍ أصولية.



[١٤٣] إذا أسلَمَ الكافرُ بعد تجاوز الميقاتِ وأراد الإحرامَ، فإنه يُحرِمُ من موضعِه، وهل يَلزَمه دَمٌ؟ خلافٌ بين العلماء، هل تَعرِف لهذا الخلاف سببًا أصوليًا؟

[١٤٤] إذا كان الكافر جُنبًا، فهل يُمنَعُ من اللُّبثِ في المسجد كالمسلم؟ وما المسألة الأصولية المتعلِّقة بهذا الفرع؟





## نص جمع الجــوامع

#### مَسْأَلَـةُ

لله لا تَكْلِيفَ إِلَّا بِفِعْلِ؛ فَالمُكَلَّفُ بِهِ فِي النَّهْيِ: الكَفُّ؛ أَيِ: الِانْتِهَاءُ؛ وِفَاقًا لِلشَّيْخِ الإَمْام، وَقِيلَ: فِعْلُ الضِّدِّ، وَقَالَ قَوْمٌ: الِانْتِفَاءُ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ قَصْدُ التَّرْكِ.

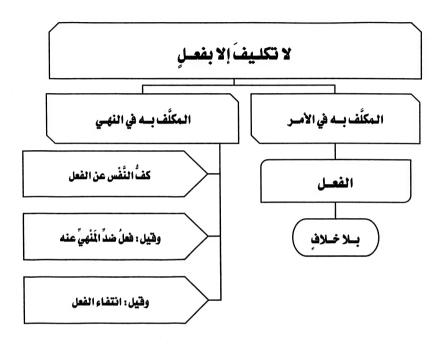
#### —(似)—

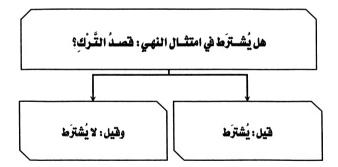
### نص الكوكب الساطع

يَخْتَصُّ بِالتَّكْلِيفِ فِعْلُ؛ فَاللَّذَا كُلِّفَ فِي النَّهْيِ بِهِ الكَفُّ؛ وَذَا - هَلْ فِعْلُ فِي النَّهْيِ بِهِ الكَفُّ؛ وَذَا - هَلْ فِعْلُ فِي النَّهْيِ بِهِ الكَفُّ؛ وَذَا - هَلْ فِعْلُ فِي النَّهْ فِي النَّهْ فِي النَّهْ وَالْمُوْتَضَى النَّافِي، لَا الإنْتِفَاءُ. وَأَنَّ قَصْدَ التَّوْفِ عُيْدُ مُشْتَرَطْ؛ بَلَى لِتَحْصِيل الثَّوَابِ يُشْتَرَطْ.



## تشجـير المسألـــة





١٣٠. قرَّرَ المصنِّفُ هِ أنه لا تكليفَ إلا بفعل، فما المكلَّفُ به في النهي؟ اذكُرِ الخلافَ في المسألة مع بيان ما رجَّحه المصنِّفُ هِ.

### —*₩*

### التمارين والتطبيقات

[١٤٥] إذا قال الناهي: لا تتحرَّكْ، فهل معناه: اسكُنْ، أو عدَمُ الحركة؟ ما العَلاقة بين هذه المسألة ومسألةِ: النهي عن الشيء أمرٌ بضدِّه؟





### نص جمع الجــوامع

لله وَالأَمْرُ عِنْدَ الجُمْهُورِ يَتَعَلَّقُ بِالفِعْلِ قَبْلَ المُبَاشَرَةِ، بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ إِلْزَامًا، وَقَبْلَهُ إِعْلَامًا، وَالأَمْرُ عِنْدَ الجُمْهُورِ يَتَعَلَّقُ بِالفِعْلِ قَبْلَ المُبَاشَرَةِ، وَقَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ وَالغَزَّ الِيُّ: يَنْقَطِعُ، وَقَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ وَالغَزَّ الِيُّ: يَنْقَطِعُ، وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَتَوَجَّهُ إِلَا عِنْدَ المُبَاشَرَةِ؛ وَهُو التَّحْقِيقُ؛ فَالمَلَامُ قَبْلَهَا عَلَىٰ التَّلَبُسِ بِالكَفِّ المَنْهِيِّ. المَنْهِيِّ.

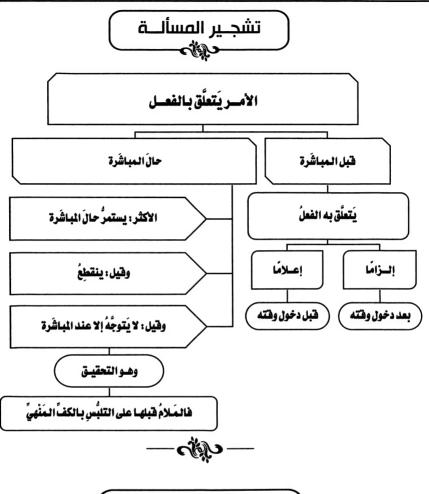
#### *—പ്ല്യം*—

#### 

وَوَجَّهَ الأَمْرَ لَدَىٰ المُبَاشَرَهُ وَقَبْلَهَا اللَّوْمُ عَلَىٰ كَفِّ نُهِيْ، بَعْدَ دُخُرولِ وَقْتِهِ إِلْزَامَا ثُمَّمَ إِذَا بَاشَرَ قَالُوا: يَسْتَمِرْ،

مُحَقِّةُ و الأَئِمَّةِ الأَشَاعِرَهُ وَالأَكْثَرُونَ قَبْلُ ذُو تَوجُّهِ -وَقَبْلَهُ مُ إِعْلَامَا ا وَقَبْلَهُ مُ إِعْلَامَا ا وَقَالَ قَوْمٌ بِانْقِطَاع مُسْتَقِرْ





### الأسئلــة النظريــة

١٣١. اذكُرْ وقت تعلُّقِ الأمر بالفعل في الحالات التالية:

- ١. قبل المباشرة.
- ٢. حال المباشرة.
- ٣. بعد المباشرة.





#### فائسدة:

قال المصنِّفُ عن هذه المسألة في رَفْعِ الحاجب (٢/ ٥٧): (وهي قليلةُ الجدويٰ في الفقهِ).





## نص جمع الجـوامع

للى يَصِحُّ التَّكْلِيفُ وَيُوجَدُ مَعْلُومًا لِلْمَأْمُورِ إِثْرَهُ مَعَ عِلْمِ الآمِرِ - وَكَذَا المَأْمُورِ فِي الأَظْهَرِ - انْتِفَاءَ شَرْطِ وُقُوعِهِ عِنْدَ وَقْتِهِ؛ كَأَمْرِ رَجُلٍ بِصَوْمٍ يَوْمٍ عَلِمَ مَوْتَهُ قَبْلَهُ؛ خِلافًا لِإِمَامِ الحَرَمَيْنِ وَالمُعْتَزِلَةِ، أَمَّا مَعَ جَهْلِ الآمِرِ فَاتَّفَاقٌ.

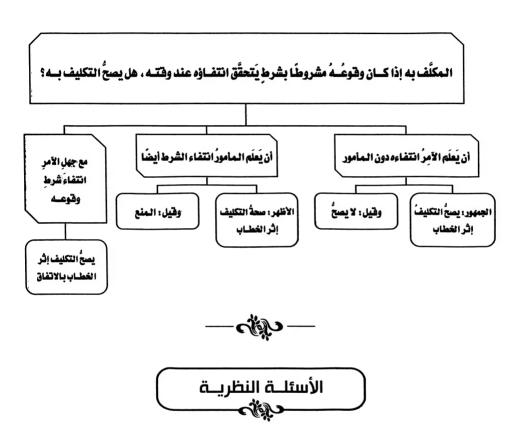
### -- Ajjo---

#### 

يَصِحُّ - فِي الأَظْهَرِ - أَنْ يُكَلَّفَ مَنِ انْتِفَ اشَرْطِ الوُقُوعِ عَرَفَا، وَصِحُّ - فِي الأَظْهَرِ - أَنْ يُكَلَّفَا مَنِ انْتِفَا شَرْطِ الوُقُوعِ عَرَفَا، أَوْ آمِرٌ، وَاتَّفَقُ وا إِنْ جَهِلَا. وَالعِلْمُ لِلْمَا مُورِ إِثْرَهُ اعْتَلَا



### تشجـير المسألـــة



١٣٢. هل يصحُّ التكليف بما عَلِمَ الآمِرُ -وكذا المأمور - انتفاءَ شرطِه؟ وما
 مثال ذلك؟

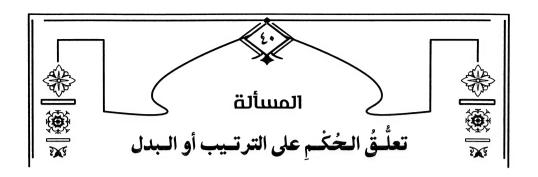


[١٤٦] مَن جامَعَ في نهار رمضان، ثم مات، فهل تجب الكفارةُ في تَرِكته؟ مع كوننا نَعلَم أنه لم يَتحقَّقُ وجوبُ صيام هذا اليوم عليه؛ لكونِهِ مات، وما المسألة الأصولية المرتبطة بها؟

[١٤٧] مَن جامَعَ في نهار رمضان، ثم جُنَّ إلى آخِرِ النهار، فهل تجب الكفارةُ في تَرِكته؟ مع كوننا نَعلَم أنه لم يَتحقَّقُ وجوبُ صيام هذا اليوم عليه؛ لكونه جُنَّ، وما المسألة الأصولية المرتبطة بها؟

[١٤٨] مَن عَلِمتْ أنها تحيض في أثناء النهار، فهل يجب عليها افتتاحُ النهار بالصوم؟ اذكر المسألة المؤثِّرة، واختيارَ ابنِ السُّبْكي فيها.





## نص جمع الجـوامع

لل خَاتِمَةٌ: الحُكْمُ قَدْ يَتَعَلَّقُ بِأَمْرَيْنِ عَلَىٰ التَّرْتِيبِ.. فَيَحْرُمُ الجَمْعُ، أَوْ يُبَاحُ، أَوْ يُسَنُّ، وَعَلَىٰ البَدَلِ كَذَلِكَ.

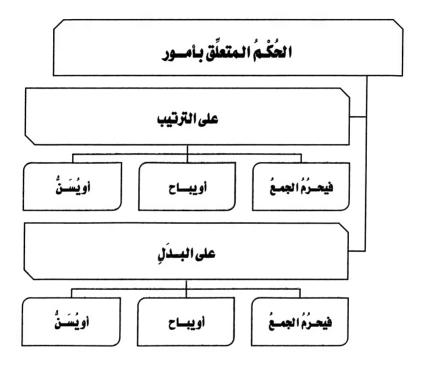
#### —*ი*ქეს—

نص الكوكب الساطع

فِي وَاجِبِ التَّرْتِيبِ وَالتَّخْييرِ عَنْ: تَحْرِيمُ جَمْعٍ، وَإِبَاحَةٌ، وَسَنْ



### تشجـير المسألــة





١٣٣. الحُكْمُ قد يَتعلَّقُ بأمرَينِ فأكثرَ على وجهَينِ، اذكُرْهما، واذكُرْ ثلاثةَ أمثلة لكل منهما.



### [١٤٩] املأ الجدولَ الآتي:

واجب على التخيير			واجب على الترتيب			
حُكْمُ الجمعِ			حُكْمُ الجمعِ			المسالة
يُسَنُّ	يباح	يحرم	يُسَنُّ	يباح	يحرم	
						الجمع بين أكل المذكَّىٰ وأكل
						المَيْتة للمضطرِّ.
						الجمع بين الوُضوء والتيمُّم.
						الجمع بين خصال كفارة
						الظِّهار.
						تزويج المرأة بكُفْأينِ.
						سَتْرُ العَوْرة بثوبَينِ ساترَينِ.
						الجمع بين خصال كفارة
						اليمين.





نص جمع الجــوامع

الكِتَابُ الأَوَّلُ

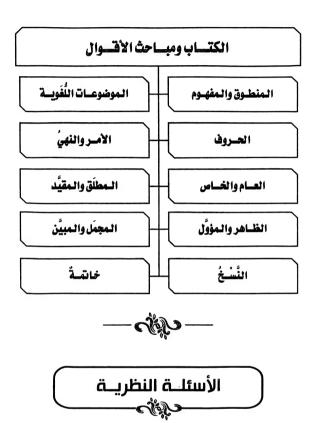
لله فِي الكِتَابِ، وَمَبَاحِثِ الأَقْوَالِ

نص الكوكب الساطع

لا يوجد.







لا يوجد.







## نص جمع الجـوامع

للهِ «الكِتَابُ»: القُرْآنُ، وَالمَعْنِيُّ بِهِ هُنَا: اللَّفْظُ المُنَزَّلُ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ ﷺ لِلْإِعْجَازِ بِسُورَةٍ مِنْهُ، المُتَعَبَّدُ بِتِلاوَتِهِ.

لل وَمِنْهُ البَسْمَلَةُ أَوَّلَ كُلِّ سُورَةٍ، غَيْرَ «بَرَاءَةَ»؛ عَلَىٰ الصَّحِيحِ، لا مَا نُقِلَ آحَادًا؛ عَلَىٰ الأَصَعِّ. الأَصَعِّ.

#### *\_\_ഗ്യം*\_\_

### نص الكوكب الساطع

أَمَّا القُرَانُ - هَهُنَا-: فَالمُنْزَلُ عَلَى النَّبِيِّ مُعْجِزًا يُفَصَّلُ بَالقَّرِاءَةِ». وَلَا مَا نَقَلَهُ لَا فِي «بَرَاءَةٍ». وَلَا مَا نَقَلَهُ - بَاقِيْ تِلَاوَةٍ. وَمِنْهُ البَسْمَلَهُ لَا فِي «بَرَاءَةٍ». وَلَا مَا نَقَلَهُ - رَاءَهُمْ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا. وَالسَّبْعُ قَطْعًا لِلتَّوَاتُرِ انْتَمَى،

#### 





### الأسئلـــة النظريـــة

١٣٤. بماذا عرَّفَ المصنِّفُ القرآنَ الكريم؟

١٣٥. هل البسملة من القرآن؟

١٣٦. هل القراءة الشاذَّةُ من القرآن؟ ولماذا؟

١٣٧. اذكُرْ مثالًا على القراءة الشاذة، ثم طبِّقِ الاحتجاجَ بها من عدَمِه.

**―--(説)** —

التمـارين والتطبيقــات حيث تأتي.





## نص جمع الجــوامع

لله وَالسَّبْعُ مُتَوَاتِرَةٌ، قِيلَ: فِيمَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الأَدَاءِ؛ كَالمَدِّ، وَالإِمَالَةِ، وَتَخْفِيفِ الهَمْزَةِ؛ قَالَ أَبُو شَامَةَ: وَالأَلْفَاظِ المُخْتَلَفِ فِيهَا بَيْنَ القُرَّاءِ.

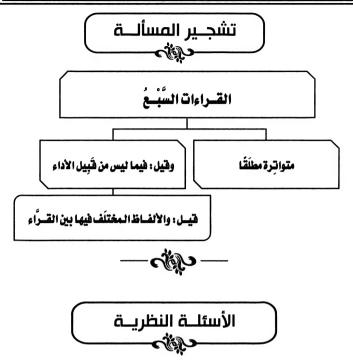
#### —ഡ്ലം—

### نص الكوكب الساطع

آحَادُهُمْ عَلَىٰ الصَّحِيحِ فِيهِمَا. وَالسَّبْعُ قَطْعًا لِلتَّوَاتُرِ انْتَمَىٰ، وَقِيلَ: وَخُلْفَ اللَّفْظِ لِلْقُرَّاءِ. وَقِيلَ: وَخُلْفَ اللَّفْظِ لِلْقُرَّاءِ.

#### 





١٣٨. القراءات السَّبْعُ هل هي متواتِرة أو لا؟ اذكر الأقوالَ في المسألة.

### —ഡ്ല്ഗ∙—

# التمارين والتطبيقات

[١٥٠] ميِّزْ مَا يُعَدُّ متواتِرًا اتفاقًا مما اختُلِفَ في تواتره مما لا يُعَدُّ متواتِرًا - حسَبَ تقرير المصنَّفِ- مع التعليل(١):

١. ﴿الْحَمْدُ بِنَهِ رَبِ الْعَسَامِينَ ﴾: اتفق القرَّاءُ السبعة على قراءتها بكيفيةٍ
 واحدة.

 <sup>(</sup>١) الأمثلة المذكورة في السؤال من إفادة فضيلة الشيخ المقرئ الدكتور/ ضيف الله الشمراني - جزاه الله عنا خيرًا-.



- ٧. المدُّ المتصل في مثل: (الماء) اختلفوا في مقدار مَدِّهِ، فيقرَوُهُ (وَرْشٌ عن نافعٍ، وحمزةُ) بالإشباع (٦ حركات)، ويَقرَأُ باقي السبعة: (وهم: قالونُ عن نافعٍ، وابنُ كثيرٍ، وأبو عمرٍو، وابنُ عامرٍ، وعاصمٌ، والكِسائيُ) بالتوسُّطِ (٤ حركات).
  - ٣. ﴿كُذَّبَتْ قَوْمُ نُوجٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾: اتفق القرَّاءُ السبعة على قراءتها بكيفيةٍ واحدة.
- ٤. (الإنسان): يَقرَؤُها وَرْشٌ بنقلِ الهَمْزِ، وكذلك حمزةُ إذا وقَف، والباقون بالتحقيق.
  - ٥. ﴿وَٱلْعَصْرِ ﴾: اتفق القرّاءُ السبعة على قراءتها بكيفيةٍ واحدة.
- اختلافهم في تخفيف الهَمْزِ في (المؤمنون): يَقرَؤُها وَرْشٌ عن نافع،
   والسُّوسيُّ عن أبي عمرو: بإبدال الهَمْزِ، ويقفُ عليها حمزةُ بالإبدال
   كذلك، والباقون بالتحقيق وَصْلًا ووَقْفًا.
- ٧. ١. (ذكرى، اشترى): يَقرَؤُها بالإمالةِ الكبرى أبو عمرو وحمزة والكِسائيُّ، ويَقرَؤُها بالإمالة الصغرى (التقليل): وَرْشٌ، ويَقرَؤُها بالإمالة الصغرى (التقليل): وَرْشٌ، ويَقرَؤُها بالفتح باقي السبعةِ: (وهم: قالونُ عن نافع، وابنُ كثيرٍ، وابنُ عامرٍ، وعاصمٌ).
  - ٨. ﴿وَأَلْمُرْسَلَتِ عُرَفًا﴾: اتفق القرّاءُ السبعة على قراءتها بكيفيةٍ واحدة.
- ٩. (وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله): قرأ ابنُ عامرٍ بحذفِ الواو، وقرأ باقي
   السبعةِ بإثباتها.
  - ١٠. ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾: اتفق القراءُ السبعة على قراءتها بكيفيةٍ واحدة.

- الفظ (الناس): إذا كان مجرورًا يَقرَأُ بإمالته الدُّوريُّ عن أبي عمرٍو ، ويَقرَأُ
   باقى السبعةِ بالفتح.
- ١٢. (مالك يوم الدين): يَقرَأُ عاصمٌ والكِسائيُّ: (مالك)، ويَقرَأُ باقي السبعةِ: (مَلكِ).
- ١٣. (انظرونا نقتبس من نوركم): قراً حمزة بهمزة قطع وكسر الظاء:
   (أنظرونا)، وقراً باقي السبعة بهمزة وصل وضم الظاء: (انظرونا).
  - ١٤. قراءة ابن مسعود: ((والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانَهما)).
- ١٥. قراً الحسن بن أبي الحسن وابن أبي ليلى وابن محيصن وأبو حَيْوة:
   «رَاعِنًا» بالتنوين.





# نص جمع الجــوامع

للهِ وَلا تَجُوزُ القِرَاءَةُ بِالشَّاذِّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَا وَرَاءَ العَشْرَةِ؛ وِفَاقًا لِلْبَغَوِيِّ وَالشَّيْخِ الإَمَام، وَقِيلَ: مَا وَرَاءَ السَّبْعَةِ، أَمَّا إِجْرَاؤُهُ مَجْرَىٰ الآحَادِ.. فَهُوَ الصَّحِيحُ.

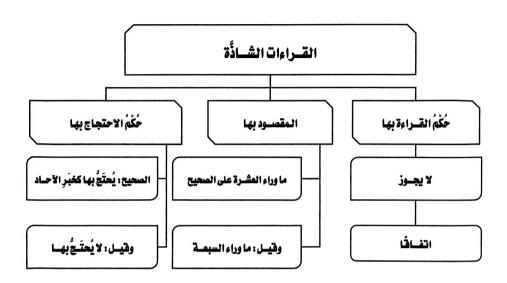
### —*બંધુ*ો—

# نص الكوكب الساطع

وَأَجْمَعُ وا أَنَّ الشَّوَاذَ لَمْ تُبَعْ قِرَاءَةٌ بِهَا، وَلَكِ نَّ الأَصَحْ وَأَجْمَعُ وَلَا اللَّهِ وَلَكِ نَّ الأَصَحْ وَأَنَّهَا الَّتِي وَرَاءَ العَشْرِ. وَأَنَّهَا الَّتِي وَرَاءَ العَشْرِ.

#### 

## تشجــير المسألـــة



### 

# الأسئلــة النظريــة

١٣٩. هل تجوز القراءة بالشاذِّ (ما نُقِلَ قرآنًا آحادًا)؟ ١٤٠. ما حُكْمُ الاحتجاج بالقراءة الشاذة؟





#### 

[١٥١] بيِّنْ ما يدخُلُ في القرآن وما لا يدخل حسَبَ تقرير المصنَّفِ هِ ثم بيِّنْ هل يُعَدُّ ما ذُكِرَ دليلًا يُحتَجُّ به أو لا؟ وهل تصحُّ القراءةُ به في الصلاة أو خارجها؟:

- ١. ((أنا عند ظنِّ عبدي بي؛ فليظُنَّ بي ما شاء)).
  - ٢. ((إنا أعطيناك الكوثر)).
  - ٣. ((والشيخُ والشيخةُ إذا زنيا فارجُمُوهما)).
- ٤. ((حافِظوا على الصلواتِ والصلاةِ الوسطى صلاةِ العَصْرِ)).
  - ٥. ((يا عبادي، إني حرَّمتُ الظُّلْمَ علىٰ نفسى)).
    - ٦. ((فصيامُ ثلاثةِ أيام متتابعاتٍ)).
      - ٧. ((بسم الله الرحمن الرحيم)).
- ٨. ((وإن كان رجُلٌ يورَثُ كلالةً أو امرأةٌ وله أخٌ أو أختٌ مِن أمِّ)).
  - ٩. ((والسارقُ والسارقةُ فاقطَعُوا أيمانَهما)).

#### [١٥٢] ميِّز القراءةَ الشاذة من المتواتِرة:

- ١. قراءة عاصم.
  - قراءة نافع.
- ٣. قراءة يعقوب.
- ٤. قراءة ابنِ محيصِنٍ.
- ٥. قراءة الحسن البصريِّ.
  - ٦. قراءة ابن عامر.
  - ٧. قراءة ابن كثير.

- قراءة أبي عمرو البصري.
  - ٩. قراءة حمزةً.
  - ١٠. قراءة الكِسائيِّ.
  - قراءة أبي جعفرٍ.
    - ١٢. قراءة خلَفٍ.
    - ١٣. قراءة الأعمش.

[١٥٣] روى الحاكم في مستدركه (٢/ ٣٠٣): عن أُبَيِّ بن كعب هيء أنه كان يقرَوُها [أي آية كفارة اليمين]: «فمَن لم يَجِدْ فصيامُ ثلاثة أيام متتابعاتٍ»، قال الحاكم: هذا حديث صحيحُ الإسناد، ولم يخرِّجاه، قال ابن رُشْدٍ في بداية المجتهد (٢/ ١٨٠): (وأما المسألةُ الثالثة -وهي اختلافُهم في اشتراط تتابُع الأيام الثلاثة في الصيام -: فإن مالكًا والشافعيَّ لم يشترطا في ذلك وجوبَ التتابُع، وإن كانا استحبَّاه، واشترَطَ ذلك أبو حنيفة) [وأحمدً]، فما القاعدة الأصولية المؤثّرة في هذا الخلاف؟

[108] القراءة المتواتِرة: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلُّ يُورَثُ كَلَاهً أَوِ اَمْرَاةٌ وَلَهُ وَأَخُ أَوْ اَمْرَاةٌ وَلَهُ وَأَخُ أَوْ الْحَثْرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاء فِي الْحَثْرُ فَلِكُورَ فَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاء فِي الثَّلُثِ ﴾ ، وفي قراءة سعد بن أبي وقَّاصٍ: (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخْ أَوْ أُخْتُ مِنْ أُمِّ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ وَلَهُ أَخْ أَوْ أُخْتُ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاء فِي الثَّلُثِ) ، قال ابن حجر: (أخرجه البَيْهقيُّ بسندٍ صحيح) ، وهذه القراءة شاذَّة ، والقراءة الشاذة مختلف في حُجِّيتِها، ومع هذا لم يختلِفِ العلماء في أن الآية خاصة بالإخوة لأمِّ ، فما السبب ؟



[١٥٥] استُدِلَّ على أن السارقَ إذا سرَقَ يجب قَطْعُ يدِهِ اليمنى لا اليسرى؛ بقراءةِ ابن مسعودٍ: (والسارقُ والسارقةُ فاقطَعُوا أيمانَهما)، حدِّدْ ثلاثَ قواعدَ أصوليةٍ انبنى عليها هذا الاستدلال؟

[١٥٦] جاء في مفتاح الوصول: (وكذلك احتجَّتِ الحنفيةُ على أن الفَيْئة في الإيلاء إنما محَلُّها الأربعةُ الأشهُرُ، لا بعدها؛ بقراءةِ أُبَيِّ بن كعبٍ: (فإن فاءوا فيهنَّ فإن الله غفور رحيم)، وأصحابُنا يقولون: إنما الفَيْئةُ بعد تمام الأربعةِ الأشهُر)، ما سبب الخلاف؟

[١٥٧] احتَجَّ بعضُ الفقهاء على وجوب العمرة بقراءة: (وأقِيمُوا الحَجَّ والعمرة بقراءة: (وأقِيمُوا الحَجَّ والعمرة لله)، ما المسألة الأصولية التي تصحِّحُ هذا الدليلَ أو تُسقِطُه؟

[١٥٨] جاء في مِفتاح الوصول: (ومثاله: احتجاجُ أصحاب الشافعيِّ على أن خَمْسَ رضَعاتِ هي التي توجِبُ الحُرْمةَ، فإن كانت أقلَّ فلا حُرْمةَ: بما في صحيح مسلِمٍ عن عائشة هي، قالت: "كان فيما أُنزِلَ من القرآن: (عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ)، فنُسِخْنَ بخَمْسِ رضَعاتٍ، فتُوفِّي رسولُ الله هي وهي مما يُقرَأُ من القرآن.

فيقول أصحابُنا: هذا باطلٌ؛ لأنه لو كان قرآنًا، لكان متواتِرًا، وليس بمتواتِر؛ فليس بقرآنٍ.

والجواب عندهم: أن التواتُرَ شرطٌ في التلاوةِ، لا في الحُكْمِ، وقَصْدُ المستدِلِّ هنا: إثباتُ حُكْمِ الخَمْسِ، لا إثباتُ تلاوتها؛ فهذا جوابُ الشافعيةِ عن هذا الاعتراض)، ما المسألة الأصولية التي يُبنَىٰ عليها خلافُهم؟





### نص جمع الجــوامع حين

وَلا يَجُوزُ وُرُودُ مَا لا مَعْنَىٰ لَهُ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ خِلاقًا لِلْحَشْوِيَّةِ،



نص الكوكب الساطع

وَلَمْ يُحَوَّزْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنْ وُرُودُ مَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى يَبِنْ.



# 

هل يجوز ورودُ ما لا معنى لــ في الكتــاب والسُّنــة؟

لا يجـوزورودُ ما لا معنى له في الوحيينِ

خلافًا للحَشْوية

—*-*

١٤١. ما حُكْمُ ورودِ ما لا معنىٰ له في الكتاب والسُّنة؟

[١٥٩] ﴿ كَهِيعَصَ ﴾ هل لها معنَّىٰ ؟ علِّلْ إجابتك.





### في القرآن والسُنة

نص جمع الـجــوامع ــــــــحين

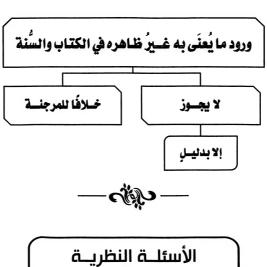
وَلا مَا يُعْنَىٰ بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ خِلافًا لِلْمُوْجِئَةِ.

نص الكوكب الساطع

أَوْ مَا سِوَىٰ ظَاهِرِهِ قَدْ يُقْصَدُ بِلَا دَلِيلٍ عِنْدَ مَنْ يُعْتَمَدُ.



#### 



الاسئلــة النظريــة

١٤٢. ما حُكْمُ ورودِ ما يُعنَىٰ به غيرُ ظاهره في نصوص الكتاب والسُّنة؟

### 

التمـارين والتطبيقـات

[١٦٠] قالت بعضُ الفِرَق المبتدِعة: (المرادُ بظواهرِ الآيات والأخبار الدالَّةِ على عقاب الفاسقِينَ، ووعيدِ العصاة والمذنِبِينَ: الترهيبُ فقط؛ كيلا يَختَلَّ نظامُ العالم؛ بِناءً على معتقدِهم: أن المعصية لا تضرُّ مع الإيمان، كما أن الطاعة لا تَنفَعُ مع الكفر)، ما القاعدة الأصولية التي يُرَدُّ بها عليهم؟





# نص جمع الجـوامع

لل وَفِي بَقَاءِ المُجْمَلِ غَيْرَ مُبَيَّنٍ، ثَالِثُهَا الأَصَحُّ: لا يَبْقَىٰ المُكَلَّفُ بِمَعْرِفَتِهِ.



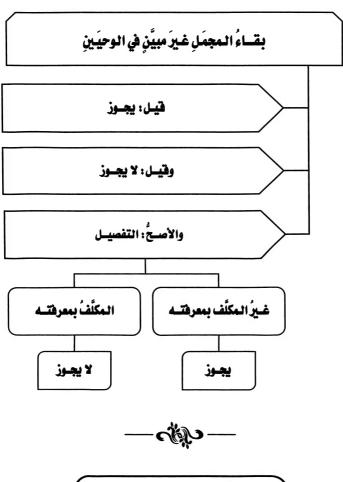
نص الكوكب الساطع

ثُـمَّ أَصَحُّهَا بَقَاءُ المُجْمَلِ إِنْ لَـمْ يَكُـنْ مُكَلَّفًا بِالعَمَلِ.





#### 



الأسئلــة النظريــة

١٤٣. ما حُكْمُ بقاء مجمَلٍ غيرَ مبيَّنٍ في نصوص الكتاب والسُّنة؟ — حياته—

#### التمارين والتطبيقات ـــــــدين

[١٦١] هل يجوز أن يقال: إن قولَهُ تعالى: ﴿وَأَحَلَ اللّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾، أو ﴿وَحَرَّمَ الرّبَوَا ﴾، أو ﴿وَحَرَّمَ الرّبَوَا ﴾، أو ﴿وَأَقِيمُوا ٱلصّلَوَةَ ﴾ مجمَلٌ لم يأتِ بيانُهُ في الشرع؟ ولماذا؟ وهل يجوز أن يقال هذا في: ﴿كَهيعَصَ ﴾، أو في قوله تعالى: ﴿وَأَبّا ﴾؟





# نص جمع الجــوامع

لل وَالحَقُّ: أَنَّ الأَدِلَّةَ النَّقْلِيَّةَ قَدْ تُفِيدُ اليَقِينَ بِانْضِمَامِ تَوَاتُرٍ أَوْ غَيْرِهِ.

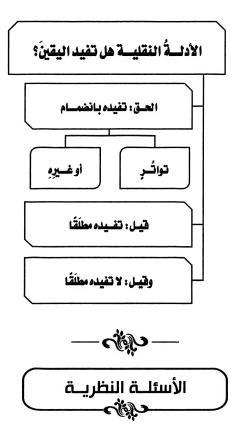


نص الكوكب الساطع

وَأَنَّ بِالقَرَائِنِ الأَدِلَّ الأَدِلَّ فَ لَيَّةً تُعْطِي اليَقِينَ كُلَّهُ



## تشجير المسألـــة



١٤٤. الأدلة النقلية هل تفيد اليقين؟







# نص جمع الجــوامع

#### المَنْطُوقُ وَالمَفْهُومُ

للهِ «المَنْطُوقُ»: مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي مَحَلِّ النَّطْقِ؛ وَهُوَ «نَصُّ» إِنْ أَفَادَ مَعْنَىٰ لا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ؛ كَزَيْدٍ، «ظَاهِرٌ» إِنِ احْتَمَلَ مَرْجُوحًا؛ كَالأَسَدِ.

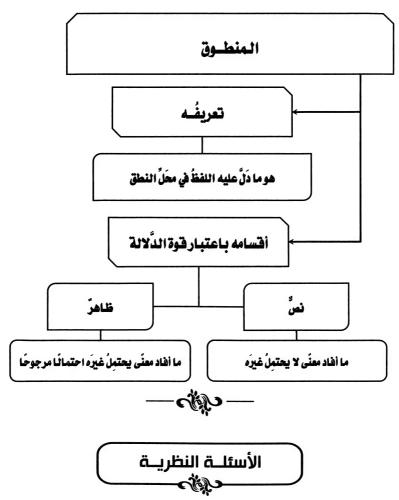
#### 

### نص الكوكب الساطع

الأَوَّلُ: السَّالُ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي مَحَلِّ نُطْقٍ. وَهْوَ: نَصُّ إِنْ يَفِيْ- كَ «عَامِر» لَمْ يَحْتَمِلْ مَعْنَى سِوَى مُفَادِهِ، وَظَاهِرٌ لَهُ حَوَى.

#### —*പ്ലോ*—

# 



١٤٣. عرِّفِ "المنطوق"، وما أقسامُه؟ وما تعريف كلِّ قسمٍ؟ مثَّلُ لكل قسمٍ بمثالَيْنِ.



#### 

### [١٦٧] ميِّز المنطوقَ من المفهوم فيما يأتي:

- ١. تحريمُ التأفيف من قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا نَقُل لَّمُمَا أُفِّ ﴾.
- ٢. تحريم الضربِ من قوله تعالىٰ: ﴿ فَالاَ نَقُل لَمُ مَا ٓ أُفِّ ﴾.
- ٣. وجوبُ زكاةِ سائمة الغَنَم من حديث: «في الغَنَم السائمةِ الزكاةُ».
- ٤. عدم وجوب الزكاة في المعلوفة من حديث: «في الغَنَم السائمة الزكاةُ».

[١٦٨] قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآةً حَقَّىٰ نَضَعَ ٱلْمَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾، قيل: إنه نَصُّ في جوازِ المَنِّ والفداء، وقيل: هو مجمَلٌ، بيِّنْ وجهَ كلِّ قول، ثيم ناقِشِ القولَيْنِ. [يمكن الرجوعُ للمنهاج للباجي ص٤٥].

### [١٦٩] ميِّز النصَّ من الظاهر فيما يأتي:

- - دَلالةُ (الأعمال) في حديث: «إنما الأعمالُ بالنيَّاتِ» على الوُضوء.
    - ٣. دَلالة: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ ﴾ على تحريم المَيْتة.
- ٤. دَلالة: «إذا شَرِبَ الكلبُ في إناءِ أحدِكم، فليَغسِلْهُ سَبْعًا» على وجوب الغَسْل.
- ٥. دَلالة: «إذا شَرِبَ الكلبُ في إناءِ أحدِكم، فليَغسِلْهُ سَبْعًا» على مشروعيةِ غَسْل الإناء إذا شَرِب الكلبُ فيه.

- ٦. دَلالة: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوا ﴾ على تحريم الرِّبا.
- ٧. دَلالة: ﴿وَأَشْهِـ دُوٓا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ علىٰ مشروعيةِ الإشهاد علىٰ البيع.
  - ٨. دَلالة: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ ﴾ على تحريم جِلْدِ المَيْتة المدبوغ.
- ٩. دَلالة: «إذا شَرِبَ الكلبُ في إناءِ أحدِكم، فليَغسِلْهُ سَبْعًا» على شمولِ
   ذلك لكلب الصيدِ، والكلب المأذونِ في اتّخاذِه.
- ١٠. دَلالة: «صلاةُ الجماعةِ أفضَلُ مِن صلاةِ الفَذِّ بسَبْعِ وعشرِينَ درجةً»
   علىٰ فضل صلاة الجماعة.
  - ١١. دَلالة: ﴿وَأَشْهِدُوٓا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ على وجوب الإشهادِ على البيع.
- ١٢. دَلالة حديثِ ابن مسعودٍ، قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ: أيُّ الأعمالِ أحَبُ إلى الله ﷺ؟ قال: «الصلاةُ على وَقْتِها» على مشروعية الصلاة على وقتِها.
  - ١٣. دَلالة: ﴿ وَأَذْكُرُ فِي ٱلْكِنْبِ إِبْرَهِيمُ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴾ على نبوَّة إبراهيم.
- 18. دَلالة: ﴿فَنَ تَمَنَّعَ بِٱلْمُمْرَةِ إِلَى ٱلْمُجَةِ فَا ٱسْتَسْرَ مِنَ ٱلْمَدْيُ فَنَ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامِ فِي الْمُجَةِ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ تَلِكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ على عَدَدِ أيامِ الصيام للمتمتِّع عشرةً.
- ١٥. وَلالة: «إنَّ الشمسَ والقمرَ آيتانِ مِن آياتِ اللهِ، يخوِّفُ اللهُ بهما عبادهُ،
   وإنهما لا ينخسِفانِ لموتِ أحدٍ مِن الناسِ، فإذا رأيتم منها شيئًا،



فصَلُّوا وادْعُوا حتى ينكشِفَ ما بكم » على أن الكسوف ليس بسبب موتِ أحدٍ.

١٦. دَلالة: «إن اللهَ ورسولَهُ حرَّمَ بيعَ الخمر» على تحريم بيع الخمر.

١٧. دَلالة: ﴿ وَلَا يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ
 مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ على قُبْح الغِيبةِ.





# نص جمع الجوامع

لل وَاللَّفْظُ إِنْ دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَىٰ جُزْءِ المَعْنَىٰ.. فَ «مُرَكَّبٌ»، وَإِلَّا.. فَ «مُفْرَدٌ».

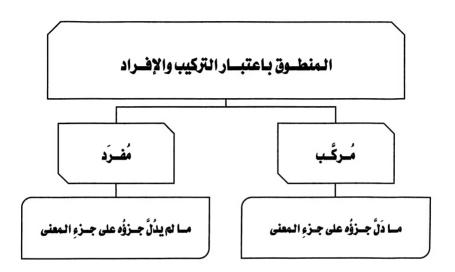
### —- ペジシ—

نص الكوكب الساطع

مُرَكَّبٌ إِنْ جُزْءَ مَعْنَّى يُقْصَدُ أَنَّادَهُ الجُزْءُ، وَإِلَّا مُفْرَدُ. — سي —



# تشجــير المسألـــة



# —مربي— الأسئلـة النظريــة

١٤٤. ينقسِمُ المنطوقُ باعتبار الإفراد والتركيب إلى قسمينِ، اذكُرْهما، ثم اذكُرْ تعريفَ كلِّ منهما.



# التمارين والتطبيقات

### [١٧٠] ميِّز اللفظَ المركَّبَ من المفرَدِ فيما يأتي:

- ١. عباد الرحمن.
- ٩. ﴿اللَّهُ أَحَدُ ﴾.
  - ٣. ﴿أَحَدَعَشَرَ ﴾.
    - ٤. ﴿ تُحَدُّ ﴾.
      - ه. طَهُور.
    - ٦. أصول الفقه.
- ٧. الباء في قوله تعالىٰ: ﴿ بِرُءُ وسِكُمْ ﴾.





# نص جمع الجـوامع

للهِ وَدَلاَلَهُ اللَّفْظِ عَلَىٰ مَعْنَاهُ: «مُطابَقَهُ »، وَعَلَىٰ جُزْئِهِ: «تَضَمُّنٌ »، وَلازِمِهِ الذِّهْنِيِّ: «الْتِزَامُ»، وَالأُولَىٰ: لَفْظِيَّةُ، وَالثَّنْتَانِ: عَقْلِيَّتَانِ.

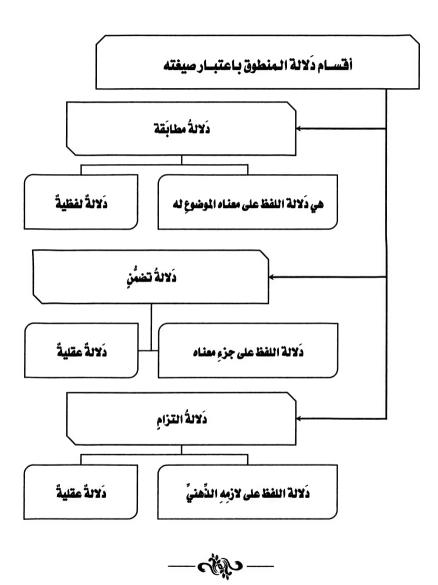
### —*ભૂંજુ*∙—

# نص الكوكب الساطع

وَإِنْ يُفِدُ مَعْنَاهُ بِالمُوَافَقَة فَإِنَّهَا لَفْظِيَّةٌ مُطَابَقَهُ، وَإِنَّهُ الفَظِيَّةُ مُطَابَقَهُ، وَجُدْزُأَهُ تَضَمَّنُ، وَالإلْتِزَامُ لَازِمَهُ، وَذَانِ بِالعَقْل التَّمَامُ.

### —م*ۋن*ە—

# تشجير المسألـــة





#### الأسئلــة النظريــة ــــــحين

١٤٥. اذكُرْ تعريفَ الدَّلالاتِ الآتية، ثم بيِّنْ هل هي عقليةٌ أو لفظيةٌ:

[١] دَلالة المطابَقة.

[٢] دَلالة التضمُّن.

[٣] دَلالة الالتزام.

## التمارين والتطبيقات

[١٧١] إذا قُلْنا: قوله تعالىٰ: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ يدُلُّ على قدرتِهِ وعلمِهِ؛ لأنه لا يُمكِنُ أن يكونَ خالقًا إلا وهو قادرٌ، فما نوعُ الدَّلالة [مطابَقة، تضمُّن، التزام]؟

[١٧٢] قوله تعالى: ﴿لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ يدُلُّ علىٰ تفضيلِ نصيب الذَّكَر بدَلالةِ المطابَقة، أم التضمُّن، أم الالتزام؟

[١٧٣] قوله تعالى: ﴿لِلذَكِرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنشَيَيْنِ ﴾ يدُلُّ على أن نصيبَ الأنشى أقلَّ من الذَّكر بدَلالةِ المطابَقة، أم التضمُّن، أم الالتزام؟





# نص جمع الجـوامع

لله ثُمَّ المَنْطُوقُ إِنْ تَوَقَّفَ الصِّدْقُ أَوِ الصِّحَّةُ عَلَىٰ إِضْمَارٍ.. فَ «دَلَالَةُ اقْتِضَاءٍ»، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ وَدَلَّ عَلَىٰ مَا لَمْ يُقْصَدْ.. فَ «دَلَالَةُ إِشَارَةٍ».

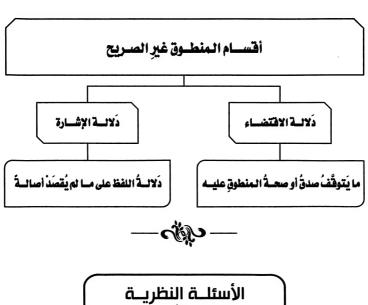
### 

## نص الكوكب الساطع

وَالصِّدْقُ وَالصِّحَةُ فِي الَّذِي مَضَى إِنْ رَامَ إِضْ مَارًا دَلَالَـةُ اقْتِضَا. أَوْ لَا وَقَـدْ أَفَادَ مَا لَـمْ يُقْصَـدِ فَهْ يَ إِشَارَةٌ. وَضِدُّ مَا بُـدِي-

#### *---(iji)*---

### تشجـير المسألـــة



۱٤٦. عرِّ فْ كلَّا من:

[١] دَلالة الإشارة.

[7] دَلالة الاقتضاء.





[١٧٤] قال القَسْطَلَّانيُّ في شرح حديث: «إنما الأعمالُ بالنيَّاتِ»: (وتقديرُه: إنما صحةُ الأعمالِ كائنةٌ بالنيَّات)، ويَتفرَّعُ علىٰ هذا التقديرِ عدمُ صحة العمل بلا نيَّةٍ، ما نوع هذه الدَّلالة؟

[١٧٥] عن أنس، قال: كان النبيُ الله أحسنَ الناسِ خُلُقًا، وكان لي أخٌ يقال له: أبو عُمَيرٍ -قال: أحسَبُهُ - فَطِيمًا، وكان إذا جاء قال: «يا أبا عُمَير، ما فعَلَ النُّغَير؟!»، نُغَرُّ كان يَلعَب به ... إلخ؛ أخرجه البخاريُّ، استُدِلَّ بهذا الحديثِ على أن استدامة إمساك الطير في حرَمِ المدينة جائزةٌ، مع كونِ الحديث لم يأتِ لبيانِ ذلك، فما اسمُ هذه الدَّلالة؟

[١٧٦] الحديث: "إنما مثلُكم ومثلُ اليهودِ والنصارئ، كرجُلِ استعمَلَ عمَّالًا، فقال: مَن يَعمَلُ لي إلى نصفِ النهار على قيراطٍ قيراطٍ؟ فعَمِلتِ اليهودُ إلى نصف النهار على قيراطٍ قيراطٍ قيراطٍ قيراطٍ، ثم قال: مَن يَعمَلُ لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراطٍ قيراطٍ؟ فعَمِلتِ النصارئ من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراطٍ قيراطٍ، ثم قال: مَن يَعمَلُ لي من صلاة العصر إلى مَغرِبِ الشمس على قيراطين قيراطين ألا فأنتم الذين يَعمَلون من صلاة العصر إلى مَغرِبِ الشهس على قيراطين قيراطين قيراطين ألا لكم الأجرُ مرّتين، فغضِبتِ اليهودُ الشمس على قيراطين قيراطين ألا لكم الأجرُ مرّتين، فغضِبتِ اليهودُ والنصارئ، فقالوا: نحن أكثرُ عملًا وأقلُ عطاء! قال اللهُ: هل ظلمتُكم من حقّكم شيئًا؟ قالوا: لا، قال: فإنه فضلي أعطيه مَن شئتُ»، استدلَّ بعضُ العلماء بهذا المحديثِ على أن وقتَ العصر يبدأ من مصيرِ ظلِّ الشيء مثليهِ إلى غروب الشمس، فما وجهُ الدَّلالة؟ وما نوعها؟

[۱۷۷] قوله ﷺ: «رُفِعَ عن أمَّتي الخطأُ والنسيان»، لا بدَّ فيه من تقدير: (الحُكْم) أو (المؤاخَذة)؛ لتعذُّرِ حملِهِ على حقيقتِه، فإنهما واقعانِ"، ما اسم هذه الدَّلالة؟

[۱۷۸] قوله تعالى: ﴿ فَٱنفَلَقَ ﴾: فإنّه إنما ينتظِمُ بإضمار (فضُرِب)، وقوله تعالى: ﴿ وَسْئَلِ ٱلْفَرْيَةَ ﴾ إذ لو لم يقدَّرْ: أهل القرية، لم يصحَّ عقلًا، فصحةُ السؤال عقلًا تَتوقَّفُ على إضمار (أهل)، ما نوعُ الدَّلالة في المثالَيْنِ السابقَيْنِ؟ السؤال عقلًا تتوقَّفُ على إضمار (أهل)، ما نوعُ الدَّلالة في المثالَيْنِ السابقيْنِ؟ [۱۷۹] ما الدَّلالة التي يُفهَمُ بها المِلْكُ في المثال الآتي؟: مَن قال لغيرِه: أعتِقْ عبدَك عني على ألفٍ، قُبيلَ العِثْقِ؛ لأنَّ العِتْقَ بدون المِلْكِ لا يصحُّ شرعًا.

[١٨٠] قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيامِ ٱلرَّفَ إِلَى نِسَآهِكُمْ .. ﴾ الآية، فإنَّ قوله: ﴿ حَقَىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُو ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسُودِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ يُعلَم منه جوازُ صوم الجُنُب، ولا شك أنه لم يُقصَدْ من الآية، ولكن يَلزَمُ مِنِ استغراق الليلِ بالرَّفَثِ والمباشَرة أن يكون جُنبًا في جزءٍ من النهار، وهذا الاستنباطُ محكيٌ عن محمَّدِ بن كَعْبِ القُرَظيِّ (من أئمة التابعينَ)، ما نوع الدَّلالة المذكورة؟

[١٨١] قوله ﷺ: «فيما سقَتِ السماءُ: العُشْرُ، وفيما سُقِيَ بالنَّضِحِ: نصفُ المُشْرِ»: احتَجَّ به أبو حنيفة على وجوب الزكاة في الخَضْروات، مع أن الحديثَ إنما سِيقَ لبيان القَدْرِ المُخرَجِ، لا لبيانِ المُخرَجِ منه، فصار ذِكْرُ المُخرَجِ منه غيرَ مقصودٍ، فما نوع دَلالتِه؟





# نص جمع الـجــوامع

لل وَ «المَفْهُومُ»: مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، لا فِي مَحَلِّ النُّطْقِ.

لله فَإِنْ وَافَقَ حُكْمُهُ المَنْطُوقَ.. فَ «مُوَافَقَةٌ»، «فَحْوَىٰ الخِطَابِ» إِنْ كَانَ أَوْلَىٰ، وَ وَافَقَ وَ الْخِطَابِ إِنْ كَانَ أَوْلَىٰ، وَالْحُنُهُ الْمُ اللَّهُ اللّ

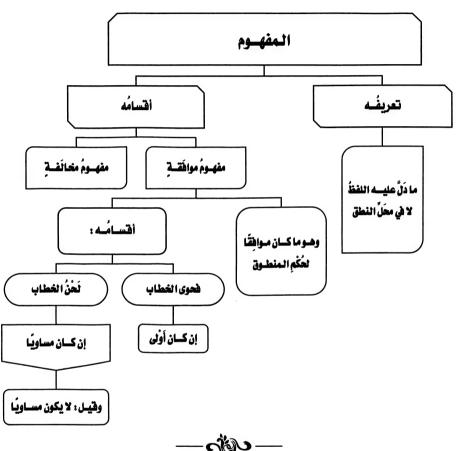
### -dip-

### نص الكوكب الساطع

أَوْ لَا وَقَدْ أَفَادَ مَا لَمْ يُقْصَدِ فَهْ يَ إِشَارَةٌ. وَضِدُّ مَا بُدِي - بِعَكْسِهِ حُدَّ. فَمَهْ مَا وَافَقَهُ في إِشَارَةٌ. وَضِدُّ مَا الْمُوافَقَهُ: بِعَكْسِهِ حُدَّ. فَمَهْ مَا وَافَقَهُ في خُكْمِهِ المَنْطُوقُ فَالمُوَافَقَهُ: فَحُوى الخِطَابِ إِنْ يَكُنْ أَوْلَى، وَمَا سَاوَىٰ فَلَحْنُهُ، وَقِيلَ: مَا انْتَمَىٰ.



#### تشجـير المسألــة ~~~



- Ajjo-

الأسئلــة النظريــة 

١٤٧. ما تعريف "المفهوم"؟ وما أقسامه؟ وما تعريف كلِّ قسم؟



### التصارين والتطبيقات

### [١٨٢] ميِّزِ المنطوقَ من المفهوم فيما يأتي:

- ١. دَلالة حديث: «في سائمةِ الغَنَمِ: الزكاةُ» على وجوب الزكاة في السائمة من الغَنَم.
- ٢. دَلالة حديث: «في سائمة الغَنَم: الزكاة » على عدم وجوب الزكاة في المعلوفة.

[١٨٣] (قوله سبحانه: ﴿ فَلَا تَقُل لَمُ كُمَّا أُنِّ ﴾ يدُلُّ على تحريم الضرب؛ فإن الشارعَ إذا حرَّمَ التأفُّف، كان تحريمُ الضربِ أَوْلىٰ)، ما نوع هذا الاستدلال؟

[١٨٤] (قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَكَرُهُ ﴾ فعَلِمْنا أنه مَن يَعمَلُ مثاقيلَ، فأُولئ أن يراه)، ما نوع هذا الاستدلال؟

[١٨٥] (قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَكِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارِ يُؤَدِّهِ ۚ إِلَيْكَ ﴾، فمَن كان يؤدي القنطارَ إذا اؤتُمِنَ عليه، فأداؤه للدِّينار أَوْلَىٰ )، ما نوع هذا الاستدلال؟

[١٨٦] (قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارِ لَّا يُؤَدِّهِ ۚ إِلَيْكَ ﴾، فمَن كان لا يؤدي الدِّينارَ، فأحرى ألا يؤدي القنطارَ)، ما نوع هذا الاستدلال؟

[١٨٧] في مِفتاح الوصول: (يقول أصحابُنا: في أن تاركَ الصلاة متعمِّدًا يجبُ عليه قضاؤُها؛ بقولِهِ هَن نام عن صلاةٍ أو نَسِيَها، فليُصَلِّها إذا ذكرَها»، عليه قضاؤُها؛ بقولِهِ هَن الساهي يقضيانِ الصلاة وهما غيرُ مخاطَبَيْنِ، فلأنْ يقضيها العامدُ أَوْلى)، ما نوع هذا الاستدلال؟



[١٨٨] في مِفتاح الوصول: (وكقول الشافعية في اليمين الغَمُوس – وهي التي يَتعمَّدُ الحالفُ فيها الكَذِبَ – أن فيها الكفارة؛ بقوله تعالى: ﴿وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُمُ ٱلأَيْمَنَ ﴾، فإذا شُرِعتِ الكفارةُ حيث لا يأثم الحالفُ، فلأنْ تُشرَعَ حيث يأثم أولئ)، ما نوع هذا الاستدلال؟

[١٨٩] (قول الشافعية في قاتلِ النفس عمدًا: أنه يجبُ عليه الكفارةُ؛ لأنها لمَّا وجَبتُ على القاتل عمدًا أَوْلى)، بيِّنْ نوعَ هذا الاستدلال، ثم ناقِشْهُ.





### قياسيةً أم لفظيةً؟

# نص جمع الجـوامع

لله ثُمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالإِمَامَانِ: دَلَالتُهُ قِيَاسِيَّةُ، وَقِيلَ: لَفْظِيَّةُ، فَقَالَ الغَزَّالِيُّ وَالآمِدِيُّ: فُهِمَتْ مِنَ السَّيَاقِ وَالقَرَائِنِ، وَهِيَ مَجَازِيَّةٌ، مِنْ إِطْلَاقِ الأَخَصِّ عَلَىٰ الأَعَمِّ، وَقِيلَ: نُقِلَ اللَّفَظُ لَهَا عُرْفًا. اللَّفَظُ لَهَا عُرْفًا.

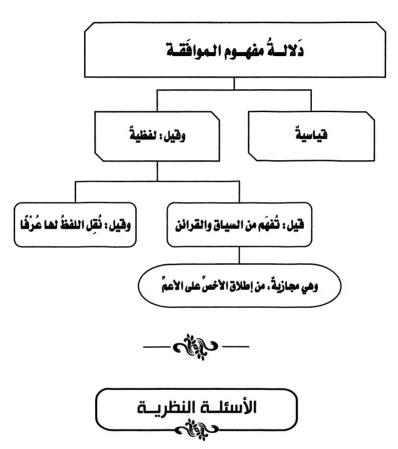
### —*₼*

# نص الكوكب الساطع

فَالشَّافِعِيْ: دَلَّ قِيَاسًا، وَالخِلَافْ: لَفْظًا؛ مَجَازًا أَوْ حَقِيقَةً؟ خِلَافْ؛

عَلَاقَةُ الْأُوَّلِ: إِطْلَاقُ الْأَخَصْ، وَالثَّانِ: نَقْلَ اللَّفْظِ عُرْفًا اقْتَنَصْ.

#### 



١٤٨. دَلالةُ مفهوم الموافقة هل هي دَلالةٌ قياسية أو لفظية؟ اذكر الخلاف في المسألة، ثم مثّل لها بمثال.



## التمارين والتطبيقات

[١٩٠] حدِّدْ نوعَ المفهوم فيما يأتي، ثم بيِّنْ هل الدَّلالة فيه لفظيةٌ أم قياسية، وحقيقيةٌ أم مجازية -مبيِّنًا الخلافَ في ذلك-:

- ١. تحريم الضربِ من قوله تعالى: ﴿فلا تقل لهما أف﴾.
- ؟. تحريم قول: (أوه) للوالدَيْنِ من قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا نَقُل لَمُّمَآ أُفِّ ﴾.
- ٣. تحريم إتلافِ مال اليتيمِ من قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ آمُوالَ ٱمُوالَ ٱلْمَالَىٰ
   ٱلْمِتَامَىٰ ظُلْمًا ﴾.
- ٤. أن مَن عَمِل عملًا عظيمًا يجازَىٰ به من قوله تعالىٰ: ﴿ فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَكُوهُ, ﴾.





# نص جمع الجــوامع

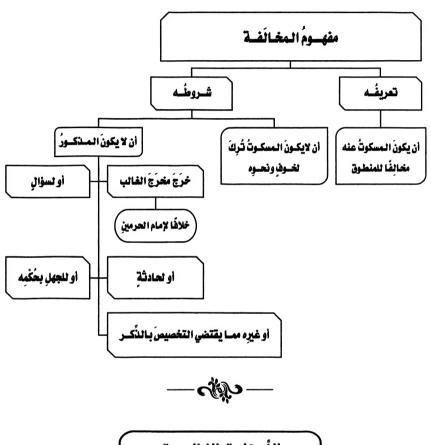
لله وَإِنْ خَالَفَ.. فَ «مُخَالَفَةٌ»، وَشَرْطُهُ: أَنْ لا يَكُونَ المَسْكُوتُ تُرِكَ لِخَوْفٍ وَنَحْوِهِ، وَلا يَكُونَ المَسْكُوتُ تُرِكَ لِخَوْفٍ وَنَحْوِهِ، وَلا يَكُونَ المَسْكُونَ المَذْكُورُ خَرَجَ لِلْغَالِبِ؛ خِلَافًا لِإِمَامِ الحَرَمَيْنِ، أَوْ لِسُؤَالٍ، أَوْ حَادِثَةٍ، أَوْ لِلْجَهْلِ بِحُكْمِهِ، أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَقْتَضِي التَّخْصِيصَ بِالذِّكْرِ.

#### —ペシー

## نص الكوكب الساطع

وَإِنْ يَكُن خَالَفَ فَالمُخَالَفَه، وَشَرْطُهُ: أَنْ لَا يَكُونَ حَاذِفَهُ-لِنَحْوِ خَوْفٍ، أَوْ لِغَالِبٍ يُقَالْ مَذْكُورُهُ -عَلَى الصَّحِيحِ-، أَوْسُؤَالْ، أَوْ حَادِثٍ، أَوْ جَهْ لِ حُكْمٍ، أَوْسِوَىٰ ذَاكَ إِذَا التَّخْصِيصَ بِالذِّكْرِ حَوَىٰ.





الأسئلــة النظريــة

١٤٩. عرِّفْ "مفهومَ المخالَفة"، ثم اذكُرْ شروطَ تحقُّقِه.



### التمارين والتطبيقات

[١٩١] بيِّنِ الشرطَ المختلَّ للاحتجاج بمفهوم المخالَفة فيما ذُكِر:

- ١. شخصٌ سأله القاضي عمَّن ظلَمَه، فقال: ظلَمَني خادمُ الأمير؛
   فيؤخَذُ من مفهومِهِ: أن الأميرَ لم يَظلِمهُ؟
- ٩. قوله تعالى: ﴿وَرَبَيْمِبُكُمُ ٱلَّاتِي فِي حُجُورِكُم ﴾ مفهومُهُ: عدمُ
   تحريم الرّبيبة في غيرِ الحَجْرِ.
- ٣. قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَنُ مُقْبُوضَةً ﴾
   مفهومُهُ: عدمُ الرهنِ في الحضرِ.
- ٤. وجَدَ باحثٌ في كتاب فتاوى لأحدِ العلماء سؤالًا وُجِّهَ إليه: (هل في أسهُمِ الشركات المساهِمة الزراعية زكاةٌ؟)، فأجاب: (تجب الزكاة في أسهُمِ الشركاتِ المساهِمة الزراعية)، فأخذَ الباحثُ من مفهومه: أن المفتي المذكورَ لا يرى وجوبَ الزكاةِ في أسهُمِ الشركات غيرِ الزراعية.
- ٥. قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُواْ فَلْيَئْتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنَا ﴾، والبغاء:
   الزِّنا، ومفهومُهُ: أن الفتياتِ يُكرَهْنَ عليه إن لم يُردْنَ تحصُّنًا.

[١٩٣] في قوله تعالىٰ: ﴿حَقًّا عَلَىٱلْمُحْسِنِينَ - حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾، هل ذلك يُشعِرُ بسقوط الحُكْم عمن ليس بمحسِنِ ولا متَّقِ؟ ولماذا؟

[١٩٤] ورَدَ في الحديث: «لا يَحِلُّ لامرأةٍ تؤمنُ بالله واليوم الآخِرِ أن تُحِدَّ على ميتٍ فوق ثلاثِ ليالٍ، إلا على زوجٍ؛ أربعةَ أشهُرٍ وعَشْرًا»، ومع ذلك أوجَبَ بعضُ العلماء الإحدادَ على الذِّميةِ المتوفَّىٰ عنها زوجُها؟ فلماذا لم يَعمَلوا بمفهوم الحديث؟

[١٩٥] في الحديثِ: «لا يَحِلُّ لامرأةٍ تؤمنُ بالله واليوم الآخِرِ أن تسافِرَ مسيرةَ يومٍ وليلة إلا ومعها ذو مَحرَمٍ منها»، لو كان للرجُلِ زوجةٌ ذِمِّيةٌ، فهل يأذَنُ لها بالسفَرِ بلا مَحرَمٍ؛ عمَلًا بمفهوم الحديث؟ علِّلْ إجابتَك.





#### يَمنَعُ من قياس المسكوت بالمنطوق؟

# نص جمع الجـوامع

لله وَلا يَمْنَعُ قِيَاسَ المَسْكُوتِ بِالمَنْطُوقِ، بَلْ قِيلَ: يَعُمُّهُ المَعْرُوضُ، وَقِيلَ: لا يَعُمُّهُ إِجْمَاعًا.

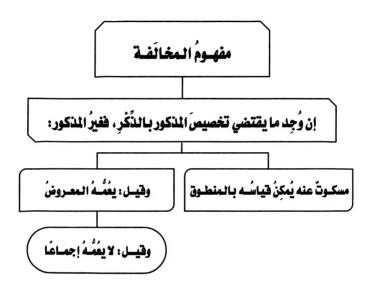
### —-(家)---

# نص الكوكب الساطع

نَعَهُ، وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يُقَاسَ بِهُ بَلْ قِيلَ: مَعْرُوضٌ يَعُمُّ فَانْتَبِهُ، وَقِيلَ: لَا يَعُمُّهُ إِجْمَاعَا. فَالوَصْفُ -وَالنَّحْوِيُّ لَا يُرَاعَىٰ -:-

### **―・心か**―

# تشجــير المسألـــة



### —എം—

100. هل يَمنَعُ ما يقتضي التخصيصَ بالذِّكْرِ قياسَ المسكوتِ بالمنطوق؟ وهل يعُمُّه أو لا؟





[١٩٦] في قوله تعالى: ﴿وَرَبَيْبِكُمُ ٱلَّتِي فِي حُجُورِكُم ﴾، قلنا: إن ﴿فِي حُجُورِكُم ﴾، قلنا: إن ﴿فِي حُجُورِكُم ﴾ لا مفهوم له، والسؤال: بِناءً على ذلك، هل الآية تدُلُّ بعمومِها على تحريم الرَّبِيبةِ ولو لم تكُنْ في الحَجْرِ، أم الرَّبِيبةُ التي ليست في الحَجْرِ مَقِيسةٌ عليها، أم غير ذلك؟ مع ربطِ الجواب بالمسألةِ الأصولية ذات الصلة.





## نص جمع الجـوامع

لل وَهُوَ: صِفَةٌ؛ كَ «الغَنَمِ السَّائِمَةِ»، أَوْ «سَائِمَةِ الغَنَمِ»، لا مُجَرَّدِ «السَّائِمَةِ» عَلَىٰ الأَظْهَرِ، وَهَلِ المَنْفِيُّ غَيْرُ سَائِمَتِهَا، أَوْ غَيْرُ مُطْلَقِ السَّوَائِم؟ قَوْلانِ.

#### 

### نص الكوكب الساطع

وَقِيلَ: لَا يَعُمُّهُ إِجْمَاعَا.

كَ «الغَنَمِ السَّائِمِ»، أَوْ «سَائِمَةِ

عَلَىٰ الأَصْحِّ، وَحَكَىٰ السَّمْعَانِيْ

وَالنَّفْعُ: غَيْرُ سَائِمَاتِ الغَنَمَ

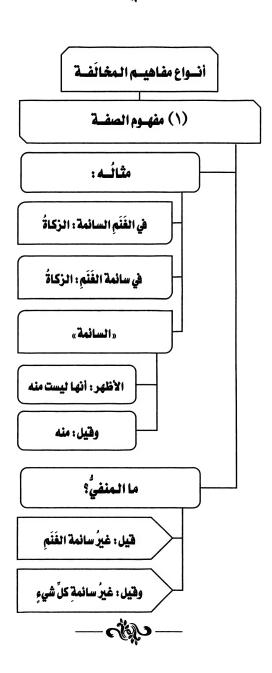
فَالوَصْفُ - وَالنَّحْوِيُّ لَا يُرَاعَى -: -أَلضَّانِ (٢)»، لَا مُجَرَّدِ «السَّائِمَةِ» -عَنِ الجَمَاهِيرِ اعْتِبَارَ الثَّانِيْ. وَقِيلَ: غَيْرُ مُطْلَقِ السَّوَائِمِ.

#### —എം—

رًا) ﴿ أَلضَّأُنِ »: بَقطعِ همزة الوصل مراعاةً للوزن، ولن ننبَّة على ذلك في المواضع المشابهة اكتفاءً بما ذكرناه هنا.



# تشجير المسألـــة



١٥١. ما المثالانِ اللَّذانِ ذكرَهما المصنَّفُ هِ لمفهوم الصفة؟ وما المثال الذي أخرَجَهُ عنه؟ وما المنفيُّ في المثالَيْنِ المذكورَيْنِ؟

#### 

### 

[١٩٧] ما نوعُ المفهومِ في حديثِ: «في الغَنَمِ السائمة: الزكاةُ» الدالِّ على عدمِ وجوبِ زكاة المعلوفة؟

[١٩٨] ما نوعُ المفهومِ الدالِّ على جواز الوصيَّةِ لغير الوارث في حديث: «لا وصيَّة لوارثٍ»؟

[١٩٩] ما نوعُ المفهومِ الدالِّ على عدم جواز عقوبة المُعسِر من حديث: «مَطْلُ الغنيِّ ظُلْمٌ»؟





نص جمع الجوامع

لل وَمِنْهَا: العِلَّةُ، وَالظَّرْفُ، وَالحَالُ، وَالعَدَدُ.

الله وَشَرْطٌ، وَغَايَةٌ.

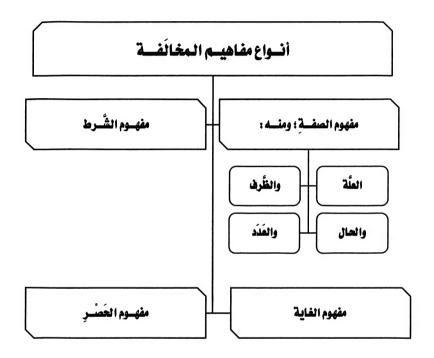


نص الكوكب الساطع

وَمِنْهُ: عِلَّةٌ، وَظَرْفٌ، وَعَدَد، حَالٌ. وَمِنْهَا: الشَّرْطَ. وَالغَايَةَ حُدْ.







#### —*იქტ* —

الأسئلــــة النظريــــة

١٥٢. ما أنواعُ مفهوم المخالَفة؟ وإلى أيِّ نوعٍ أرجَعَها المصنَّفُ عِيْبٌ؟



[٢٠٠] حديث: «ما أسكر كثيره، فقليله حرام»، مفهومه: أن ما لا يُسكِرُ كثيرُه لا يحرُم. ما نوعُ المفهوم؟ حدِّده بدقةٍ.

[٢٠١] قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُ رُّ مَعْلُومَتُ ﴾، مفهومُهُ: أن غيرَها ليس مِن أشهُرِ الحجِّ، ما نوع المفهوم؟ حدِّدْهُ بدقةٍ.

[٢٠٢] ذكر بعضُ الشرَّاح قوله تعالىٰ: ﴿فَاذَكُرُوا اللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْكَرَامِ ﴾ مثالًا لنوع من أنواع المفاهيم، فما هو؟ حدِّدْهُ بدقةٍ.

[٢٠٣] ذكر بعضُ الشرَّاحِ قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُبَشِرُوهُ كَ وَأَنتُمْ عَلَكِفُونَ فِي الْمَسَاحِدِ ﴾ مثالًا لنوع من أنواع المفاهيم، فما هو؟ حدِّدْهُ بدقةٍ.

[٢٠٤] قوله تعالى: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً ﴾ يدُلُ على أنه لا يؤمَّرُ بجَلْدِ القاذفِ أكثرَ من ذلك، فما نوع هذا الاستدلال؟

[٢٠٥] حديث: «في أربعينَ شاةً: شاةً» يدُلُّ علىٰ أن ما دون الأربعينَ ليس فيه شاةٌ بأيِّ نوع من الدَّلالات؟

[٢٠٦] أقلُّ من خَمْسٍ من الإبل لا تجبُ فيها الزكاةُ؛ لدَلالة حديثِ: «ليس فيما دون خَمْسٍ من الإبلِ: شاةٌ»، ما الفرقُ بين الدَّلالاتَيْنِ على المعنى المذكور؟ وما نوع كلِّ منهما؟

[٢٠٧] حديث: «إذا بلَغَ الماءُ قُلَتَيْنِ، لم يَحمِلِ الخبَثَ» دالٌ على أن ما لم يبلُغْ قُلَتَيْنِ يَحمِلُ الخبَثَ بأيّ نوع من الدَّلالات تحديدًا؟

[٢٠٨] قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَيْـلِ ﴾ يدُلُّ علىٰ عدمِ وجوب الصومِ في الليل بأيِّ نوعٍ من الدَّلالات تحديدًا؟

[٢٠٩] قوله تعالى: ﴿ وَلَا نَقُرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ دالٌ على جوازِ إتيان المرأة بعد طُهْرها بأيِّ دَلالةٍ؟

[٢١٠] قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُرَ ﴾ دأَّل علىٰ أنه لا يجوز إتيانُها قبل التطهُّرِ بأيِّ نوعٍ من أنواع الدَّلالات تحديدًا؟

[٢١١] قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبْهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن نَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوة ﴾ دالٌ على أن الذي لم يَضرِبْ في الأرض لا يقصُرُ بأيِّ نوعٍ من أنواع الدَّلالات تحديدًا؟

[٢١٢] في الحديث: «خَمْسُ فواسقَ يُقتَلْنَ في الحِلِّ والحرَمِ: العقربُ، والفأرة، والخرَة، والغُرَاب، والكلب العَقُور»، هل مفهومُ الحديث أن لا يُقتَلَ ما سواهنَّ؟ وما نوع المفهوم هنا؟

[٢١٣] حديث: «اجتنبوا السَّبْعَ الموبِقاتِ: الشِّرْكَ بالله، والسِّحْرَ، وقَتْلَ النفسِ التي حرَّمَ اللهُ إلا بالحقِّ، وأكلَ مالِ اليتيم بالباطل، وأكلَ الرِّبا، والتولِّي يومَ الزحفِ، وقَذْفَ المحصَناتِ الغافلات المؤمِنات»، هل يدُلُّ على أن ما عدا هذه السَّبْعَ ليس مِن الموبِقات؟



[٢١٥] قوله سبحانه: ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَتِ الْمُوْمِنَاتِ فَمِن مَا مَلكَتُ أَيْمَنْكُم مِّن فَلَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾، فإن مفهومَهُ: أن مَن استطاع الطَّوْلَ، فليس له نكاحُ الفتياتِ)، ما نوعُ هذا المفهوم؟

[٢١٦] (مثالُه: احتجاجُ أصحابِنا على أن الغُسْلَ يُجزِئُ عن الوُضوءِ، بقولِهِ تعالىٰ: ﴿حَتَىٰ تَغْتَسِلُواْ ﴾، فإن مفهومَهُ: إن اغتسَلْتم، فلكم أن تَقرَبوا الصلاة، فلولا أن الغُسْلَ يُجزِئُ عن الوُضوءِ لم يكُنْ للمغتسِلِ أن يَقرَبَ الصلاة)، ما نوع المفهوم؟





# نص جمع الجــوامع

لله وَ«إِنَّمَا»، وَمِثْلُ: «لا عَالِمَ إِلَّا زَيْدٌ»، وَفَصْلُ المُبْتَدَأِ مِنَ الحَبَرِ بِضَمِيرِ الفَصْلِ، وَتَقْدِيمُ المَعْمُولِ،

### —₩—

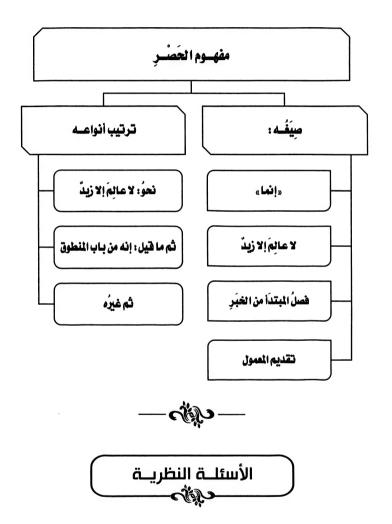
# نص الكوكب الساطع

مِنْ مُبْتَدًا أَوْ نَحْوِهِ بِالمُضْمَرِ، وَذَا فَمَا يُقَالُ نُطْقًا أَعْلَى

وَسَـبْقُ مَعْمُـولٍ، وَفَصْـلُ الخَبَـرِ وَ«إِنَّمَـا»، وَنَحْـوُ «مَـا» وَ«إِلَّا».



# تشجـير المسألـــة



١٥٣. بيِّنْ أنواعَ مفهوم الحصر بِناءً علىٰ ما ذكرَهُ المصنِّفُ عِلَيْ، ثم مثِّلُ لكلِّ الكلِّ الكلِّ

[٢١٧] ما نوع دَلالةِ حديث: «إن الماءَ لا ينجِّسُهُ شيءٌ، إلا ما غلَبَ على ريحِهِ، وطَعْمِهِ، ولونِهِ» على أن ما لم يَغلِبْ على ريحِهِ وطَعْمِهِ لا ينجِّسُه؟

[٢١٨] هل يدُلُّ حديث: «إنما الولاءُ لمن أعتَقَ» على إثباتِ الولاء للمعتِقِ ونفيهِ عمَّن عداه؟ علِّلْ إجابتك.

[٢١٩] قوله تعالىٰ: ﴿إِيَاكَ نَبْتُهُ وَإِيَاكَ نَسْتَعِيثُ ﴾ يدُلُّ علىٰ اختصاصِ العبادةِ بالله بأيِّ نوع من أنواع الدَّلالة تحديدًا؟

[٢٢٠] حديث: «إن الله هو المُسَعِّرُ» هل يدُلُّ علىٰ أن غيرَ اللهِ ليس مسعِّرًا؟ وما نوعُ الدَّلالة إن كانت؟

[٢٢١] قوله تعالى: ﴿إِنَ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ﴾ يدُلُّ علىٰ أن هُدَىٰ غيرِ الله ليس بُدَّىٰ بأيِّ نوعٍ من أنواع الدَّلالة؟





## نص جمع الجـوامع

لل وَأَعْلَاهُ: «لا عَالِمَ إِلَّا زَيْدٌ»، ثُمَّ مَا قِيلَ: مَنْطُوقٌ؛ أَيْ: بِالإِشَارَةِ، ثُمَّ غَيْرُهُ.

#### 

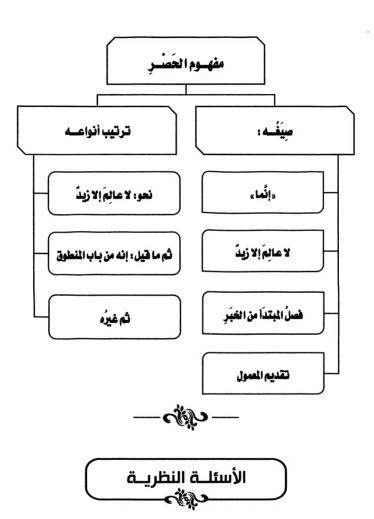
### 

وَ «إِنَّمَا»، وَنَحْوُ «مَا» وَ «إِلَا». وَ وَالْمَا»، وَنَحْوُ «مَا» وَ «إِلَا». وَ أَيْ: «إِنَّمَا» وَغَايَةٌ، فَالفَصْلُ وَ مُنَاسِبًا، فَمُطْلَقًا، فَالعَدُدُ، فَ مُنْاسِبًا، فَمُطْلَقًا، فَالعَدُدُ، فَ فَيُفِيدُ الإخْتِصَاصَ؛ وَالبَيَانِيْ: فَ يُغِيدُ الإخْتِصَاصَ؛ وَالبَيَانِيْ: فَ لَيُعْدُونَ: «إِنَّمَا»، وَللَّحُصْرِ قَالَ الأَكْثَرُونَ: «إِنَّمَا»، وَللْحَصْرِ قَالَ الأَكْثَرُونَ: «إِنَّمَا»، وَلَا لَمُنْاكُونَ الْمُعْدُونَ: «إِنَّمَا»، وَلَا لَمُنْاكُونَ اللَّهُمَاءُ وَلَا المَّالُونَ الْمُعْدُونَ: «إِنَّمَا»، وَلَا المَّالُونَ الْمُعْدُونَ: «إِنَّمَا»،

وَذَا فَمَا يُقَالُ نُطْقًا أَعْلَىٰ وَوَهُا فَمَا يُعْلَىٰ وَوَهُا فَكَالَ الْطَقَا أَعْلَىٰ وَوَهُ وَمُعْلُهُ الشَّرْطُ، فَوَصْفٌ يَتْلُو: – فَسَبْقُ مَعْمُ ولٍ؛ إِذِ المُعْتَمَدُ – كَالْحَصْرِ، وَالسُّبْكِيُّ ذُو فُرْقَانِ. وَالسُّبْكِيُّ ذُو فُرْقَانِ. وَالسُّبْكِيُّ ذُو فُرْقَانِ.



## تشجـير المسألــة



١٥٤. اذكُرْ ترتيبَ أنواع مفهوم المخالفة في القوَّة.



# التمارين والتطبيقات

[٢٢٢] رتِّبِ المفاهيمَ الآتية بحسَبِ قوة دَلالاتِها علىٰ أن غيرَ المجتهِدِ لا يَنجَحُ، مع بياذِ نوع المفهوم فيها:

- ١. لا ناجحَ إلا المجتهد.
- ٢. إنما الناجحُ المجتهد.
  - ٣. مَن اجتهَدَ، نجَحَ.
    - ٤. المجتهِدُ ناجحٌ.
      - ٥. اجتهِدْ لتَنجَحَ.





# نص جمع الجوامع

#### مَسْأَلَـةٌ

لل المَفَاهِيمُ إِلَّا اللَّقَبَ حُجَّةٌ لُغَةً، وَقِيلَ: شَرْعًا، وَقِيلَ: مَعْنَىٰ، وَاحْتَجَ بِاللَّقَبِ الدَّقَّاقُ، وَالصَّيْرَ فِي وَابْنُ خُوَيْرِمَ نْدَادَ، وَبَعْضُ الحَنَابِلَةِ، وَأَنْكَرَ أَبُو حَنِيفَةَ الكُلَّ مُطْلَقًا، وَقَوْمٌ فِي الخَبَرِ، وَالشَّيْخُ الإِمَامُ فِي غَيْرِ الشَّرْعِ، وَإِمَامُ الحَرَمَيْنِ صِفَةً لا تُنَاسِبُ، وَقَوْمٌ العَدَدَ دُونَ غَيْرِهِ.

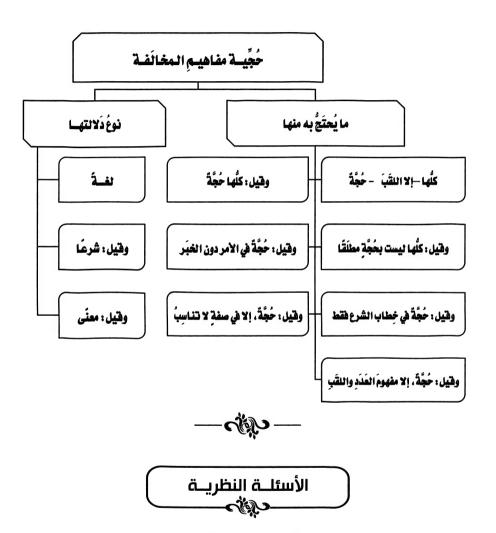
#### —ഗ്ല്ഗം—

### نص الكوكب الساطع

فِي لُغَةٍ، وَقِيلَ: لِلشَّرْعِ انْتَسَبْ، بِاللَّقَبِ السَّرْعِ انْتَسَبْ، بِاللَّقَبِ السَّقَاقُ ثُمَّ الصَّيْرَفِي. وَقَوْمٌ فِي الخَبَرْ. وَقَوْمٌ فِي الخَبَرْ. وَقَوْمٌ العَدَدُ

وَحُجَّةٌ جَمِيعُهَا - إِلَّا اللَّقَبْ- ؟ وَقِيلَ: مَعْنَى . وَاحْتِجَاجًا يَصْطَفِي وَأَنْكَرَ النَّعْمَانُ كُلِّا وَاسْتَقَرْ، وَأَنْكَرَ النَّعْمَانُ كُلِّا وَاسْتَقَرْ، وَفِي سِوَى الشَّرْع أَبَى السُّبِحِيْ وَرَدْ.





١٥٥. هل مفهومُ المخالَفة حُجَّةٌ؟ اذكُرِ الأقوالَ تفصيلًا، مع نسبتِها إلى قائليها.



[٢٢٣] ما نوعُ المفهوم فيما يأتي؟ وهل يُحتَجُّ به لغةً أو شرعًا أو معنَّىٰ؟ مع التعليل:

- ١. «مَطْلُ الغنيِّ ظُلْمٌ» أنه يدُلُّ على أنَّ مَطْلَ غيرِ الغنيِّ ليس بظُلْم.
- أَهُمَ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَمْ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَ
  - ٣. يُفْهَمُ من قولِنا: (على زيدٍ حَجٌّ)؛ أي: (لا على عمرِو).
  - ٤. يُفْهَمُ من خبر : (في النَّعَم: زكاةٌ)؛ أي: لا في غيرِها من الماشية.
- ٥. في حديثِ الصحيحَيْنِ: «إذا استأذنتِ امرأةُ أحدِكم إلى المسجدِ، فلا يَمنَعُها» يُحتَجُّ به على أن الزوجَ يَمنَعُ امرأتَهُ من الخروجِ -إلى غيرِ المسجد- إلا بإذنِهِ؛ لأجل تخصيص النهي بالخروج للمسجد.

[٢٢٤] فرَّقَ بعضُ العلماء بين دَلالةِ مفهوم المخالَفةِ في: «زَكُوا عن الغَنَمِ السائمةِ»، فيدُلُّ على عدمِ وجوب الزكاة في غيرِ السائمة، بخلافِ مثلِ: (الغَنَم السائمة في الحظيرةِ)، فلا يدُلُّ على أن المعلوفة خارجَ الحظيرة، فما المستندُ الأصوليُّ لهذا القول؟



[٢٢٥] هل هناك فرقٌ من جهة دَلالة المفهوم بين قول المدرِّسِ آمرًا طلابَهُ: (ليدخُلِ الطلابُ الناجحون الفصل)، وبين قولِهِ جوابًا عن سؤالٍ: (هل دخَلَ الطلابُ الناجحون الفصلَ؟)، فيقول: (نَعم، دخَلَ الطلابُ الناجحون الفصلَ)؟ الفصلَ)، وبين قولِهِ ابتداءً بلا سؤالٍ: (دخَلَ الطلابُ الناجحون الفصلَ)؟ الفصلَ)، وبين قولِهِ ابتداءً بلا سؤالٍ: (دخَلَ الطلابُ الناجحون الفصلَ)؟ [٢٦٦] اختلَفَ متبايعانِ عند القاضي، فقال المشتري: (باعني أغنامَهُ كلَّها)، فهل يُعَدُّ مُقِرَّا ببيع الأغنام المعلوفة؟ فأجاب البائعُ: (لم أبِعْهُ أغنامي السائمة)، فهل يُعَدُّ مُقِرَّا ببيع الأغنام المعلوفة؟





# نص جمع الجـوامع

لله الغَايَةُ قِيلَ: مَنْطُوقٌ، وَالحَقُّ مَفْهُومٌ، يَتْلُوهُ الشَّرْطُ، فَالصِّفَةُ المُنَاسِبَةُ، فَمُطْلَقُ الصِّفَةِ غَيْرِ العَدَدِ، فَالعَدَدُ، فَتَقْدِيمُ المَعْمُولِ لِدعْوَىٰ البَيَانِيِّينَ إِفَادَتَهُ الإخْتِصَاصَ، وَخَالَفَهُمُ ابْنُ الحَاجِب، وَأَبُو حَيَّانَ.

### —ഡ്ലം—

### نص الكوكب الساطع

وَ«إِنَّمَا»، وَنَحْوُ «مَا» وَ«إِلَّا». وَذَا فَمَا يُقَالُ نُطْقًا أَعْلَى وَ إِلَّا». وَذَا فَمَا يُقَالُ نُطْقًا أَعْلَى الْمَعْ تَلُو: - أَيْ: «إِنَّمَا» وَغَايَةٌ، فَالفَصْلُ وَمِثْلُهُ الشَّرْطُ، فَوَصْفٌ يَتْلُو: - مُنَاسِبًا، فَمُطْلَقًا، فَالعَدَدُ، فَسَبْقُ مَعْمُ ولٍ؛ إِذِ المُعْتَمَدُ - مُنَاسِبًا، فَمُطْلَقًا، فَالعَدَدُ، فَسَبْقُ مَعْمُ ولٍ؛ إِذِ المُعْتَمَدُ - يُفِيدُ الإُخْتِصَاصَ؛ وَالبَيَانِيْ: كَالحَصْرِ، وَالسُّبْكِيُّ ذُو فُرْقَانِ. يُفِيدُ الْاحْصِرِ، وَالسُّبْكِيُّ ذُو فُرْقَانِ. لِلْحَصْرِ قَالَ الأَكْثَرُونَ: «إِنَّمَا»، وَأَلْحَتَ الزَّمَخْشَرِيُّ «أَنَّمَا».





#### الأسئلــة النظريــة ـــــحين

١٥٦. هل الغايةُ من قَبِيلِ المفهومِ أو المنطوق؟ بيِّنْ ما اختاره المصنِّفُ عَلَيُّ في ذلك.

١٥٧. هل تقديمُ المعمول يفيد الاختصاصَ؟

### —*იწე*ა—

### 

[٢٢٧] «نهى رسولُ الله عن بيع الشّمار حتى يبدوَ صلاحُها؛ نهى البائعَ والمبتاعَ»: يدُلُّ على جوازِ بيع الثّمار بعد بُدُوِّ صلاحِها، ولو كانت على رؤوس النَّخْل، بيِّنْ نوعَ هذا الاستدلال:

- ١. هل يصحُّ الاحتجاجُ به أصوليًّا؟
- ٢. هل هو مفهومٌ أم منطوق؟ ولماذا؟

[٢٢٨] (تمارينُ عامةٌ على جميع أقسام المنطوق والمفهوم): ميّزْ نوعَ الدّلالة فيما يأتي: مِن جهة (المنطوق والمفهوم)، ونوعَهُ مع بيانِ مدى صحة التمسُّك عنده الدّلالة.

١٠ دَلالة حديث: «سُئِل عن بيع الرُّطَبِ بالتمرِ -: أينقُصُ الرُّطَبُ إذا يَئِس؟ قالوا: نَعم، فنهَىٰ عنه بأن قال: فلا إذًا» علىٰ أن علَّةَ المنعِ هي كونهُ ينقُصُ إذا جَفّ.



- كالة حديث: «إذا بلغ الماء قُلتَيْنِ، لم يَحمِلِ الخبَثَ» على أن ما دون القُلتَيْن يَتنجَسُ.
- ٣. دَلالة حديث: «إنما الأعمال بالنيَّاتِ» على عدم صحة العمل بغير نيَّة.
- ٤. دَلالة: ﴿ وَقَالُواْ اتَّخَذَ ٱلرَّحْنَنُ وَلَدااً سُبْحَنَهُ أَبِلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونِ ﴾
   على عدَم صحةِ مِلْكِ الوالدِ لولَدِه.
- ٥. دَلالة حديث: «إذا بلغ الماء قُلتَيْن، لم يَحمِلِ الخبَثَ» على أن ما بلغ القُلتَيْن لا يَتنجَّسُ.
- ٦. دَلالة حديث: «مَن أدرَكَ عرَفةَ قبل أن يطلُعَ الفجرُ، فقد أدرَكَ الحجَّ»
   على عدم وجوب المَبِيت بمزدَلفة.
- ٧. دَلالة قوله تعالىٰ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَكَثُمُ ﴾ على تحريم
   نكاح الأمَّهات.
- ٨. دَلالة حديث: «وجُعِلتْ تربتُها لنا طَهُورًا» على صحة التيمُّمِ بالتراب.
- ٩. دَلالة حديث: «وجُعِلتْ تربتُها لنا طَهُورًا» على عدم صحة التيمُّمِ
   بغير التراب.
- ١٠. دَلالة قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِنَّا كُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾
   على الأدبِ في المناظرة؛ أن لا يفاجئ بالردِّ كفاحًا دون التقاضي بالمجامَلة والمسامَحة.
- ١١. دَلالة: «لا يَحِلُّ لمسلِم أن يهجُرَ أخاه فوق ثلاثِ ليالٍ» على جواز
   الهَجْر فيما دون الثلاث.

- ١٢. دَلالة قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَلِدَتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ مع قولِهِ: ﴿ وَحَمْلُهُ ، وَفِصَدْلُهُ ، ثَلَثُونَ شَهْرًا ﴾ على أن أقل مدة الحَمْلِ ٦ أشهُرِ.
- ١٣. دَلالة قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا ٱلنِسَاءَ
   فِ ٱلْمَحِيضِ ﴾ على أن علة الأمرِ بالاعتزال هي كونه أذًىٰ.
- ١٤. دَلالة حديث: «لا يَحِلُّ لمسلِم أن يهجُرَ أخاه فوق ثلاثِ ليالٍ» على
   عدم جواز الهَجْر فيما زاد على الثلاث.
- ١٥. دَلالة حديث: «رُفِعَ عن أمّتي الخطأُ والنّسيانُ» على رَفْعِ الإشمِ
   بالخطأ والنسيان.
- ١٦. دَلالة حديث: «مَن اتَّخَذَ كَلْبًا -إلا كَلْبَ صَيْدٍ أو ماشيةٍ نقص مِن أجرِهِ كلَّ يوم قيراطانِ» على أن اتخاذَ الكلبِ علةُ نَقْصِ الأجر.
- ١٧. دَلالة حديث : "إذا بلغ الماء قُلتَيْن، لم يَحمِلِ الخبَث » على أن ما بلغ أربعين قُلَة لا يَتنجَّسُ.
- ١٨. دَلالة: ﴿ أُمِلَ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآبِكُمْ ﴾ على جواز صومِ
   مَن أصبَحَ جُنْبًا.
  - ١٩. دَلالة قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفِّ ﴾ علىٰ تحريم كلمة (أُفِّ ).
  - ٠٠. دَلالة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلأَبْرَارَلِفِي نَعِيدٍ ﴾ على أن علة النعيم هي البِرُّ.
- ٢١. دَلالة قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مِّرِيضًا أَوْعَلَىٰ سَفَرٍ فَعِـدَةٌ مُّمِّنْ أَيَّامٍ
   أُخْرَ ﴾ على قضاء المريض والمسافر إذا أفطرَ.



- ٢٢. دَلالة قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَقُل لَمُّمَا آُئِ ﴾ علىٰ منعِ التضجُّرِ بغير كلمةِ
   أفِّ.
- ٢٣. دَلالة «يَمسَحُ المسافرُ ثلاثةَ أيامٍ بلياليهنَّ» على مَنْعِهِ من المسحِ في اليوم الرابع.
- ٢٤. دَلالة: ﴿ وَرَبَكَيْبُكُمُ ٱلَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِسَآيِكُمُ ٱلَّتِي فَي حُجُورِكُم مِّن نِسَآيِكُمُ ٱلَّتِي فَي حُجُورِكُم مِّن فِي الحَجْرِ.
   دَخَلْتُ م بِهِنَ ﴾ على حُكْمِ الرَّبِيبةِ إذا لم تكُنْ في الحَجْرِ.
- ٥٦. دَلالة: ﴿ وَرَبَكَيْبُكُمُ ٱلَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِسَآيِكُمُ ٱلَّتِي وَ حُجُورِكُم مِّن نِسَآيِكُمُ ٱلَّتِي دَخُل بأمِّها.
   دَخَلتُ م بِهِنَّ ﴾ على حُكْم الرَّبِيبةِ إذا لم يدخُل بأمِّها.
- ٢٦. دَلالة قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهِ صَخْرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طريًّا.
   طَرِيًّا ﴾ على المنع من أكل السَّمَكِ المجفَّفِ؛ لأنه ليس لحمًا طريًّا.
- ٢٧. دَلالة حديث: «في سائمة الغَنَم: الزكاة » على عدم وجوب الزكاة في الغَنَم غير السائمة.
- ٨٦. دَلالة قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوَاْ أَضْعَنَفًا مُضَنَعَفَةً ﴾ على جواز
   الرِّبا ضِعْفًا واحدًا.
- ٢٩. دَلالة حديث: «لَيُّ الواجدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وعقوبتَه» على عدم جواز
   معاقبة المُعسِر.
- ٣٠. دَلالة حديث: «الثيّبُ أحَقُّ بنفسِها من وليّها، والبِكْرُ تُستأذَنُ» على أن البِكْرَ ليست أحَقَّ بنفسِها من وليّها؛ فيجوزُ لوليّها إجبارُها.
- ٣١. دَلالة: ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ على عدم
   وجوب النفقة على المعتدَّة البائن غير الحامل.

- ٣٢. دَلالة: «لا زكاةَ في مالٍ حتى يحُولَ عليه الحَوْلُ» على ثبوت الزكاةِ في المال بعد تمام الحول.
- ٣٣. دَلَالَة: ﴿فَأَجَلِدُوهُمْ ثَمَنْنِينَ جَلْدَةً ﴾ على عدم مشروعيةِ الزيادة على الثمانين.
- ٣٤. دَلالة: «مَن نَسِيَ الصلاةَ، فليُصَلِّها إذا ذكرَها» على أن مَن تعمَّدَ تَرْكَها، فعليه القضاءُ.
- ٣٥. دَلالة: ﴿ وَلَا نَقَنُالُواْ أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَقِ ﴾ على النَّهْي عن قَتْلِ الأولاد لمن لم يَخْشَ الإملاق.
  - ٣٦. دَلالة: ﴿ وَأَيَّدِيَكُم إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ علىٰ عدم وجوب غَسْل العضدِ.
- ٣٧. دَلالة: «أريقوا على بَوْلِهِ ذَنُوبًا من الماء» على عدم جواز إزالة النجاسة بغير الماء.
- ٣٨. دَلالة: «حُتِّيهِ، ثم اقرُصِيهِ بالماء» على عدم جوازِ إزالة النجاسة بغير الماء.





# نص جمع الجـوامع

لل وَالِاخْتِصَاصُ: الحَصْرُ؛ خِلَافًا لِلشَّيْخِ الإِمَامِ؛ حَيْثُ أَثْبَتَهُ، وَقَالَ: لَيْسَ هُوَ الحَصْرَ.

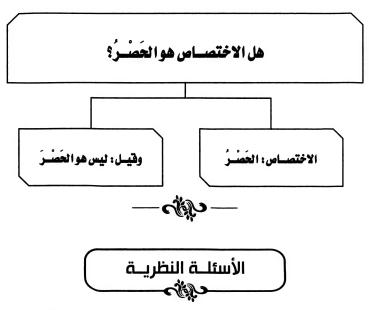


نص الكوكب الساطع

يُفِيدُ الإختِصَاصَ؛ وَالبَيَانِيْ: كَالحَصْرِ، وَالسُّبْكِيُّ ذُو فُرْقَانِ.



### تشجير المسألــة



١٥٨. هل الاختصاصُ هو الحصرُ أو لا؟ بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ في ذلك.



التمارين والتطبيقات

[٢٢٩] قوله تعالى: ﴿إِيَّكَ نَبْتُهُ ﴾ هل يفيدُ الاختصاصَ أم الحَصْرَ؟ اذكُرِ الأقوالَ.





نص جمع الجــوامع

لله «إِنَّمَا»: قَالَ الآمِدِيُّ وَأَبُو حَيَّانَ: لا تُفِيدُ الحَصْرَ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيُّ وَالغَزَّالِيُّ وَإِلْكِيَا وَالإِمَامُ وَالشَّيْخُ الإِمَامُ: تُفِيدُ فَهْمًا، وَقِيلَ: نُطْقًا.

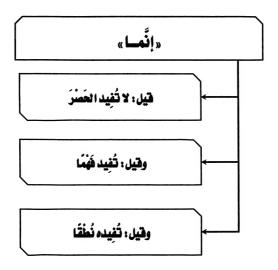
### **―ペッ**―

نص الكوكب الساطع

لِلْحَصْرِ قَالَ الأَكْثَرُونَ: «إِنَّمَا»، وَأَلْحَقَ الزَّمَخْشَرِيُّ «أَنَّمَا».



# تشجير المسألـــة







[٢٣٠] حديثُ مسلم: «إنما الرِّبا في النَّسِيئة»، هل يدُلُّ على حُخْمِ الرِّبا في النَّسِيئة؟ وما نوع دَلالته؟

[٢٣١] قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمَا إِلَاهُكُمُ ٱللَّهُ ﴾، هل يدُلُّ علىٰ نَفْيِ الألوهيةِ عن غيرِ الله بنفسِ اللفظ أم مِن دليلٍ خارج؟ وما المسألة الأصوليةُ المؤثِّرة هنا؟





# نص جمع الجوامع

لله وَبِالفَتْحِ: الأَصَحُّ أَنَّ حَرْفَ «أَنَّ» فِيهَا فَرْعُ المَكْسُورَةِ، وَمِنْ ثَمَّ ادَّعَىٰ الزَّمَخْشَرِيُّ إِفَادَتَهَا الحَصْرَ.

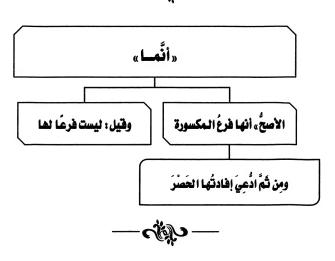
### —ქ*ე*ს —

نص الكوكب الساطع

لِلْحَصْرِ قَالَ الأَكْثَرُونَ: «إِنَّمَا»، وَأَلْحَـقَ الزَّمَخْشَرِيُّ «أَنَّمَا».







### الأسئلــة النظريــة

١٦٠. هل "أنَّ" في "أنَّما" فرعُ "إنَّ"، أم فرعُ "أنَّ"؟ وهل تُفِيد الحَصْرَ؟ — هينه —

# التمارين والتطبيقات

[٢٣٢] قوله تعالى: ﴿ أَعْلَمُواْ أَنَمَا ٱلْحَيَوْةُ ٱلدُّنَا لَعِبُّ وَلَمْقُ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرُ ﴾ [الحديد: ٢٠]، أراد أن الدُّنيا ليست إلا هذه الأمور المحقَّراتِ، وأما العباداتُ والقُربُ: فمِن أمور الآخرة؛ لظهور ثمرتِها فيها، ما المسألةُ الأصولية المؤثِّرة في هذا التفسير؟





# نص جمع الجـوامع

#### مَسْأَلَـةُ

لله مِنَ الأَلْطَافِ حُدُوثُ المَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ لِيُعَبَّرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ، وَهِيَ أَفْيَدُ مِنَ الإِشَارَةِ وَالمِثَالِ وَأَيْسَرُ، وَهِيَ الأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَىٰ المَعَانِي.

#### —*იწე*ა—

### نص الكوكب الساطع

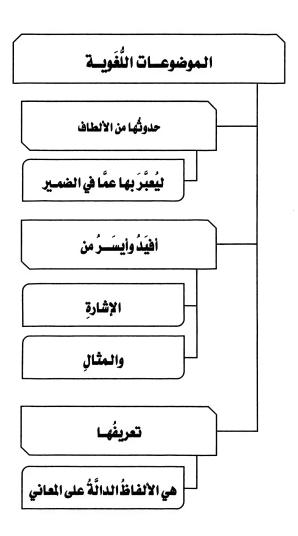
حُدُوثُ مَوْضُوعَاتِنَا لِلْكَشْفِ عَنِ الضَّمِيرِ مِنْ عَظِيم اللُّطْفِ.

وَهْنِي مِنَ المِثَالِ وَالإِشَارَةِ أَشَدُّ فِنِي إِفَادَةٍ وَيُسْرَةِ.

وَهْيَ -كَمَا صَرَّحَ أَهْلُ الشَّانِ-: أَلْفَاظُنَا المُفِيدَةُ المَعَانِي.



# تشجـير المسألــة



١٦١. بِمَ عبَّرَ المصنِّفُ عن مسألةِ وَضْع اللُّغات؟

١٦٢. ما الموضوعات اللُّغوية؟ وبِمَ وصَفَها المصنِّفُ؟ وما فائدتها؟ وهل هي أفيَدُ أم الإشارةُ والمثال؟

—€\$\$\

التمارين والتطبيقات حراث لا يوجد.





# نص جمع الجـوامع

لل وَتُعْرَفُ بِالنَّقْلِ تَوَاثُرًا أَوْ آحَادًا، وَبِاسْتِنْبَاطِ العَقْلِ مِنَ النَّقْلِ، لَا بِمُجَرَّدِ العَقْلِ.

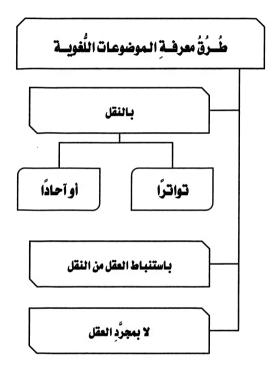


# نص الكوكب الساطع

وَعُرِفَتْ: بِالنَّقْلِ، لَا بِالعَقْلِ فَقَطْ، بَلِ اسْتِنْبَاطِهِ مِنْ نَقْلِ.

—*₩* 

# تشجـير المسألــة





الأسئلــة النظريــة

١٦٣. بِمَ تُعرَفُ الموضوعاتُ اللُّغوية؟





### [٢٣٣] بيِّنْ مَا عُرِفتْ به اللُّغةُ في الألفاظ الآتية:

pe-2464	ما اثْبَتَــهُ لفــةً			
اللفظ	التواتر	الآحاد	استنباط العقل من النقل	العقل
السماء:				
الحيض:				
الحَرُّ:				
الجمعُ المعرَّفُ بأل عامٌ؛				
لأنه يصحُّ الاستثناءُ منه:				
القُرْءُ:				
الأرض:				
الطُّهْرُ:				
البَرْدُ:				





للهِ وَمَدْلُولُ اللَّفْظِ: إِمَّا مَعْنَىٰ جُزْئِيٌّ، أَوْ كُلِّيٌّ، أَوْ لَفْظٌ مُفْرَدٌ مُسْتَعْمَلٌ؛ كَالكَلِمَةِ، فَهِيَ قَوْلٌ مُفْرَدٌ، أَوْ مُهْمَلٌ؛ كَأَسْمَاءِ حُرُوفِ الهِجَاءِ، أَوْ مُرَكَّبٌ.

### - Ajjo-

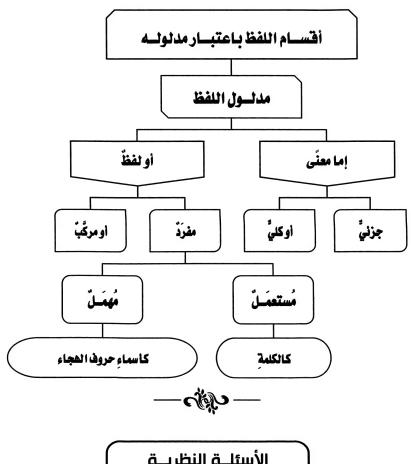
#### نص الكوكب الساطع -ÚŅ

مَعْنَدِي، وَلَفْظٌ مُفْرَدٌ؛ مُسْتَعْمَلُ أَوْ مُهْمَـلٌ كَاسْم الهِجَا، وَيَـرِدُ-مُرَكَّبًا كَمَا مَضَى. وَيُعْنَى بِالوَضْع: جَعْلُهُ دَلِيلَ المَعْنَى.

وَاللَّفْظُ مَدْلُولَاتِهِ قَدْ فَصَّلُوا: كَكِلْمَةٍ فَتِلْكَ قَوْلٌ مُفْرَدُ



### تشجير المسألـــة



الأسئلــة النظريــة

١٦٤. اذكُرْ أقسامَ مدلول اللفظ، ثم مثِّلْ لكل قسمِ بمثال.

١٦٥. ما الكلمة؟



# التمارين والتطبيقات

### [٢٣٤] بيِّنْ نوعَ مدلول اللفظ فيما يأتي:

		مدلول اللفظ			
	لفظ			معنى	اللقظ
مركَّبٌ		مفرَدٌ		جزئي	
مرتب	مهمَلٌ	مستعمَلٌ	كليًّ	بري	
					(١) قامَ:
					(٢) الجيم مِن جَلَسَ:
					(٣) الكلمة:
					(٤) زيدٌ:
					(ه) ثمَّ:
					(٦) الإنسان:
					(۷) بَكْرٌ:
					(٨) ربُّنا اللهُ:
					(٩) الأسد:
					(۱۰) عمرٌو:
					(١١) اللامُ من جَلَسَ:
					(۱۲) قام زیدٌ:



	1	مدلول اللفة			
	لفظ		معنی		اللقظ
مركَّبٌ	مفرَدٌ		کليٌ _	جزئيً ك	,
	مهمَلٌ	مستعمَلٌ	عي ا	بري	
					(١٣)الرجُلُ:
					(١٤) سماءٌ:
					(١٥) قلَمٌ:
					(١٦) ديز:
					(١٧) العلمُ نافعٌ:





# نص جمع الـجــوامع

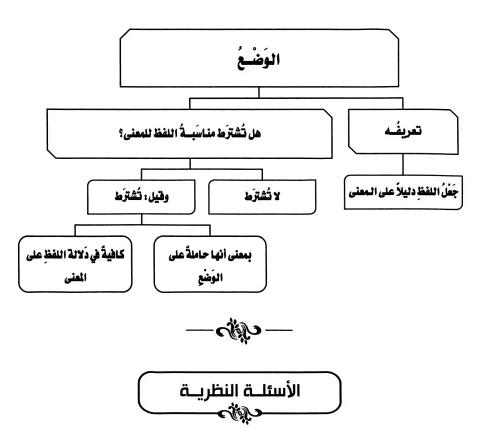
لله وَ «الوَضْعُ»: جَعْلُ اللَّفْظِ دَلِيلًا عَلَىٰ المَعْنَىٰ، وَلا تُشْتَرَطُ مُنَاسَبَةُ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَىٰ؛ وَلا تُشْتَرَطُ مُنَاسَبَةُ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَىٰ؛ خِلَافًا لِعَبَّادٍ؛ حَيْثُ أَثْبَتَهَا، فَقِيلَ: بِمَعْنَىٰ أَنَّهَا حَامِلَةٌ عَلَىٰ الوَضْعِ، وَقِيلَ: بَلْ كَافِيَةٌ فِي دَلالَةِ اللَّفْظِ عَلَىٰ المَعْنَىٰ.

### —*₫₯*—

# نص الكوكب الساطع

مُرَكَّبًا كَمَا مَضَى . وَيُعْنَى بِالوَضْعِ: جَعْلُهُ دَلِيلَ المَعْنَى . وَلَوْضُعِ: جَعْلُهُ دَلِيلَ المَعْنَى . وَكَوْنُهُ مُنَاسِبَ المَعْنَى فَلَا نَشْرِطُهُ، وَقَالَ عَبَّادٌ: بَلَى ؛ وَكُوْنُهُ مُنَاسِبَ المَعْنَى فَلَا نَشْرِطُهُ، وَقَالَ عَبَّادٌ: بَلَى ؛ وَقِيلَ مَا مَلَةٌ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : بَلْ حَامِلَةٌ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : بَلْ حَامِلَةٌ عَلَيْهِ .





١٦٦. ما الوضعُ؟

١٦٧. هل تُشترَط مناسبةُ اللفظ للمعنى في الوضع؟ مع تفسير الخلاف المذكور في المسألة.

[٢٣٥] ما الذي يدخُلُ في تعريفِ الوضع عند المصنّف؟

- ١. تسميةُ المولود: (زَيْدًا).
- ٢. مناداة شخص اسمه زَيْدٌ بـ (يا زيدُ).

[٢٣٦] (فإن الموضوع للضِّدَّيْنِ كالجَوْنِ للأسود والأبيض لا يناسِبُهما)، ما المسألة الأصولية التي يناسِبُها هذا التعليل؟

[٣٣٧] قال القَرَافيُّ: (حُكِيَ أن بعضَهم كان يدَّعي أنه يَعلَم المسمَّياتِ من الأسماء، فقيل له: ما مسمَّىٰ آذغاغ -وهو مِن لُغةِ البَرْبر - فقال: أجِدُ فيه يُبْسًا شديدًا، وأُراه اسمَ الحجرِ -وهو كذلك-)، ما المسألةُ الأصولية المرتبطة بهذه القصة؟ وما القول الذي تصلُّحُ القصةُ أن تكونَ شاهدًا له؟





# نص جمع الجـوامع

للهِ وَاللَّفْظُ مَوْضُوعٌ لِلْمَعْنَىٰ الخَارِجِيِّ، لا الذِّهْنِيِّ؛ خِلَافًا لِلْإِمَامِ، وَقَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ: لِلْمَعْنَىٰ مِنْ حَيْثُ هُوَ.

### —*€*

نص الكوكب الساطع

وَوَضْعُهُ: لِخَارِجِيِّ المَعْنَى، وَقِيلَ: مُطْلَقًا، وَقِيلَ: ذِهْنَا.





### 

الأسئلــة النظريــة

١٦٨. هـل اللفظُ موضوعٌ للمعنى الخارجي أو الذِّهني؟ اذكر الخلافَ في المسألة، مع بيانِ ما رجَّحه المصنّفُ على المسألة،



[٢٣٨] (فإن الإنسانَ إذا رأى شبَحًا من بعيدٍ تخيَّلَهُ طلَلًا، سمَّاه طلَلًا، فإذا رآه يتحرَّكُ ظنَّهُ شجَرًا، سمَّاه شجَرًا، ثم لمَّا قرُبَ منه ورآه رجُلًا، سمَّاه رجُلًا)، ما المسألة الأصولية التي يناسِبُها هذا التعليل؟ وما الخلاف الوارد فيها؟

[٢٣٩] علَّل الرازيُّ اختيارَهُ في مسألةٍ أصولية بقوله: (لأنَّا إذا رأَيْنا جسمًا من بعيدٍ وظنَنَّاه صخرةً، سمَّيْناه بهذا الاسم، فإذا دنَوْنا منه وعرَفْنا أنه حيوان لكن ظنَنَّاه طيرًا، سمَّيْناه به، فإذا ازداد القُرْبُ وعرَفْنا أنه إنسانٌ، سمَّيْناه به)، ما المسألة؟ وما المرجَّحُ فيها؟





نص جمع الجوامع

للهِ وَلَيْسَ لِكُلِّ مَعْنَىٰ لَفْظٌ، بَلْ لِكُلِّ مَعْنَىٰ مُحْتَاجِ إِلَىٰ اللَّفْظِ.

نص الكوكب الساطع

وَكُلُّ مَعْنًىٰ مَالَهُ لَفْظٌ، بَلَىٰ لِكُلِّ مُحْتَاجِ إِلَيْهِ حَصَلًا.



### تشجــير المسألـــة



١٦٩. هل لكلِّ معنَّىٰ لفظٌّ؟ وضَّحْ ذلك.

### —*₼*

## التمارين والتطبيقات

[٢٤٠] تأمَّلُ في هذا التعليلِ، ثم اربِطْهُ بالمسألة المناسِبة من مسائلِ جمع المجوامع: (فإن أنواعَ الروائح مع كثرتِها جدَّا ليس لها ألفاظٌ؛ لعدَمِ انضباطها). [٢٤٠] هل يصحُّ أن يقال: إن بعضَ الآلام وُضِعتْ لها ألفاظٌ تعبِّرُ عنها؛ كالصُّدَاع، وبعضَها ليس لها ألفاظٌ وُضِعتْ للتعبير عنها؟ اربِطْ جوابَك بالمسألة الأصولية المناسبة.

[7٤٢] (ومثالُه: احتجاجُ بعضِ أصحابنا على أنه لا يجوز الانتفاعُ بجِلْدِ المَيْتةِ وَإِن دُبِغَ - بقوله ﴿ لا تنتفِعُ وا مِن المَيْتةِ بإهابٍ ولا عصبٍ »، فيقول المخالِفُ من أصحابنا: إنما الإهابُ مخصوصٌ بما لم يُدبَغُ ؛ كما قال الجَوْهريُّ ، ولأنه لم يوضَعْ للجِلْدِ غيرِ المدبوغ اسمٌ يخُصُّهُ غيرُ الإهاب، فلا يُعرَفُ إلا بتقييدِ الجِلْدِ، ووَصْفِهِ ؛ فاستحقَّ اسمًا موضوعًا له ؛ للحاجةِ إلى ذلك. فإن جعَلْناه مرادِفًا للجِلْدِ، لَزِمَ منه مخالَفةُ الأصل، وتخلَّفَ الوضعُ عن الحاجةِ التي هي عِلَّتُه ؛ فكان خصوصُ الإهابِ بالجِلْدِ غيرِ المدبوغ أولئ)، الربطِ الكلامَ الذي تحته خطُّ بمسألةٍ من مسائل جمع الجوامع.





نص جمع الجـوامع

للهِ وَ «المُحْكَمُ»: المُتَّضِحُ المَعْنَىٰ، وَ «المُتَشَابِهُ»: مَا اسْتَأْثَرَ اللهُ تَعَالَىٰ بِعِلْمِهِ، وَقَدْ يُطْلِعُ عَلَيْهِ بَعْضَ أَصْفِيَائِهِ.

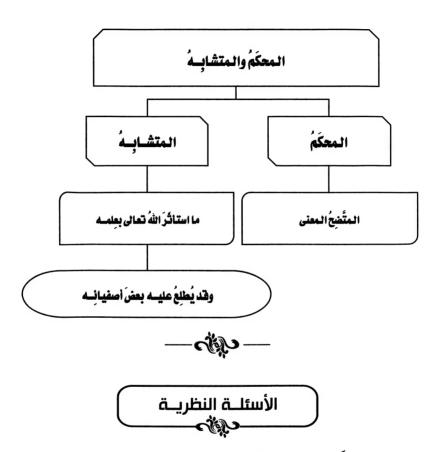
### 

نص الكوكب الساطع

وَالمُحْكَمُ: المُتَّضِحُ المَعْنَى. وَمَا تَشَابَهَ: اللهُ الَّذِي قَدْ عَلِمَا، وَرُبَّمَا يُطْلِعُهُ مَنِ اصطفَى. وَلَيْسَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى ذِي خَفَا

—ഡ്ല്ഗ∙—

### تشجـير المسألــة



١٧٠. عرِّفِ المحكِّمَ والمتشابِه؟

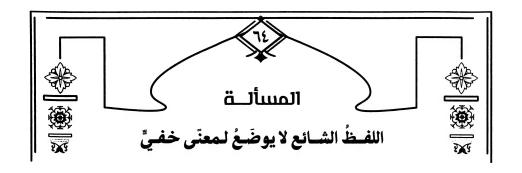
١٧١. هل يطَّلِعُ أحدٌ على المتشابِهِ؟



[٣٤٣] ما المسألة الأصولية التي يُستدَلُّ فيها بقوله تعالىٰ: ﴿مِنْهُ ءَايَتُ تُحْكَمَتُ مُخَكَمَتُ مُ

[٢٤٤] تأمَّلْ في تعريفِ المحكمِ، ثم انظُرْ: هل يدخُلُ فيه النصُّ، والظاهرُ، والمُجمَلُ، والمبيَّنُ، والمؤوَّلُ؟





## نص جمع الجـوامع

قَالَ الإِمَامُ: وَاللَّفْظُ الشَّائِعُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى خَفِيِّ، إِلَّا عَلَىٰ
 الخَوَاصِّ، كَمَا يَقُولُ مُثْبِتُو الحَالِ: الحَرَكَةُ: مَعْنَى تُوجِبُ تَحَرُّكَ الذَّاتِ.

### —ഡ്ലം—

# نص الكوكب الساطع

وَلَـيْسَ مَوْضُـوعًا لِمَعْنَـىٰ ذِي خَفَـا

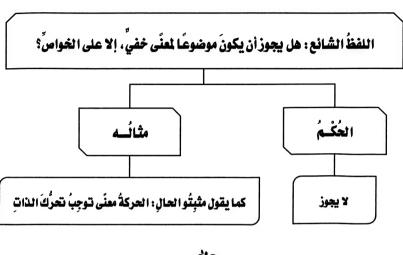
قَدْ قَالَـهُ الفَخْـرُ، وَلَكِـنْ نَـازَعُوا

وَرُبَّمَا يُطْلِعُهُ مَنِ اصْطَفَىٰ.

إِلَّا عَلَىٰ الخَوَاصِ لَفْظٌ شَائِعُ

### 





### —ഡ്ഡ്—

الأسئلــة النظريــة

١٧٢. هل يجوز وَضْعُ لفظٍ شائع لمعنَّىٰ خفيٍّ؟ مع التمثيل.



التصارين والتطبيقات

[٢٤٥] هل الحركة هي تحرُّكُ الذاتِ أو معنَىٰ يوجِبُ تحرُّكَ الذات؟ وما المسألة التي مثَّل المصنِّفُ لها بهذا؟





### نص جمع الجـوامع مَشْأَكَةُ

للهِ قَالَ ابْنُ فُورَكَ وَالْجُمْهُورُ: اللَّغَاتُ تَوْقِيفِيَّةٌ، عَلَّمَهَا اللهُ بِالوَحْيِ، أَوْ خَلْقِ الأَصْوَاتِ، أَوِ العِلْمِ الشَّرِيِّ، وَأَكْثَرُ المُعْتَزِلَةِ: اصْطِلَاحِيَّةٌ، حَصَلَ عِرْفَانُهَا بِالإِشَارَةِ وَالقَرِينَةِ؛ كَالطَّفْلِ، وَالأَسْتَاذُ: القَدْرُ المُحْتَاجُ فِي التَّعْرِيفِ: تَوْقِيفٌ، وَعَيْرُهُ: مُحْتَمِلٌ، وَقِيلَ عَرْيفِ: تَوْقِيفٌ، وَعَيْرُهُ: مُحْتَمِلٌ، وَقِيلَ: عَكْسُهُ، وَتَوقَّفَ كَثِيرٌ، وَالمُحْتَارُ: الوَقْفُ عَنِ القَطْعِ، وَأَنَّ التَّوْقِيفَ مَظْنُونٌ.

# نص الكوكب الساطع

تَوْقِيفٌ اللَّغَاتُ عِنْدَ الأَكْثَرِ عَلَّمَهَا: بِالوَحْيِ، أَوْ بِأَنْ خَلَتْ عَلَمَهَا: بِالوَحْيِ، أَوْ بِأَنْ خَلَتْ وَبِالْ خَلَتْ وَبِالْ خَلَتْ وَبِالْمُ خَلَتْ اللَّهُ وَاعْتِزَالِ وَبِالْمُ خَلِي التَّعْرِيفِ وَقِيلًا: مَا اسْتُغْنِيَ فِي التَّعْرِيفِ

وَمِنْهُمُ ابْنُ فُورَكِ وَالأَشْعَرِيْ؛ عِلْمًا ضَرُورِيًّا، وَصَوْتًا قَدْ نَطَقْ. وَالعِلْمُ مِنْ قَرَائِنِ الأَحْوَالِ. مُحْتَمِلُ، وَغَيْرُنُ تَسوْقِيفِيْ. وَقَومُ التَّوْقِيفَ ظَنَّا أَلِفُوا

—വ്ല്ഗ് —

مَبِـدَأُ اللَّغــاتِ الجمهور: اللفات توقيفيَّةً علَّمها اللهُ بالوَحْي أو خَلْقِ الأصوات أو العلم الضروري وقيل: اصطلاحيَّةٌ حصل عرفائها بالإشارة والقرينة وقيل: القَدْرُ المحتاج في التعريف توقيفٌ وغيرُهُ محتملٌ وقيل: القَدْرُ المعتاج إليه اصطلاحيٌّ وغيرُهُ محتملٌ وتوقَّفَ كثيرون (أي: الجميعُ ممكنٌ) والمختار؛ الوقفُ عن القَطْعِ، وأن التوقيفَ مظنونٌ નાંગું

# الأسئلــة النظريــة

١٧٣. هـل اللُّغات توقيفيَّةٌ أو اصطلاحيَّة؟ وكيف عُرِفتْ؟ اذكر الخلافَ في المسألةِ، مع عَزْوِ الأقوال، وبيانِ ما اختاره المصنّف هي منها.

#### 

### التمارين والتطبيقات

[٢٤٦] جاء في البحر المحيط للزَّرْكَشيِّ: (الخلافُ في هذه المسألة يوجِبُ الظنَّ بأنْ لا فائدةَ للخوضِ فيه إلا أحدُ أمرَ يْنِ: إما تكميلُ العلم بهذه الصناعة؛ إذ معظَمُ النظرِ فيها يَتعلَّقُ بدَلالة الصِّيع، أو جواز قلبِ ما لا تعلُّقَ له بالشرع فيها؛ كتسمية الفرَس ثَوْرًا، والثُّورِ فرَسًّا، إلى غيرِ ذلك، وقيل: الخلافُ فيها طويل الذَّيل، قليل النَّيْل، ولا يَترتَّبُ عليها معرفةُ عمل من أعمال الشريعة، وإنما ذُكِرتْ في علم الأصول؛ لأنها تجري مجرى الرياضيَّات التي يرتاض العلماء بالنظر فيها، كما يصوِّرُ الحَيْسُوبُ مسائلَ الجَبْرِ والمقابَلة؛ فهذه مِن أصول الفقهِ من رياضيَّاتِه، بخلاف مسألةِ: الأمرُ للوجوبِ أو الفَوْدِ، والنهيُّ يقتضي الفسادَ؛ فإنها من ضروراتِه. ومنهم مَن خرَّجَ عليها مسائلَ من الفقه؛ كما لو عقَدَا صداقًا في السرِّ، وآخرَ في العلانية، أو استعمَلًا لفظَ المفاوَضة، وأرادًا شركةَ العِنان؛ حيث نَصَّ الشافعيُّ على الجواز، أو تبايَعًا بالدنانيرِ وسمَّيَا الدراهم، قال ابنُ الصبَّاغ: لا يصحُّ، وكما لو قال لزوجتِه: إذا قلتُ: أنتِ طالقٌ ثلاثًا، لم أُرِدْ به الطلاقَ، وإنما غرضي أن تقُومي وتقعُدي، ثم قال لها: أنتِ طالقٌ ثلاثًا، وقَعَ. وحكى الإمامُ في باب الصَّداق وجهًا: أن الاعتبارَ



بما تواضَعَا عليه. ولو سمَّىٰ أمّتَهُ حُرَّةَ، ولم يكُنْ ذلك اسمَها، ثم قال بعد ذلك: يا حُرَّةُ، ففي البسيطِ: "أن الظاهر أنها لا تَعتِقُ إذا قصَدَ النداء"، وجعَلَهُ ملتفِتًا علىٰ هذه القاعدةِ. قال في المطلب: "والأشبَهُ عدمُ بنائه علىٰ ذلك؛ لأنّا نفرّعُ علىٰ جواز وَضعِ الاسم بالاصطلاح، وإذا جاز، صار كالاسم المستمرّ، ولو كان اسمُها بعد الرقِّ حُرَّةَ، وناداها به، وقصَدَ ذلك: لم يقَعْ، فكذا هنا، وغيرُ ذلك من الصُّور. والحقُّ: أنه لا يَتخرَّجُ شيءٌ من ذلك علىٰ هذه القاعدة؛ لأن مسألتنا في أن ... لا في شخص خاصِّ اصطلَحَ مع صاحبه علىٰ تغييرِ الشيء عن موضوعِه، نعم يضاهيها قاعدةٌ في الفقه؛ وهي: أن الاصطلاحَ الخاصَّ هل يَرفَعُ الاصطلاحَ العامَّ أم لا؟ فيه خلافٌ، وعليها تَتفرَّعُ هذه الفروعُ، كما بيَّتتُهُ في كتاب الأشباه والنظائر". ومنهم مَن قال: فائدتُها: النظرُ في جواز قلبِ اللغة؛ فالقائلون بالاصطلاح يجوِّزونه، إلا أن كالما المشرعُ منه)، من خلال الكلام المذكور والأمثلةِ السابقة: ما المسألةُ الأصولية المشار إليها؟





### نص جمع الجـوامع

لل قَالَ القَاضِي وَإِمَامُ الحَرَمَيْنِ وَالغَزَّالِيُّ وَالآمِدِيُّ: لا تَثْبُتُ اللَّغَةُ فَيَاسًا، وَحَالَفَهُمُ ابْنُ سُرَيْحٍ، وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيُّ، وَالإِمَامُ، وَقِيلَ: تَثْبُتُ الحَقِيقَةُ، لا المَجَازُ. للهِ وَلَفْظُ «القِيَاسِ» يُغْنِي عَنْ قَوْلِكَ: مَحَلُّ الخِلافِ: مَا لَمْ يَثْبُتْ تَعْمِيمُهُ بِاسْتِقْرَاءٍ.

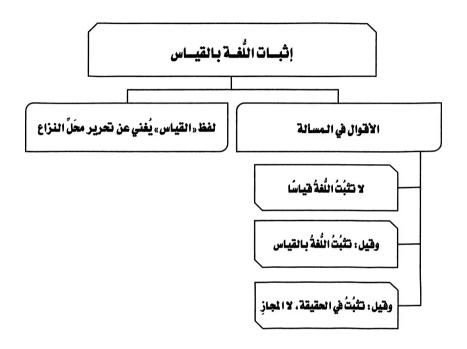
### —*ქ*ტე—

### نص الكوكب الساطع

وَالآمِدِيِّ وَأَبِدِي المَعَالِيْ: وَأَثْبَدت القَاضِدي أَبُو العَبَّاسِ وَأَبْدنُ أَبِدي هُرَيْدرَةٍ وَالسرَّاذِيْ. دُونَ المَجَاذِ. وَالجَمِيعُ وَافَقُوا تَعْمِيمُهُ، وَالمَنْعُ فِي الأَعْلَام بَتْ



### تشجـير المسألــة



### 

الأسئلــة النظريــة

١٧٤. هل تثبُتُ اللغةُ بالقياس؟ اذكُرِ الأقوالَ في المسألة، ثم بيِّنْ محَلَّ الخلافِ فيها.

[٢٤٧] إذا فرَضْنا أن اسمَ الخمرِ لغة هو عصيرُ العِنَبِ المُسكِرُ، وأنه سُمِّي خمرًا لتخميرِهِ -أي: تغطيتِهِ- العقلَ، فهل يصحُّ أن نَقِيسَ غيرَ العنب على العنب ونسمِّيةُ خمرًا؟ وما المسألةُ الأصولية التي ترتبط بهذا؟

[٢٤٨] قال تعالىٰ: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾، الصعيد الطيِّبُ: هو التراب؛ سُمِّيَ بذلك لكونه يتصاعَدُ على وجهِ الأرض، فهل كلُّ ما تصاعَدَ على وجهِ الأرض صعيدٌ لغةً يصحُّ التيمُّمُ به؟

[ ٢٤٩] النبَّاشُ يأخذ الكفَنَ خُفْيةً، فيثبُتُ له اسمُ السرقة قياسًا على السارق، وعليه فيقامُ عليه الحد، ما المسألةُ الأصولية التي انبني عليها هذا الاستدلالُ؟

[٢٥٠] عن ابنِ عمرَ على قال: «نهى رسولُ الله عن المزابَنةِ: أن يَبِيعَ ثمَرَ حائطِهِ إن كان نخلًا بتَمْرٍ كَيْلًا، وإن كان كُرْمًا أن يَبِيعَهُ بزبيبٍ كَيْلًا، وإن كان زرعًا أن يَبِيعَهُ بزبيبٍ كَيْلًا، وإن كان زرعًا أن يَبِيعَهُ بكيْلٍ طعامٍ؛ نهى عن ذلك كله». جاء في سُبُل السلام: (المزابَنة: مأخوذةٌ من الزَّبْنِ بفتح الزاي وسكون الموحَّدة؛ وهو: الدفعُ الشديد، كأنَّ كلَّ واحدٍ من المتبايِعَيْنِ يَدفَع الآخرَ عن حقِّه)، وهذا المعنى ينطبِقُ على التمر والزبيب وغيرِهما من الأصناف، فتُسمَّى كلُّها مزابَنةً، ما المسألةُ الأصولية التي بُنِيَ عليها ذلك؟

[٢٥١] هل يصحُّ تسميةُ اللائط زانيًا قياسًا على الزاني؟ وما المسألة الأصولية التي يُبنَى عليها؟





# نص جمع الجــوامع

#### مَسْأَلَـةُ

لله اللَّفْظُ وَالمَعْنَىٰ إِنِ اتَّحَدَا: فَإِنْ مَنَعَ تَصَوُّرُ مَعْنَاهُ الشَّرِكَةَ. فَ «جُزْئِيُّ»، وَإِلَا. فَ «كُلِّيُّ»، «مُتَوَاطِئٌ» إِنِ اسْتَوَىٰ، «مُشَكِّكٌ» إِنْ تَفَاوَتَ، وَإِنْ تَعَدَّدَا. فَ «مُتَبَايِنٌ»، وَإِن تَعَدَّدَا المَعْنَىٰ دُونَ اللَّفْظِ. فَ «مُشَكَكٌ»، وَعَكْسُهُ، إِنْ كَانَ حَقِيقَةً فِيهِمَا. فَ «مُشْتَرَكٌ»، وَإِلَا. فَ «حَقِيقَةٌ فِيهِمَا. فَ «مُشْتَرَكٌ»، وَإِلَا. فَ «حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ».

### —*ભૂં∳* —

#### 

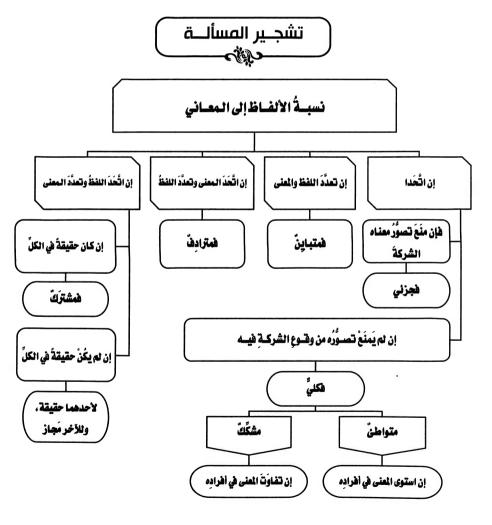
اللَّفْ فُ وَالمَعْنَ فُو الِاتِّحَادِ
كَعَلَ مِ مَا لِمُعَ يَنْ وُضِعْ
فَالِنْ يَكُ التَّعْيِينُ خَارِجِيًا
فَالجِنْسُ. لِلْمَاهِيَّةِ اسْمُهُ وُضِعْ
تُلْفِي فِ: ذَا تَوَاطُ وَ إِنِ اسْتَوَىٰ،

قَدْ يَمْنَعُ الشِّرْكَةَ فِي المُرَادِ لَمْ يَتَنَاوَلْ غَيْرَهُ كَمَا اتَّبِعْ، فَعَلَمُ الشَّخْصِ، وَإِنْ ذِهْنِيَّا-مِنْ حَيْثُ هِيْ فَشِرْكَةٌ لَا تَمْتَنِعْ، مُشَكِّكًا إِذَا تَفَاوُتًا حَوَىٰ.



وَاللَّه ظُ وَالمَعْنَى إِذَا تَعَدَّدا فَمُتَبَايِنٌ. وَمَهْمَا اتَّحَدا-مَعْنَاهُ دُونَ اللَّفْظِ ذُو تَرَادُفِ. وَعَكْسُهُ: إِنْ كَانَ فِي المُخَالِفِ-حَقِيقَ ـ قَ مُشْ ـ تَرَكُ، وَإِلَّا حَقِيقَ قُ مَعَ المَجَازِ يُتْلَىٰ

### Jan ---







١٧٥. اذكُرْ أحوالَ اللفظ والمعنى من حيث الاتحادُ والاختلاف، مع بيان المصطلَح المستعمَل لكلِّ قسم من هذه الأقسام.



## التمارين والتطبيقات

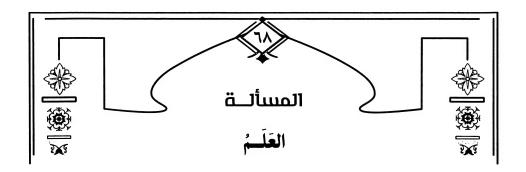
### [٢٥٢] اختر المصطلَحَ المناسب:

حقيقة ومجازً	مشترَك	مترادِفً مشترَكً	متبایِنّ	كليٌ		g	اللفظ
				مشكَّك	متواطئ	جزئي	اللفظ
							زید
							السُّواد
							الإله
							الفِيل
							عبَّاس
							البياض
							الجمع بين الضِّدَّيْنِ
							الإنسان
							القُـــرْءُ للحــيض والطُّهْرِ
							هند
							الأسد للحيوان
							المفترِس وللشجاع



اللفظ	جزئيًّ	كليٌ		g	8.4.4	مشترك	حقيقة
		متواطئ	مشكَّكٌ	متبايِنٌ	مترادِفٌ مشترَ	مشرت	ومجازً
الشمس							
العين والمُقْلة							
القمر							
بحرٌ من زئبق							
الإنسان والبشَر							
الإنسان والفرَسُ							
الوجود							
الجمال							
البحر للكريم وللذي							
تجري فيه السُّفُن							
الحِمار للحيوان							
المعسروف وللرجُسلِ							
البليد							
القمح والبرئ							





## نص جمع الجـوامع

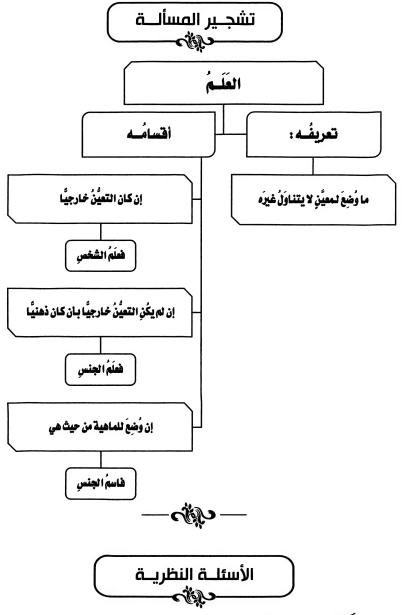
لل وَ «العَلَمُ»: مَا وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرُهُ، فَإِنْ كَانَ التَّعَيُّنُ خَارِجِيًّا.. فَ «عَلَمُ الشَّخْصِ»، وَإِلَّا.. فَ «عَلَمُ الشَّخْصِ»، وَإِلَّا.. فَ «عَلَمُ الجِنْسِ»، وَإِنْ وُضِعَ لِلْمَاهِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ.. فَ «اسْمُ جِنْسٍ».

### 

## نص الكوكب الساطع

كَعَلَهِ مَا لِمُعَيَّنٍ وُضِعْ لَمْ يَتَنَاوَلْ غَيْرَهُ كَمَا اتَّبِعْ، فَإِنْ يَكُ التَّعْيِينُ خَارِجِيًّا فَعَلَمُ الشَّحْصِ، وَإِنْ ذِهْنِيًّا-فَالجِنْسُ. لِلْمَاهِيَّةِ اسْمُهُ وُضِعْ مِنْ حَيْثُ هِيْ فَشِرْكَةٌ لَا تَمْتَنِعْ،





١٧٦. ما العلَمُ؟ وما قِسماه؟

١٧٧. ما اسم الجنس؟ وما الفرقُ بينه وبين علَمِ الجنس؟ — ١٧٧. ما اسم



[٢٥٣] نقلَ القَرافيُّ عن بعض مشايخِهِ أنه قال في الفرقِ بين المسألتَيْنِ: (وما في البلاد المِصْريةِ مَن يَعرِفُه)، فما هي؟

[٢٥٤] حدِّدْ علَمَ الشخصِ مِن علَمِ الجنسِ مِن اسمِ الجنس فيما يأتي:

لا شيءً مما سبَقَ	اسمُ جنسٍ	علَّمُ جنسٍ	علَمُ شخصٍ	اللفظ
				كتاب
				زید
				خُسَين ·
				أم عِرْيَطٍ للعقرب
				التمر
				الأرض
				أحمد
				البقر
				ثُعَالة للثعلب
				أسد
		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·		العرب
				أسامة للأسد





# نص جمع الجـوامع

#### مسألـــةُ

لله «الاِشْتِقَاقُ»: رَدُّ لَفْظٍ إِلَىٰ آخَرَ - وَلَوْ مَجَازًا - لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا فِي المَعْنَىٰ وَالحُرُوفِ الأَصْلِيَّةِ.

### —ഡ്ല്ഗ∙

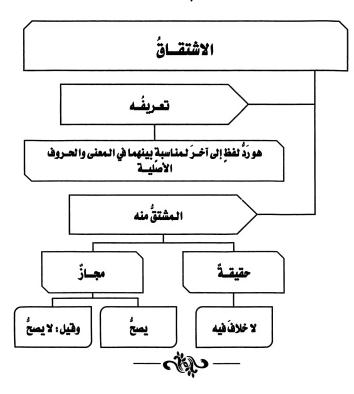
# نص الكوكب الساطع

الإشتِقَاقُ: رَدُّ لَفْ ظِ لِسِ وَاهْ -وَلَ وْ مَجَازًا - لِتَنَاسُبٍ حَوَاهْ -

فِي أَحْرُفٍ أَصْلِيَّةٍ وَالمَعْنَى . وَشَرْطُهُ: التَّغْيِيرُ كَيْفَ عَنَّا.



## تشجـير المسألــة



الأسئلــة النظريــة

١٧٨. عرِّفِ الاشتقاقَ؟





### نص جمع الـجــوامع

وَلا بُدَّ مِنْ تَغْيِيرٍ، وَقَدْ يَطَّرِدُ كَاسْمِ الفَاعِلِ، وَقَدْ يَخْتَصُّ كَالقَارُورَةِ.

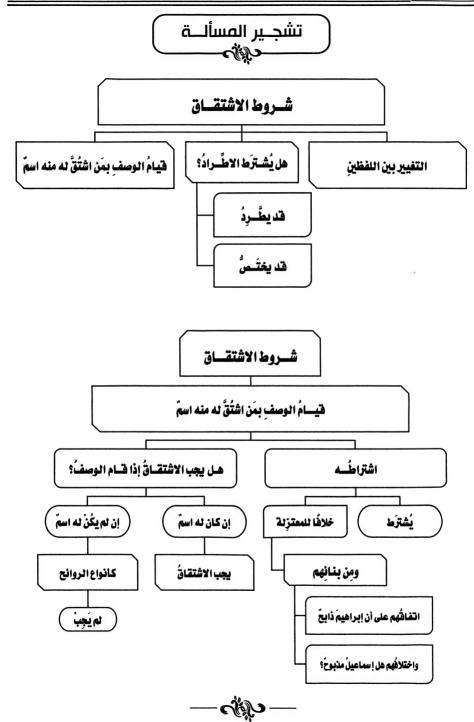
لل وَمَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصْفٌ.. لَمْ يَجُزْ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ؛ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَمِنْ بِنَائِهِمُ: اتِّفَاقُهُمْ عَلَىٰ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ -عليه السلام- ذَابِحٌ، وَاخْتِلَافُهُمْ هَلْ إِسْمَاعِيلُ مَذْبُوحٌ؟

### -U)

### نص الكوكب الساطع

وَشَرْطُهُ: التَّغْييرُ كَيْفَ عَنَّا. فِي أَحْرُفٍ أَصْلِيَّةٍ وَالمَعْنَى. وَمِنْــهُ -كَالقَــارُورَةِ- المُقْتَصِــدُ. وَمِنْـهُ: -كَاسْمِ الفَاعِـل - المُطَّرِدُ، مِنْهُ سُمًا، وَخَالَفَ المُعْتَزلَهُ. مَنْ لَمْ يَقُمْ وَصْفٌ بِهِ مَا اشْتُقَ لَهُ





١٧٩. ما شروطُ الاشتقاق؟

١٨٠. هل يَلزَم أن يطَّرِدَ الاشتقاقُ؟ مع التمثيل.

١٨١. هل يجوز اشتقاقُ اسمٍ مِن وصفٍ لمَن لم يقُمْ به الوصفُ؟ مع ذِكْرِ مثالٍ بُنِيَ علىٰ المسألة.



التمارين والتطبيقات ح**يث** تأتي.





# نص جمع الجوامع

لل فَإِنْ قَامَ بِهِ مَا لَهُ اسْمٌ.. وَجَبَ الْإِشْتِقَاقُ، أَوْ مَا لَيْسَ لَهُ اسْمٌ كَأَنْوَاعِ الرَّوَائِعِ.. لَمْ يَجِبْ.

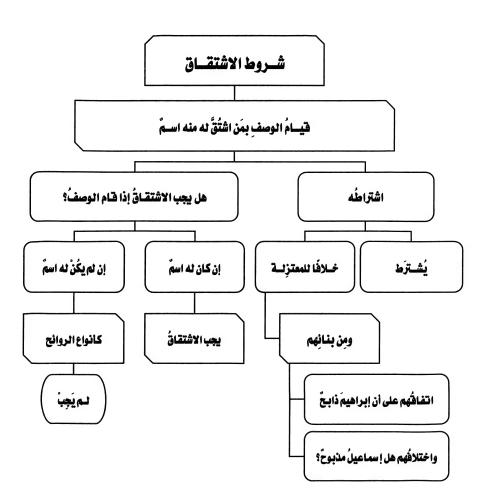
### —مۋ*ن*ه—

نص الكوكب الساطع

وَلَا الَّذِي قَامَ بِهِ مَا لَيْسَ لَهُ إِسْمٌ، فَإِنْ كَانَ فَأُوْجِبْ عَمَلَهُ









### الأسئلــة النظريــة ـــــحين

١٨٢. متى يجب اشتقاقُ اسمٍ لمَن قام به وصفٌ؟ ومتى لا يجب؟

-- Ajjo---

التمارين والتطبيقات مراثب تأتي.





## نص جمع الجـوامع

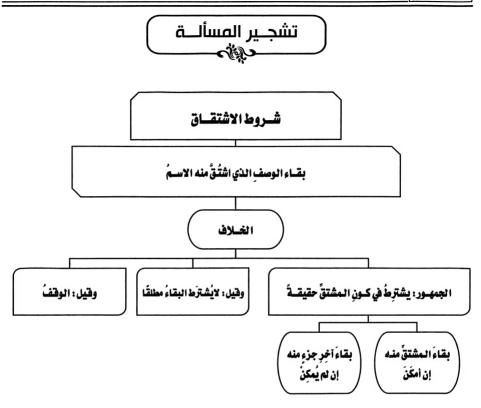
للهِ وَالجُمْهُورُ عَلَىٰ اشْتِرَاطِ بَقَاءِ المُشْتَقِّ مِنْهُ فِي كَوْنِ المُشْتَقِّ حَقِيقَةً إِنْ أَمْكَنَ، وَإِلَّا فَآخِرُ جُزْءٍ، وَثَالِثُهَا: الوَقْفُ،

### —₩*\_*

## 

وَالأَكْثَرُونَ شَرَطُوا لَهُ البَقَافِي فِي كَوْنِهِ حَقِيقَةً قَدْ أُطْلِقًا أَوَ آخِرَ الجُرْءِ إِذَا لَمْ يُمْكِنِ، وَالثَّالِثُ: اشْتِرَاطُهُ فِي المُمْكِنِ، وَالرَّابِعُ: الوَقْفُ، وَقِيلَ: إِنْ طَرَا وَصْفٌ وُجُودِيٌّ يُنَافِي الآخَرَا-







الأسئلــة النظريــة ـــــحين

١٨٣. هل يُشترَط بقاءُ المشتقِّ منه في كونِ المشتقِّ حقيقةً؟ ....

[٢٥٥] [لو عُزِل شخصٌ عن القضاء، فقال: (امرأةُ القاضي طالقٌ)، ففي وقوعِ الطلاق عليه وجهانِ]، ذكرَ الإسنويُّ: أن هذه المسألةَ لها التفاتُ إلى أربعِ قواعدَ أصولية، حاولِ الوصولَ إليها.

[٢٥٦] إذا قال الواقف: (وقَفتُ على حفَّاظِ القرآن)، لم يدخُلُ فيه مَن كان حافظًا ونَسِيَه، اربِطْ هذا الفرعَ بالمسألة الأصولية المناسبة في باب الاشتقاق.

[٢٥٧] في مِفتاح الوصول: (مثاله: احتجاجُ أصحابِنا على أن مَن وجَدَ سلعتَهُ عند المفلِسِ، فهو أَوْلى بها من سائرِ الغرماء، بقولِهِ ﴿ اللّه الله المتاع أحَقُ بمتاعِهِ إذا وجَدَهُ بعينِه »، فتقول الحنَفيَّةُ: صاحبُ المتاع هو حقيقةٌ فيمَنِ المبتاعُ بيدِه، وهو المفلِسُ، ومجازٌ فيمَن كانت بيدِه؛ لأن إطلاقَ اللفظِ المشتقِ بعد ذَهاب المعنى المشتقِ منه مجازٌ)، اربِطِ النصَّ السابق بما يناسبه من مسائل جمع الجوامع.





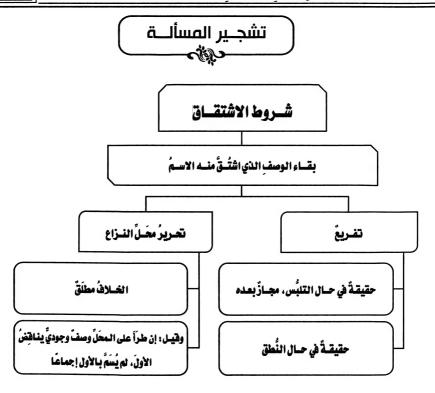
## نص جمع الجــوامع

لله وَمِنْ ثَمَّ كَانَ اسْمُ الفَاعِلِ حَقِيقَةً فِي الحَالِ - أَيْ: حَالِ التَّلَبُّسِ -، لَا النُّطْقِ؛ خِلَافًا لِلْقَرَافِيِّ، وَقِيلَ: إِنْ طَرَأَ عَلَىٰ المَحَلِّ وَصْفٌ وُجُودِيٌّ يُتَاقِضُ الأَوَّلَ.. لَمْ يُسَمَّ بِالأَوَّلِ إِجْمَاعًا.

### —*იწდ*—

## نص الكوكب الساطع

وَصْفٌ وُجُودِيٌّ يُنَافِي الآخَرَا-وَلَيْسَ فِي المُشْتَقِّ مَا دَلَّ عَلَىٰ حَقِيقَةٌ فِي الحَالِ؛ ثُمَّ المُنْجَلِي-وَقِيسَلَ: لَا وُقُسوعَ لِلْمُشْستَقً وَالرَّابِعُ: الوَقْفُ، وَقِيلَ: إِنْ طَرَا لَمْ يَجُزِ الإطْلَاقُ إِجْمَاعًا جَلَا. خُصُوصِ تِلْكَ الذَّاتِ. وَاسْمُ الفَاعِلِ خَصالُ تَلَسُبُسٍ، وَقِيلَ: النَّطْقِ.



### —*იწა*—

الأسئلــة النظريــة

١٨٤. هل اسمُ الفاعل حقيقةٌ في حال التلبُّسِ أم النُّطق؟ مع تحرير محَلِّ النزاع.







لله وَلَيْسَ فِي المُشْتَقِّ إِشْعَارٌ بِخَصُوصِيَّةِ الذَّاتِ.

لَمْ يَجُزِ الإِطْلَاقُ إِجْمَاعًا جَلَا.

خُصُوصِ تِلْكَ الذَّاتِ. وَاسْمُ الفَاعِل

### —*₼*

## نص الكوكب الساطع

وَلَيْسَ فِي المُشْتَقِّ مَا دَلَّ عَلَىٰ

حَقِيقَةٌ فِي الحَالِ؛ ثُمَّ المُنْجَلِي-

### تشجـير المسألـــة

دلالــة المشتقُّ على خُصُوصيــة الذات

ليس في المشتقِّ إشعــارٌ بخَصُوصيــة الذات

### 

#### 

١٨٥. هل في المشتق إشعارٌ بخَصُوصيَّةِ الذَّاتِ؟

#### 

#### 

[٢٥٨] حدِّدِ اللفظينِ اللذَيْنِ اشتُقَّ أحدُهما من الآخرِ في الآتي:

- ١. الضرب والضارب.
  - خُفْ وخوفٌ.
- ٣. الاستعجال والاستباق.
  - ٤. نصر ونصير.
  - ٥. جبَذَ وجذَبَ.
    - ٦. ثُلْبٌ وثَلْمٌ.



- ٧. رَجُلٌ ورِجْلٌ.
- الضّمان والضّمُ.
  - ٩. طَلَبٌ وطَلَبَ.
- ١٠. الجَمَال والأجمل.
  - ١١. اللَّعِب والمَلعَب.
- ١٢. الاستقرار والقارورة.
  - ١٣. الدُّبُور والدَّبَران.

[٢٥٩] قال ابن السُّبُكيِّ: (ومِن بنائهم: اتفاقُهم على أن إبراهيمَ -عليه السلام- ذابحٌ، واختلافُهم هل إسماعيلُ مذبوحٌ؟)، الضمير يَرجِعُ إلى مَن؟ وما المسألة التي بنَوْا عليها هذا؟

[77] قال تعالى: ﴿ وَءَاتُوا اللَّيْنَيْنَ آمُوالَهُمْ ﴾، قال الطَّبَري: (يعني بذلك -تعالىٰ ذِكْرُه- أوصياء اليتامى: [اليتامى] ذِكْرُه- أوصياء اليتامى: [اليتامى] أموالَهم إذا هم بلَغوا الحُلُم، وأُونِسَ منهم الرُّشْدُ)، هل إطلاقُ اليتامىٰ هنا حقيقةٌ أم مجاز؟ مع رَبْطِ ذلك بالمسألة الأصولية التي ذكرها ابنُ السُّبْكي.

[٢٦١] قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبُّهُ مُحْدِمًا ﴾، والإجرام: إنما كان منه في الدنيا، فهل إطلاقُ الإجرام عليه حقيقةٌ أم مجاز؟ مع التعليلِ والربط بكلام المتن.

[٢٦٢] (﴿ وَإِذَا طَلَقَتُمُ ٱللِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِعْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضَوْا بَيْنَهُم بِٱلْمُعُرُوفِ ... ﴾ [الآية: ٢٣٢]. أزواجَهُنَّ؛ أي: الذين كانوا أزواجَهُنَّ سابقًا)، هل هذا إطلاقٌ حقيقيٌّ أم مجازي؟ مع التعليل.

[٢٦٣] قال زيدٌ: (العلمُ نافعٌ):

١. بعدما انتهى زيدٌ مِن آخرِ حرفٍ، قال شخصٌ: (زيدٌ متكلِّمٌ).

٢. عند نُطْقِ زيدٍ بالحرف الأول، قال شخصٌ: (زيد متكلم).

٣. قبل أن يَبدأً زيدٌ في الكلام، قال شخصٌ: (زيد متكلم).

ما الإطلاقاتُ الصحيحة مما سبَق؟ وما الذي يُعَدُّ منها حقيقةً؟

[٢٦٤] قوله ﷺ: «مَن قتَلَ قتيلًا، فله سلَّبُهُ»، إطلاق القتيلِ هنا حقيقةٌ أم مجاز؟ وما المسألةُ الأصولية التي تؤثّرُ هنا؟

[٢٦٥] قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَاقَطَ مُوَا أَيْدِيَهُمَا ﴾، هل تنطبق الآيةُ علىٰ مَن لم يكُنْ سارقًا وقت نزولِ الآية وسرَقَ بعد ذلك؟ وإذا كانت تنطبق، فهل هذا الانطباقُ حقيقيٌّ أم مجازي؟

[٢٦٦] قال المحلِّيُّ في شرحه معلِّلًا: (لأن قولك مثلًا: (الأسودُ جسمٌ) صحيحٌ، ولو أشعرَ الأسودُ فيه بالجسميَّةِ = لكان بمثابة قولك: (الجسمُ ذو السواد جسمٌ)، وهو غيرُ صحيحٍ؛ لعدَمِ إفادته)، تأمَّلُ في تعليلِهِ، ثم اذكرِ المسألةَ التي يتكلم عنها.





## نص جمع الجـوامع

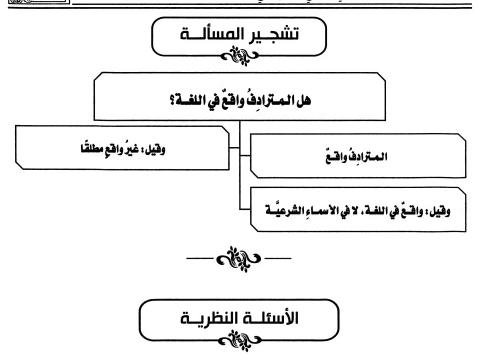
### مَسْأَلَـةُ

للهُ المُتَرَادِفُ وَاقِعٌ؛ خِلَافًا لِثَعْلَبٍ وَابْنِ فَارِسٍ مُطْلَقًا، وَلِلْإِمَامِ فِي الأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ.

### 

## نص الكوكب الساطع

وُقُوعُ ذِي التَّرَادُفِ المُصَوَّبُ، وَأَنْكَرَ ابْنُ فَارِسٍ وَتَعْلَبُ كَأَنَّهُ فِي الشَّرْعِيَّةِ.



١٨٦. هـل المترادِفُ واقعٌ؟ اذكر الخلاف في المسألة، مع بيان ما رجَّحه المصنِّفُ عليه الله المعنقد المصنِّف المعلمة المعالمة المعا

## سربين والتطبيقات التمارين والتطبيقات

[٢٦٧] هل يصحُّ أن يقال: إن الفرضَ والواجب مترادِفانِ في المعنى الشرعيِّ، أم يمتنِعُ أن يقال بترادُفِهما لأنهما اسمانِ شرعيَّان؟

[٢٦٨] (الرسولُ والنبيُّ لا يجوز أن يكونا مترادِفَيْنِ؛ لأنه يمتنِعُ الترادُفُ في مثلِ هذه الأمور الواردة في لسان الشرع)، انقُدِ التعليلَ السابق، وبيِّنِ المسألةَ الأصولية التي بُنِيَ عليها.



[٢٦٩] نقَلَ ابنُ السُّبْكِيِّ قولًا للرازي في مسألةٍ، فاعترَضَ الزَّرْكشيُّ في شرحه على قول الرازيِّ نفسَهُ ممن يقول: إن الفرضَ والواجب مترادِفانِ، وكذا السُّنة والتطوُّع! فكَّرْ وحاوِلِ التوصُّلَ للمسألة المعترَضِ عليها.

[٢٧٠] جاء في الغيث الهامع: (ومِن ذلك: ما حُكِيَ عن ابن خالوَيْهِ أنه قال بمجلس سيفِ الدولة: أحفَظُ للسيفِ خمسين اسمًا، فقال أبو عليِّ الفارسيُّ: ما أحفَظُ له إلا اسمًا واحدًا؛ هو السيفُ، فقال ابنُ خالوَيْهِ: وأين المهنَّدُ، والصارم، والرَّسُوب، والمِخْذَم؟ وجعَلَ يعدِّدُ، فقال أبو عليِّ: هذه صفاتٌ، وكان الشيخُ لا يفرِّقُ بين الاسمِ والصفة)، ما المسألةُ الأصولية المتصلة بهذه القصة؟

[٢٧١] في مِفتاح الوصول: (ومثاله: احتجاجُ بعضِ أصحابنا على أنه لا يجوز الانتفاعُ بجِلْدِ المَيْتةِ وإن دُبِغَ - بقوله في: «لا تنتفِعوا مِن المَيْتةِ بإهابٍ ولا عصبٍ»، فيقولُ المخالِفُ من أصحابنا: إنما الإهابُ مخصوصٌ بما لم يُدبَغُ ؛ كما قال الجوهريُّ، ولأنه لم يوضَعْ للجِلْدِ غيرِ المدبوغ اسمٌ يخُصُّهُ غيرُ الإهابِ، فلا يُعرَفُ إلا بتقييد الجِلْدِ، ووصفِهِ ؛ فاستحَقَّ اسمًا موضوعًا له ؛ غيرُ الإهابِ، فلا يُعرَفُ إلا بتقييد الجِلْدِ، ووصفِهِ ؛ فاستحَقَّ اسمًا موضوعًا له ؛ للحاجةِ إلىٰ ذلك، فإن جعلناه مرادِفًا للجِلْدِ، لَزِمَ منه مخالَفةُ الأصل، وتخلُّفُ الوضعِ عن الحاجة التي هي عِلَّتُه ؛ فكان خصوصُ الإهاب بالجِلْدِ غيرِ المدبوغ أَوْلىٰ)، ما المسائل الأصولية التي تؤثّرُ فيما سبَقَ مع ربطِها بنصِّ المحوامع ؟





# نص جمع الجـوامع

لل وَالحَدُّ وَالمَحْدُودُ، وَنَحْوُ: «حَسَنُّ بَسَنُّ».. غَيْرُ مُتَرَادِفَيْنِ، عَلَىٰ الأَصَحِّ. للهِ وَالحَقُّ إِفَادَةُ التَّابِعِ التَّقْوِيَةَ.

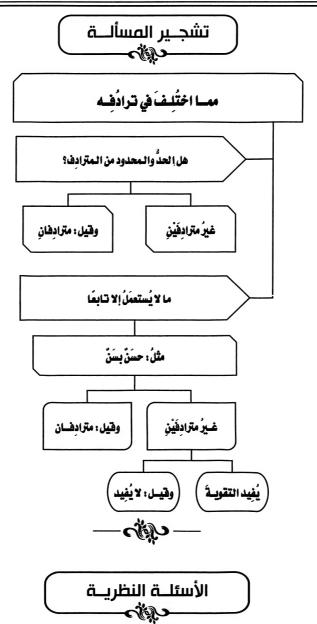
### —*იწა*−

## نص الكوكب الساطع

وَلَيْسَ مِنْهُ -فِي الْأَصَحِّ - الحَدُّمَعْ مَحْدُودِهِ. وَالِاسْمُ وَالجَائِي تَبَعْ. وَلَيْسَمُ وَالجَائِي تَبَعْ. وَالحَدُّقُ: أَنَّ تَابِعًا يُفِيدُ تَقْوِيَةً، وَفَاقَهُ التَّأْكِيدُ.

### —*იწა*—





۱۸۷. هل الحدُّ والمحدود مترادِفان؟ ۱۸۸. هل قولُهم: (حسَنٌ بسَنٌ) ترادُفٌ؟ وماذا يُفيد؟ — دياله —

### التصارين والتطبيقات

### [٢٧٢] هل الألفاظ الآتية مترادفة "?:

- (الصوم) مع (الإمساك بنيَّةٍ عن المفطِرات، مِن طلوع الفجرِ إلى غروب الشمس).
  - (خرابٌ يبابٌ).
  - ٣. (الحيوان الناطق) مع (الإنسان).
  - ٤. (الإحسان) مع: «أن تعبُدُ الله كأنك تراه، فإن لم تكُنْ تراه، فإنه يراك».
    - ه. (شيطانٌ لَيْطانٌ).
      - ٦. (جائعٌ نائعٌ).
    - ٧. (الطارق) مع ﴿ ٱلنَّجْمُ ٱلنَّاقِبُ ﴾.
      - ٨. (حسَنٌ بسَنٌ).
    - ٩. (الحبُّ ) مع (قصد مكَّة ، في زمن مخصوص، لأفعال مخصوصة).
      - ١٠. (عطشانُ نَطْشانُ).





# نص جمع الجــوامع

لل وَوُقُوعُ كُلِّ مِنَ الرَّدِيفَيْنِ مَكَانَ الآخَرِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَبُّدٌ بِلَفْظِهِ؛ خِلَافًا لِلْإِمَامِ مُطْلَقًا، وَلِلْبَيْضَاوِيِّ وَالهِنْدِيِّ إِذَا كَانَا مِنْ لُغَتَيْنِ.

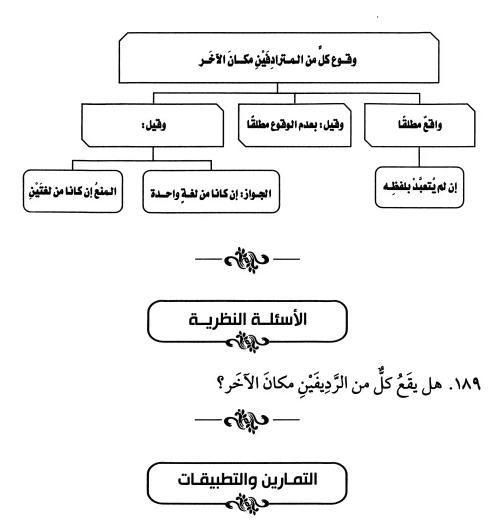
### —*പ്ലാ*—

## نص الكوكب الساطع

وَالمُرْ تَضَىٰ: تَعَاقُبُ الرِّدْفَيْنِ مِنْ لُغَةٍ يَكُونُ أَوْ ثِنْتَيْنِ مِنْ لُغَةٍ يَكُونُ أَوْ ثِنْتَيْنِ إِنْ لَمَ مَا يَكُونُ الْمَنْعُ إِذَا تَعَدَّدَا.



### تشجير المسألـــة



[٢٧٣] يقومُ مقامَ (لا إله إلا اللهُ) في صحةِ الدخول في الإسلام بها: (لا إله غيرُ الله)، (لا إله سوى الله)، ربَطَ الإسنويُّ هذه المسألةَ بمسألةٍ أصولية، فما هي؟



[٢٧٤] هل يُمكِنُ أن تضَعَ كلمة: (القمح) مكانَ كلمة: (البُرِّ) في الأمثلة الآتية، (ثم ما المسألة الأصولية المتعلِّقة بهذا؟):

- ١. البرُّ طعامٌ.
- ٢. أكَلتُ البُرَّ.
- ٣. «البُرُّ بالبُرِّ رِبًا، إلا هاءَ وهاءَ».
  - ٤. البُرُّ لذيذ.
  - ٥. البُرُّ يُصنَعُ منه الخُبزُ.





# نص جمع الجوامع

#### مَسْأَلَـةُ

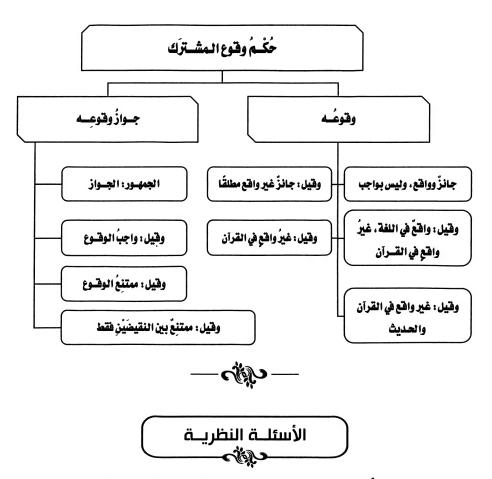
لله المُشْتَرَكُ وَاقِعٌ، خِلَافًا لِثَعْلَبٍ وَالأَبْهَرِيِّ وَالبَلْخِيِّ مُطْلَقًا، وَلِقَوْمٍ: فِي القُرْآنِ، قِيلَ: وَالحَدِيثِ، وَقِيلَ: مُمْتَنِعٌ، وَقَالَ الإِمَامُ: مُمْتَنِعٌ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ فَقَطْ.

### 

### نص الكوكب الساطع

ذُو الإشْتِرَاكِ وَاقِعٌ فِي الأَظْهَرِ وَقَدْ نَفَاهُ ثَعْلَبٌ وَالأَبْهَرِيْ، وَقَدْ نَفَاهُ ثَعْلَبٌ وَالأَبْهَرِيْ، وَفِي حَدِيثِ المُصْطَفَىٰ وَفِي حَدِيثِ المُصْطَفَىٰ وَقِيلَ: بَلْ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ مُنِعْ وَقِيلَ: بَلْ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ مُنِعْ





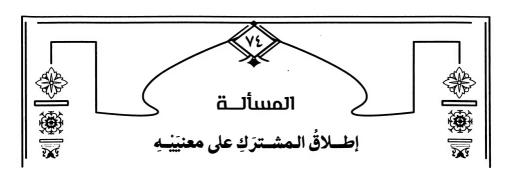
١٩٠. هل الاشتراكُ واقعٌ في اللغة والشرع؟ اذكُرِ الأقوالَ تفصيلًا.



# التمارين والتطبيقات

[٢٧٥] (قالوا: وما يُظنُّ مشتركًا: فهو إما حقيقةٌ ومجازٌ، أو متواطئ؛ كالعينِ حقيقةٌ في الباصرة، ومجازٌ في غيرها؛ كالذهب لصفائه، والشمس لضيائها، وكالقُرْءِ موضوعٌ للقَدْرِ المشتركِ بين الحيضِ والطُّهْرِ؛ وهو الجَمْعُ؛ مِن قرَأتُ الماءَ في الحوضِ؛ أي: جمَعْته فيه، والدمُ يجتمِعُ في زمنِ الطُّهْرِ في الجسد، وفي زمنِ الحيضِ في الرّحِم)، ما المسألة الأصولية التي بنوا عليها هذا؟ وما المرجَّحُ فيها؟





# نص جمع الجــوامع

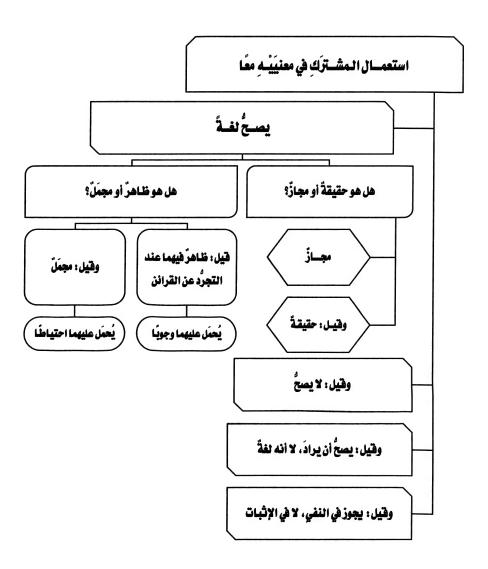
#### مَسْأَلَـةُ

للى يَصِحُّ إِطْلَاقُهُ عَلَىٰ مَعْنَيَيْهِ مَعًا مَجَازًا، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ وَالقَاضِي وَالمُعْتَزِلَةِ: حَقِيقَةً، زَادَ الشَّافِعِيُّ: وَظَاهِرٌ فِيهِمَا عِنْدَ التَّجَرُّدِ عَنِ القَرَائِنِ، فَيُحْمَلُ عَلَيْهِمَا، وَعَنِ القَاضِي: مُجْمَلٌ، وَلَكِنْ يُحْمَلُ احْتِيَاطًا، وَقَالَ أَبُو الحُسَيْنِ وَالغَزَّالِيُّ: يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ، لا أَنَّهُ لُغَةٌ، وَقِيلَ: يَجُوزُ فِي النَّفْي، لا الإِثْبَاتِ.

# نص الكوكب الساطع



# تشجير المسألـــة







#### 

١٩١. هل يصحُّ إطلاقُ المشتركِ على معنيَيْهِ؟ وهل يُحمَل عليهما؟ وهل يصحُّ أن يرادا به؟ اذكُرِ الخلافَ في المسألة، وبيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ عِيْنَ فيها.

### 

## 

[٢٧٦] هل يصحُّ أن تقولَ: (عندي عينٌ) وتريد الباصرة والجارية مثلًا، أو: (مَلْبُوسي الجَوْنُ) وتريد الأسودَ والأبيض، أو: (أقرأَتْ هند) وتريد حاضت وطهُرتْ؟ مع بيانِ المسألة الأصولية التي يَرجِعُ الجوابُ إليها؟

[۲۷۷] في فتح القدير للشَّوْكاني في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَنَتُ يَتَرَبَّصُنَكَ إِلَّمُ اللَّهُ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصُنَكَ إِلَى اللَّهُ وَالْمُطَلَّقَاتُ بَثَلاثَةِ أَطْهَارٍ، أَو بِلَّنْكِ عِلَيْهَا هَذَا القولَ؟ بثلاثِ حِيَضٍ، ولا مانعَ من ذلك)، ما المسألة الأصولية التي بنَى عليها هذا القولَ؟

[۲۷۸] في تفسير قوله تعالى: ﴿الزَّانِ لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانِي أَوْ مُشْرِكُ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾، قال الشِّنْقيطيُّ في أضواء البيان: (هذه الآيةُ الكريمة مِن أصعَبِ الآيات تحقيقًا؛ لأن حَمْلَ النكاحِ فيها على التزويجِ لا يلائِمُ ذِكْرَ المشرِكة والمشرِك، وحَمْلَ النكاحِ فيها على الوطءِ لا يلائِمُ الأحاديثَ الواردة المتعلِّقة بالآية، فإنها تعيِّنُ أن المرادَ بالنكاح في الآية: التزويجُ، ولا أعلَمُ مَخرَجًا واضحًا من الإشكال في هذه الآيةِ إلا مع بعضِ التشفو؛ وهو أن أصحَّ الأقوال عند الأصوليين ... فيجوز أن تقولَ: عدَا تعشَفِ؛ وهو أن أصحَّ الأقوال عند الأصوليين ... فيجوز أن تقولَ: عدَا

اللصوصُ البارحةَ على عينِ زيدٍ، وتعني بذلك أنهم عوَّروا عينَهُ الباصرةَ، وغوَّروا عينَهُ الباصرةَ، وغوَّروا عينَهُ الجاريةَ، وسرَقوا عينَهُ التي هي ذهبه أو فِضَّتُه)، من خلالِ المثال المذكور، ما المسألة الأصولية التي استشهَدَ بها؟

[٢٧٩] اختلَفَ المفسِّرون في معنىٰ (الإِلِّ) علىٰ أقوال؛ منها: القَرابة، والعهد، والحِلف، قال الشيخُ الأمينُ عَلَيُّ: (واختار كبيرُ المفسِّرين أبو جعفرِ بنُ جَرِيرٍ الطَّبَريُّ عَلَيُّ: أن هذه المعاني كلَّها يجب حَمْلُ (الإلِّل) عليها؛ لأنه شاملٌ للعهدِ، والقَرابة، والحِلْفِ؛ أي: لا يراعون فيكم عَهْدًا، ولا قَرابةً، ولا حِلْفًا، ولا يراعون الله فيكم)، وأشار الشيخُ الأمينُ إلىٰ أن هذا الاختيارَ مبنيُّ علىٰ مسألةٍ أصولية، فما هي؟

[٢٨٠] في مِفتاح الوصول: (ومثاله: ما احتَجَّ به الشافعيةُ على أن طلاقَ المُكرَهِ لا يَلزَمُ؛ وهو قوله ﷺ: «لا طلاقَ في إغلاقٍ»، والإغلاقُ في اللغة: الإكراه. فتقول الحنفيَّةُ: لفظُ الإغلاق مشترَكٌ بين الجنونِ والإكراه في اللغة؛ فلا يُحمَلُ على الإكراه إلا بقرينةٍ)، ما المسألة الأصولية التي ينبني عليها الخلافُ؟ وكيف يجيب الشافعيَّةُ؟





# نص جمع الجـوامع

للهُ وَالأَكْثَرُ أَنَّ جَمْعَهُ بِاعْتِبَارِ مَعْنَيَيْهِ إِنْ سَاغَ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ، — ديها — صيرة الم

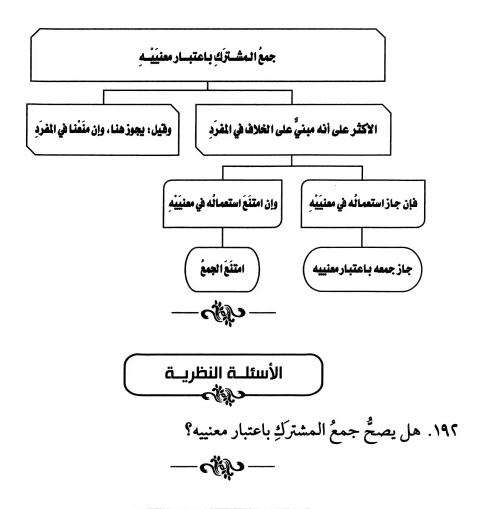
# 

وَقِيلَ: فِي الإِفْرَادِ لَا يَصِحُ، وَقِيلَ: فِي الإِثْبَاتِ. وَالأَصَحُّ - وَقِيلَ: فِي الإِثْبَاتِ. وَالأَصَحُّ - الجَمْعُ بِاعْتِبَارِ مَعْنَيْهِ - إِنْ سَوَّغُوهُ - قَدْ بُنِيْ عَلَيْهِ.

### —ഡ്ല്ഗ∙—



### تشجير المسألــة



# التمارين والتطبيقات

[٢٨١] هل يصحُّ أن يقولَ شخص: (عندي عيونٌ)، ويريد مثلًا: باصرتَيْنِ وجارية، أو باصرةً وجارية وذهَبًا؟



[٢٨٢] إذا قال الرجُلُ لزوجته: (أنتِ عليَّ كظَهْرِ أمي خمسةَ أشهُرٍ)، فهل يصحُّ أن نَحمِلَ كلامه على الظِّهار والإيلاء معًا، ونُعطِيَهُ الحُكْمَيْنِ جميعًا؟ مع ربطِ جوابك بالمسألة الأصولية.

[٢٨٣] قال تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾، والخيرُ يُطلَق على العمل الصالح؛ كقوله: ﴿فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ, ﴾، ويُطلَق على المال؛ كقوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ﴾، فهل يصحُّ حَمْلُ الآيةِ على المعنييْنِ، ويقال: يستحَبُّ مكاتَبةُ العبدِ إذا عُلِمَ كَسْبُهُ وأمانته؟ مع ربطِ الجواب بالمسألة الأصولية المناسبة.

[٢٨٤] إذا قال الرجُلُ لعبده: إذا رأيتَ عينًا فأنت حرُّ، فهل يَعتِقُ برؤيةِ أيِّ شيء يُطلَق عليه "عين"؟ مع ربطِ إجابتك بالمسألة الأصولية المناسبة.

[٢٨٥] إذا قال الواقفُ: (هذا وقفٌ على موالِيَّ)، وله مَوَالٍ مِن أعلى ومن أسفَلَ، فهل يُصرَف لهم جميعًا؟ مع ربطِ جوابك بالمسألة الأصولية المناسبة. [٢٨٦] قال الحريريُّ:

جادَ بالعَيْنِ حين أعمَى هواه قلبَه فانْتَى بلاعينَيْنِ عينَيْنِ في صحة هذا الاستعمال.





### نص جمع الجــوامع درائ

للى وَفِي الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ الخِلَافُ؛ خِلَافًا لِلْقَاضِي، وَمِنْ ثَمَّ عَمَّ نَحْوُ: «وَافْعَلُوا الخَيْرَ» الوَاجِب، وَمَنْ قَالَ: لِلْقَدْرِ المُشْتَرَكِ، الخَيْرَ» الوَاجِب، وَمَنْ قَالَ: لِلْقَدْرِ المُشْتَرَكِ،

### —*იწ*ეა—

# نص الكوكب الساطع

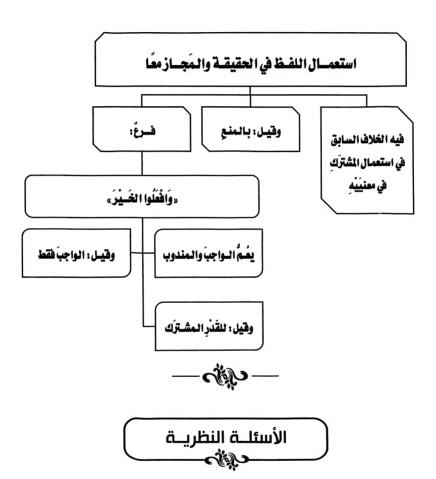
حَقِيقَةٍ وَضِدِّهَا فِيمَا اصْطُفِي؛ وَقِيلَ: المُشْتَرَكُ

وَالخُلْفُ يَجْرِي فِي المَجَازَيْنِ. وَفِي فَفِي العُمُومِ (وَافْعَلُوا الخَيْرَ) سَلَكْ،





# تشجـير المسألـــة



١٩٣. هل يُحمَل اللفظُ على حقيقتِهِ ومَجازه؟ مع ذِكْرِ المثال المتفرِّعِ على المسألة.



### 

[٢٨٧] جاء في فتح الباري لابن حجَرٍ: (قوله: بابُ مَن رأىٰ أن الله لم يوجِبِ السجودَ؛ أي: وحمَلَ الأمرَ في قوله: (اسجدوا) على النَّدْبِ، أو على أن المرادَ به سجودُ الصلاة، أو في الصلاة المكتوبة على الوجوب، وفي سجود التلاوة على النَّدُبُ)، حَمْلُ الأمرِ في قوله تعالى: (اسجدوا) على الوجوبِ في المكتوبة والنَّدْبِ في سجود التلاوة يندرِجُ تحت أيِّ مسألة أصولية؟

[٢٨٨] قال ابنُ السُّبْكي: (ومِن ثَمَّ عَمَّ نحوُ: «وَافْعَلُوا الْخَيْرَ» الواجبَ والمندوبَ؛ خلافًا لمَن خصَّه بالواجبِ، ومَن قال: للقَدْرِ المشتركِ)، ما المسألةُ الأصولية التي فرَّعَ عليها ابنُ السُّبْكي هذا المثالَ؟

[٢٨٩] قال ابن الجَوْزِيِّ في زاد المسير: (قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ﴾، قال قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمُ فِي اَلْكِتَنِ فِي يَتَنَمَى النِّسَاءِ ﴾، قال الزَّجَاجُ: موضعُ «ما» رفعٌ؛ المعنى: الله يُفتِيكم فيهنَّ، وما يتلى عليكم في الكتاب أيضًا يُفتِيكم فيهنَّ، قال الشيخُ الأمينُ: (إسنادُ الإفتاء إلى الله حقيقيُّ، وإسنادُهُ إلى ما يُتلَى مجازٌ عقليُّ عندهم؛ لأنه سببهُ وفيجوزُ جَمْعُهما)، ما المسألةُ الأصولية التي انبنى عليها تصحيحُ هذا التفسير؟

[٢٩٠] (جاء في الحديث: «الجارُ أَحَقُّ بشُفْعةِ جارِه»، ولما كان معنى الجارِ حقيقةً في المجاوِرِ، ومَجازًا في الشريك: حُمِلَ اللفظُ عليهما)، ما رأيُك في هذا الاستدلالِ من الناحية الأصولية؟



[٢٩١] قال المحلِّيُ في شرح جمع الجوامع: (حمَلَ الشافعيُّ الملامَسةَ في قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ لَكَمَسُنُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [النساء: ٤٣] على الجَسِّ باليدِ، والوَطْءِ)، ما المسألةُ الأصولية التي يستنِدُ إليها هذا الاستدلالُ؟

[ ٢٩٢] هل يصحُّ حملُ الصلاة في قوله تعالى: ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُم سُكَرَىٰ ﴾ [النساء: ٤٣] على الصلاةِ لقوله تعالى: ﴿ حَتَىٰ تَعْلَمُواْ مَا نَقُولُونَ ﴾ [النساء: ٤٣]، وعلى مواضعِها لقوله تعالى: ﴿ إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ [النساء: ٤٣]؟ مع بيانِ المسألة الأصولية التي يُبنَىٰ عليها هذا.

[٢٩٣] في بداية المجتهد لابن رُشْد: (واختلفوا أيضًا في فساد الاعتكاف بما دون الجِماع؛ من القُبْلةِ واللَّمْسِ؛ فرأى مالكُ أن جميع ذلك يُفسِد الاعتكاف وقال أبو حنيفة: ليس في المباشَرةِ فسادٌ، إلا أن يُنزِلَ. وللشافعيِّ قولانِ؛ أحدُهما: مثلُ قول أبي حنيفة. وسببُ اختلافهم: هل أحدُهما: مثلُ قول مالك، والثاني: مثلُ قول أبي حنيفة. وسببُ اختلافهم: هل الاسمُ المتردِّدُ بين الحقيقة والمَجاز له عمومٌ وخصوص؟ وهو أحدُ أنواع الاسم المشتركِ؛ فمَن ذهبَ إلىٰ أن له عمومًا، قال: إن المباشَرة في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُبَشِرُوهُ ثَ وَأَنتُمْ عَكِمُونَ فِي ٱلْمَسَابِدِ ﴿ [البقرة: ١٨٧] ينطلِقُ على الجماع، وما دون الجماع. ومَن لم يَرَ عمومًا -وهو الأشهَرُ الأكثر - قال: يدُلُّ إما على الجماع، وأما على ما دون الجماع، فإذا قلنا: إنه يدُلُّ على الجماع بإجماع، بطلَ أن يدُلُّ على الجماع، والمتجاز معلى أب على الجماع؛ لأن الاسمَ الواحد لا يدُلُّ على الحقيقة والمَجاز معًا. ومَن أجرى الإنزالَ بمنزلة الوقاع، فلأنه في معناه. ومَن خالَف، فلأنه لا ينطلِقُ عليه الاسمُ حقيقةً)، ما قولُ صاحبِ جمع الجوامع في المسألة فلأنه لا ينطلِقُ عليه الاسمُ حقيقةً)، ما قولُ صاحبِ جمع الجوامع في المسألة المشار إلى كونِها سبَبَ الخلاف؟

[ ٢٩٤] هل يصحُّ أن نقول: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمَّرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنْصَابُ وَٱلْأَنْلَمُ رِجْسُ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَنِ ﴾ يراد به الرِّجْسُ حقيقةً في الخمر، ومَجازًا في المَيسِر والأنصاب؟ مع الربطِ بأصولِ الفقه.

[٩٩٥] في مِفتاح الوصول: (ومثاله: ما احتَجَّ به بعضُ أصحاب أهل العلم على أن المدعوَّ إلى تحمُّلِ الشَّهادة تَلزَمُهُ الإجابةُ كالمدعوِّ بعد التحمُّلِ إلى الأداء؛ وذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ ﴾؛ فوجَبَ العمومُ في التحمُّلِ وذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ ﴾؛ فوجَبَ العمومُ في التحمُّلِ والأداء؛ فيقول الجمهورُ من العلماء: إنما الشاهدُ حقيقةٌ فيمَن تحمَّل، فأما من لم يَتحمَّل، فتسميةُ شاهدًا مجازٌ؛ باعتبارِ ما يؤُولُ إليه؛ كتسميةِ العصير حالَ عَصْرِهِ خمرًا)، فما جواب الأوَّلِينَ عن اعتراضِ الجمهور؟ وما المسألةُ الأصولية التي ينبني عليها؟





نص جمع الجوامع

لله وَكَذَا المَجَازَانِ.



نص الكوكب الساطع

وَالخُلْفُ يَجْرِي فِي المَجَازَيْنِ. وَفِي حَقِيقَةٍ وَضِدِّهَا فِيمَا اصْطُفِي؛





### تشجـير المسألـــة ــــــــدين،

### استعمال اللفظ في مَجازَيْـــهِ

يجري فيه الخلافُ في جواز استعمال المشترَكِ في معنييْهِ

### —*બંધુ*ો—

الأسئلــة النظريــة ــــــحين

١٩٤. هل يُحمَل اللفظُ على مَجازَيْهِ؟

### —√#}—

### التمارين والتطبيقات

[٢٩٦] حلَفَ رجُلٌ قائلًا: (واللهِ، لا أشتري هذا الطعام)، ثم اشتراه، وقال: قصدتُ بيميني: السَّوْم، والشراء بالوكيلِ دون الشراء بنفسي، فهل يصحُّ إطلاقُهُ هذا؟ مع التعليل، ورَدِّ المسألة إلىٰ قاعدتِها الأصولية.

[٢٩٧] قال شخصٌ: (والله، لأزُورَنَّ بحرًا)، وقصد زيارة كريم أو عالِم، فهل يَبَرُّ بزيارة أحدهما؟ وما المسألةُ الأصولية اللُّغَوية التي يُبنَىٰ عليها الحُكْمُ؟





### 

«الحَقِيقَةُ»: لَفْظٌ مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا وُضِعَ لَهُ ابْتِدَاءً.

للى وَهِيَ: لُغُوِيَّةٌ، وَعُرْفِيَّةٌ، وَشَرْعِيَّةٌ، وَوَقَعَ الأَوَّلَتَانِ، وَنَفَى قَوْمٌ إِمْكَانَ الشَّرْعِيَّةِ، وَالقَاضِي وَابْنُ القُشَيْرِيِّ وُقُوعَهَا، وَقَالَ قَوْمٌ: وَقَعَتْ مُطْلَقًا، وَقَوْمٌ: إِلَّا الإِيمَانَ، وَتَوَقَّفَ القَاضِي وَابْنُ القُشَيْرِيِّ وَقَعْتُ مُطْلَقًا، وَقَوْمٌ: إِلَّا الإِيمَانَ، وَتَوَقَّفَ الآمِدِيُّ، وَالمُخْتَارُ - وِفَاقًا لِأَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيِّ وَالإِمَامَيْنِ وَابْنِ الحَاجِبِ: وُقُوعُ الفَّرْعِيَّةِ، لا الدِّينِيَّةِ.

### —*Վ*ტ—

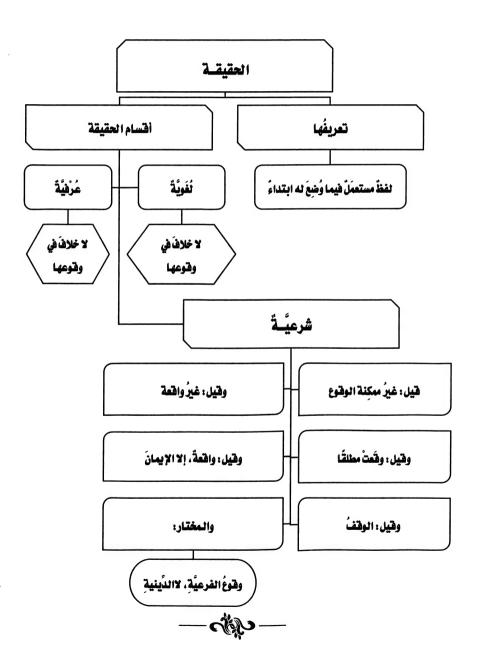
### 

الأوَّلُ: الكلِمَةُ المُسْتَعْمَلَهُ فِي لَغَةٍ تَكُونُ، أَوْ عُرْفِيَّهُ فِي لُغَةٍ تَكُونُ، أَوْ عُرْفِيَّهُ وَالأُولَيَانِ وَقَعَا؛ وَقَدْ نَفَى وَالأُولَيَانِ وَقَعَا؛ وَقَدْ نَفَى وَقَدْ نَفَى وَقَدْ نَفَى الْأُولَةِ مَا الْإِمْكَانَ لِلشَّرْعِيَّةُ، وَقَدْمُ الإِمْكَانَ لِلشَّرْعِيَّةُ، وَقَدْمُ أَلْمُخْتَارُ لَا الفُرُوعَا، وَقَدْمُ أَلْمُخْتَارُ لَا الفُرُوعَا، وَقِيلًا لَا الإِيمَانُ، وَالتَّوَقُّفُ وَعَا، وَقِيلًا لَا الإِيمَانُ، وَالتَّوَقُّفُ

فِيمَا -اصْطِلَاحًا-أَوَّلَا تُوضَعُ لَهُ. عُمُومًا أَوْ خُصُوصًا، أَوْ شَرْعِيَّهُ. عُرْفِيَّةً تَعُسمُّ قَوْمٌ حُنَفَا. وَقَوْمٌ الوُقُسوعَ، وَالدِّينِيَّةً-وَذُو اعْتِرَالٍ أَطْلَقَ الوُقُوعَا، لِلسَّيْفِ. وَالشَّرْعِيُّ: مَا لَا يُعْرَفُ-



# تشجير المسألـــة





### الأسئلــة النظريــة ـــــحين

١٩٥. ما الحقيقة؟ وما أنواعها؟ وما الممكِنُ والواقع من هذه الأنواع؟ اذكر الخلاف في المسألة، مع بيان ترجيح المصنّفِ على الله المسألة،

### 

### التمارين والتطبيقات ـــــــدين

### [٢٩٨] بيِّنْ نوعَ الحقيقة فيما يأتي:

- الصلاة في حديث: «إذا دُعِيَ أحدُكم، فليُحِبْ، فإن كان صائمًا، فليُصلِّ، وإن كان مفطِرًا، فليَطعَمْ».
- الصلاة في قوله تعالىٰ: ﴿ يَكَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوْةِ
   فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾.
  - ٣. الفاعل في قولِ النُّحاة: (مات زيدٌ) زيدٌ فاعل.
  - ٤. الصيام في قوله تعالى: ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيامُ ﴾.
    - ٥. السيَّارةُ في قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَآءَتْ سَيَّارَةُ ﴾.
  - ٦. السيَّارةُ في قول البائع في مَعرض السيَّارات: (بِعْتُك السيَّارةَ).

[٢٩٩] في تفسير الماورُديِّ: (﴿ وَٱلصَّنَهِمِينَ وَٱلصَّنَهِمَاتِ ﴾ فيه وجهانِ؟ أحدهما: الإمساكُ عن المعاصي والقبائح. الثاني: عن الطعام والشراب؛ وهو: الصومُ الشرعيُّ)، بيِّنْ نوعَ اللفظ من جهة كونِهِ حقيقةً أو مَجازًا، مع بيان نوعِ الحقيقة إن كانت في كلا التفسيرَيْن.



# نص جمع الجــوامع

للهِ وَمَعْنَىٰ الشَّرْعِيِّ: مَا لَمْ يُسْتَقَدِ اسْمُهُ إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَىٰ المَنْدُوبِ وَالمُبَاحِ.

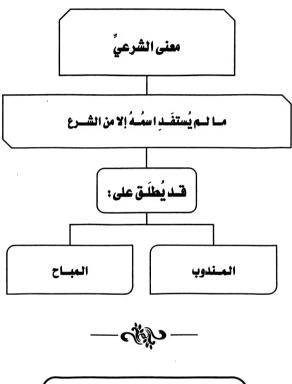
### —*ი*ქეს—

# نص الكوكب الساطع

وَقِيلَ: لَا الإِيمَانُ، وَالتَّوَقُّفُ لِلسَّيْفِ. وَالشَّرْعِيُّ: مَا لَا يُعْرَفُ لِلسَّيْفِ. وَالشَّرْعِيُّ: مَا لَا يُعْرَفُ إِللَّا مِنَ الشَّرْعِ السُمُهُ. وَيُطْلَقُ لِلنَّدْبِ وَالمُبَاحِ. ثُمَّ المُطْلَقُ لِلنَّدْبِ وَالمُبَاحِ. ثُمَّ المُطْلَقُ



# 



# الأسئلــة النظريــة

١٩٦. ما المسمئ الذي تصدُقُ عليه الحقيقةُ الشرعية؟
 ١٩٧. هل يُطلَق (الشرعيُّ) على المندوب والمباح؟
 حراثات —



# التمارين والتطبيقات

### [٣٠٠] ما المرادُ بإطلاق لفظة (المشروع) فيما يأتي:

- ١. السَّلَمُ مشروعٌ بدليل السُّنَّة والإجماع.
- ٢. قول القاضي الحُسَين: لو صلَّىٰ التراويحَ أربعًا بتسليمةٍ، لم تصحَّ؛
   لأنه خلافُ المشروع.
  - ٣. صلاة الكسوف تُشرَعُ فيها الجماعةُ.
    - ٤. بيعُ المجهولِ غيرُ مشروع.





# نص جمع الجــوامع

«المَجَازُ»: اللَّفْظُ المُسْتَعْمَلُ بِوَضْعِ ثَانٍ لِعَلَاقَةٍ.

لل فَعُلِمَ وُجُوبُ سَبْقِ الوَضْعِ؛ وَهُوَ اتَّفَاقُ ، لا الاستِعْمَالِ؛ وَهُوَ المُخْتَارُ، قِيلَ: مُطْلَقًا، وَالأَصَحُّ: لِمَا عَدَا المَصْدَرَ.

### —ഡ്യം—

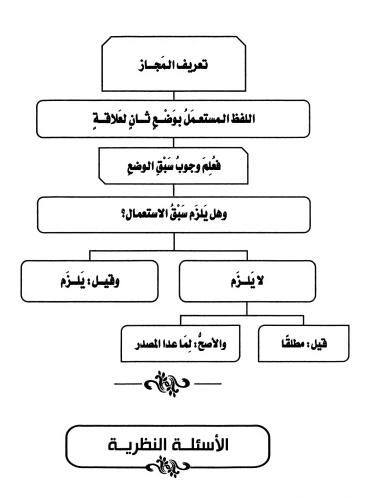
# نص الكوكب الساطع

إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ اسْمُهُ. وَيُطْلَقُ لِلنَّدْبِ وَالمُبَاحِ. ثُمَّ المُطْلَقُ بِالوَضْعِ ثَانِيًا مَجَازُ لِاعْتِلَاقْ؛ فَسَبْقُ وَضْعٍ وَاجِبٌ، وَهْ وَاتِّفَاقْ. وَسَبْقُ الإسْتِعْمَالِ - فِي المُسْتَظْهَرِ - لَيْسَ بِوَاجِبٍ سِوَىٰ فِي المَصْدَرِ.

—*₩* 







١٩٨. ما المَجاز؟

١٩٩. هـل يجب في المَجاز سَبْقُ الوضعِ والاستعمال؟ اذكر الخلافَ في المسألة، مع بيانِ ما رجَّحه المصنِّفُ عِينَهُ.





### 

[٣٠١] ميِّز الحقيقة من المَجاز فيما يأتي:

- ١. ﴿ وَسُئِلِ ٱلْقَرْبِيَةَ ﴾.
- ﴿ وَإِذْ قُلْنَا آدْخُلُواْ هَندِهِ آلْقَرْئَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِنْتُمْ رَغَدًا ﴾.
  - ٣. ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَــَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾.
  - ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَاذِهِ أَلْقَرْئَةِ ٱلظَّالِرِ أَهْلُهَا ﴾.
- ٥. ﴿ وَبَشِرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَكِمِلُوا ٱلصَّلِحَاتِ أَنَّ لَمُمْ جَنَّتٍ تَجْرِى مِن تَعْتِهَا أَلْكَمْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ الللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْكُولِ اللّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُوا عَلَيْ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْكُوالِمُ اللّهُ عَلَيْ عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا اللّهُ عَل عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُولِمِ الللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُوالْمُ اللّهُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُواللّهُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَي
- ٦. «فعليكم بسُنتي، وسُنة الخلفاء الراشدين المَهْديِّينَ؛ عَضُوا عليها بالنواجِذِ».
- ٧. عن عِمْرانَ بن حُصَينِ: أن رجُلًا عَضَّ يدَرجُلِ، فنزَعَ يدَهُ من فمِه، فوقعت ثَنِيَّتاه، فاختصموا إلى النبيِّ هُ ، فقال: «يَعَضُّ أحدُكم أخاه كما يَعَضُّ الفحلُ؟! لا دِيَةَ لك».
  - ٨. ﴿ وَإِذَا خَلَوًا عَضُوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ ﴾.
  - ٩. ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُتَعِدًا ﴾.
- [٣٠٢] قوله ﷺ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِرَ ﴾ [المدثر: ٤]، هل ذلك محمولٌ على الحقيقةِ أو محمول على الحقيقةِ أو محمول على المَجاز؟ وهل لذلك أثرٌ فِقْهيٌّ؟





# نص جمع الجوامع

ك وَهُوَ وَاقِعٌ؛ خِلَافًا لِلْأُسْتَاذِ وَالفَارِسِيِّ مُطْلَقًا، وَلِلظَّاهِرِيَّةِ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

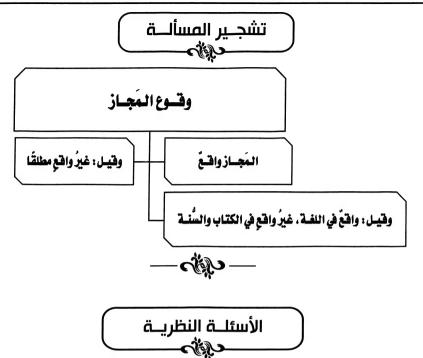
### -- Mys---

نص الكوكب الساطع

وَقَدْ نَفَى وُقُوعَهُ أُولُو فِطَنْ وَآخَرُونَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَد.







٠٠٠. هل المَجاز واقعٌ؟ اذكُرِ الخلافَ في المسألةِ، مع نسبة كلِّ قولٍ إلى قائله، وما الذي رجَّحه المصنِّفُ على الله فيها.





لا يوجد.





# نص جمع الجــوامع

لله وَإِنَّمَا يُعْدَلُ إِلَيْهِ: لِثِقَلِ الحَقِيقَةِ، أَوْ بَشَاعَتِهَا، أَوْ جَهْلِهَا، أَوْ بَلَاغَتِهِ، أَوْ شُهْرَتِهِ، أَوْ عَيْرِ ذَلِكَ.

### --¢\$>--

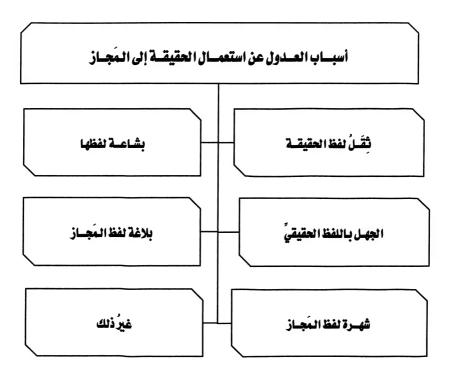
# نص الكوكب الساطع

وَإِنَّمَا يُصِوْثِرُهُ: لِثِقْلِهَا، أَوْ لِبَشَاعَةٍ بِهَا، أَوْ جَهْلِهَا، أَوْ جَهْلِهَا، أَوْ جَهْلِهَا، أَوْ جَهْلِهَا، أَوْ شَهْرَةِ المَجَازِ، أَوْ بَلَاغَتِهُ، أَوْ غَيْرِ ذَا كَالسَّجْع، أَوْ قَافِيَتِهُ.

### --



# تشجــير المسألــة





الأسئلــة النظريــة

٢٠١. ما أسباب العدول إلى المَجاز؟

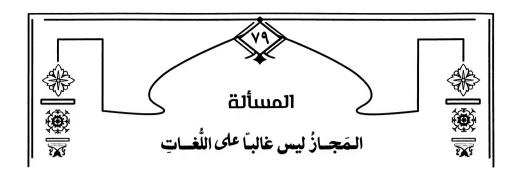


### 

### [٣٠٣] ما سببُ العدول إلى المَجاز في الأمثلة الآتية:

- العدول عن التعبير بـ (الخِراءة) إلى: (الغائط).
- التعبير بالسِّراج المنير في قوله: ﴿ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مَنْ مِنْ مِلْ
   مُنْ مِرًا ﴾.
  - ٣. العدول عن تسمية الداهية (خَنْفَقِيق) إلى تسميتِه بـ (الموت).
- ٤. ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَكَةً مِّنْ أَشُرِ ٱلرَّسُولِ ﴾: فهذا مجازٌ، عُدِلَ به عن: مِن أثر حافر فرَسِ الرسول.
  - ٥. ﴿مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَ ﴾ ﴿لَامَسْنُمُ ٱلنِّسَاءَ ﴾: عُدِلَ به عن (جامَعْتُم).
    - 7. ﴿ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَتِّي ﴾.
    - ٧. ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ﴾.
      - ٨. ﴿ وَأَشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ سَكَنْبًا ﴾.
- ٩. (أصبح): فإنها تُطلَق بمعنى صار دون أن يراد بها الدخول في الصباح.
- ١٠. وقوله: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾: فأصلُ الوِرْدِ للماءِ، ثم استُعمِلَ مَجازًا في كلِّ ورود.
- ١١. وقوله: ﴿ الْبَأْسَاءُ ﴾: أصلُ البأسِ الحربُ، ثم استُعمِلتْ في كلِّ شدَّة.





# نص جمع الجـوامع

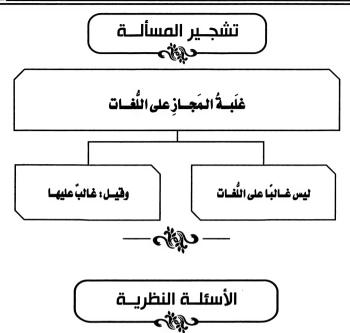
لل وَلَيْسَ غَالِبًا عَلَىٰ اللُّغَاتِ؛ خِلَافًا لِابْنِ جِنِّي.

نص الكوكب الساطع ــــــــدين

وَلَـيْسَ غَالِبًا عَلَـى اللُّغَـاتِ، وَنَجْلُ جِنِّيْ قَالَ بِالإِثْبَاتِ.







٢٠٢. هل المَجاز غالبٌ على اللغات؟ اذكر الخلافَ في المسألة.

### —*იწ*ე∙—

# التصارين والتطبيقات

[٣٠٤] قال بعضُهم: قولنا: (قام زيدٌ): مجازٌ؛ لأنه مفيدٌ للمصدرِ، وهو جنسٌ يتناوَلُ جميعَ أفراد القيام، وهو غيرُ مرادٍ بالضرورة، وقولنا: (ضربت زيدًا): مجازٌ من جهة أخرى، فإنك إنما ضرَبتَ بعضَهُ لا كلَّه، إلى أيِّ مسألةٍ أصولية يَرجِعُ هذا الكلامُ؟





نص جمع الجــوامع

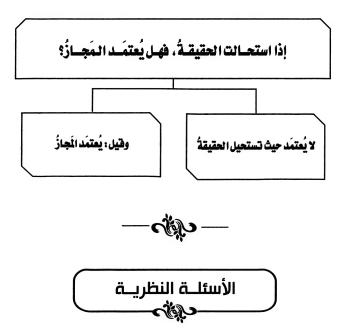
وَلا مُعْتَمَدًا حَيْثُ تَسْتَحِيلُ الحَقِيقَةُ؛ خِلافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

نص الكوكب الساطع

وَلَا إِذَا الْحَقِيقَ ـــ أُ اسْـــ تَحَالَتِ مُعْتَمَـدًا، وَخَالَفَ ابْـنُ ثَابِـتِ



# تشجـير المسألـــة



٢٠٣. هل يُعتمَد المَجازُ حيث استحالت الحقيقةُ؟ ومَن المخالِفُ في المسألة؟
 --- دين المحالِفُ في المسألة؟



[٣٠٥] قال السيِّدُ لعبدِهِ: (أنت ابني)، وتبيَّنَ أنَّ العبدَ أكبَرُ سنَّا من السيِّدِ، فهل نحمِلُ كلامَهُ على الحقيقة مع استحالتِها؛ فيكونَ كَذِبًا ولَغْوًا، أم نجعله مجازًا على لازمِ البُنوَّةِ؛ وهو العِتق؟ مع بيان المسألة الأصولية التي يَتفرَّعُ منها الحُكْمُ على هذا الفرع.



[٣٠٦] قال الرجُلُ لزوجتِه: (أنتِ أختي)، وتبيَّنَ أنها أكبَرُ من أمَّه وأبيه، فيتعذَّرُ أن تكونَ أختَهُ من النَّسب، فهل نَحمِلُهُ على الحقيقةِ ويكونُ لَغْوًا وكَذِبًا، أم نحمِلُه على الحقيقةِ ولكونُ لَغْوًا وكَذِبًا، أم نحمِلُه على المَجازِ أنها أختُهُ من الرَّضاع؛ فينفسِخَ النكاح؟ مع بيان المسألة الأصولية التي يَتفرَّعُ منها الحُكْمُ على هذا الفرع.

[٣٠٧] سُئِلَ رجُلٌ: (ألك امرأةٌ؟)، فقال: لا، ثم تبيَّنَ أن له امرأةً، فهل نَحمِلُ كلامَهُ على المَجازِ ونَجعَله لفظَ كلامَهُ على المَجازِ ونَجعَله لفظَ طلاقٍ؛ فتُطلَّقَ؟ مع بيان المسألة الأصولية التي يَتفرَّعُ منها الحُكْمُ على هذا الفرع.





نص جمع الجـوامع

لا وَهُوَ وَالنَّقْلُ خِلَافُ الأَصْلِ،

—*₩* 

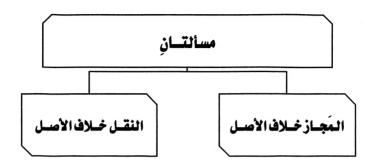
نص الكوكب الساطع

وَهْوَ مَعَ النَّقْلِ يُنَاوِي الْأَصْلَا. وَمِنْهُمَا التَّخْصِيصُ جَزْمًا أَوْلَى،





# تشجـير المسألــة



### 

### الأسئلـــة النظريـــة ـــــــحين

٢٠٤. هل المَجازُ خلافُ الأصل أو على وَفْقِه؟
 ٢٠٥. هل النقلُ خلافُ الأصل أو على وَفْقِه؟

### 

# التمارين والتطبيقات

[٣٠٨] في مِفتاح الوصول: (ومثاله: ما احتَجَّ به الجمهورُ من الأصوليِّينَ على أن أمرَ النبيِّ على محمولٌ على الوجوب، وهو قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِنْ نَةُ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابُ أَلِيدُ ﴾.

فيقول المخالِفُ: يحتمل أن يرادَ بأمرِهِ: الأمرُ القوليُّ، ويحتمل أن يراد به: الشأنُ والفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا آمُنُ فِرْعَوْكَ بِرَشِيدٍ ﴾، وإذا صحَّ إطلاقُ لفظِ الأمر على غير القولِ المخصوص –والأصلُ في الإطلاق: الحقيقةُ –: لَزِمَ اشتراكُ لفظِ الأمر بين المعنيَيْنِ، ومع الاشتراكِ يبطُلُ الاستدلال.

فيقول الجمهور: الأصلُ في الألفاظ: الانفرادُ، لا الاشتراكُ؛ فوجَبَ انفرادُ لفظِ الأمر بأحدِ المعنى الآخرِ لفظِ الأمر بأحدِ المعنى إلوضع، وأن تكونَ دَلالتُهُ على المعنى الآخرِ بالمَجاز، وقد أجمَعْنا على أنه حقيقةٌ في القول؛ فوجَبَ كونُهُ مَجازًا في الفعل، وقد تقدَّمَ أن اللفظ يجب حَمْلُهُ على حقيقتِهِ دون مَجازِه).

ما الأولى من الاحتمالين؛ حَمْلُهُ على الاشتراكِ أم على المَجازِ من حيث الأصل؟

[٣٠٩] اختلَفَ العلماء في الرِّجْسِ في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَثَرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَضَابُ وَٱلْأَضَابُ وَٱلْأَنْصَابُ وَٱلْأَنْصَابُ وَالْأَنْصَابُ مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطُنِ ﴾، بين أن تُحمَلَ الرِّجْسُ على النَّجَسِ الحقيقيِّ أو المَحازيِّ، واختلَفوا -بِناءً عليه- في نجاسة الخمرِ؛ فأيُّ القولَيْنِ هو المتمسِّكُ بالأصل؟

[٣١٠] حديثُ: «المتبايعانِ بالخيار ما لم يفترِقا»، قيل: إن إطلاقَ المتبايعَيْنِ هنا مَحازٌ، وإنما المراد بذلك المتساوِمان، العَلاقةُ بين الحقيقة والمَجاز هنا من أيّ العَلاقات؟





### نص جمع الجوامع

اللهِ وَأَوْلَىٰ مِنَ الاِشْتِرَاكِ، قِيلَ: وَمِنَ الإِضْمَارِ، وَالتَّخْصِيصُ أَوْلَىٰ مِنْهُمَا.

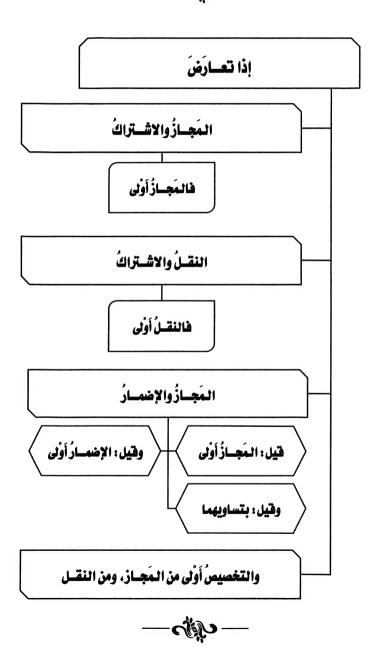
#### —*ঝ্টা*>—

#### 

وَهْوَ مَعَ النَّقْلِ يُنَاوِي الأَصْلَا. وَمِنْهُمَا التَّخْصِيصُ جَزْمًا أَوْلَىٰ وَهِنْهُمَا التَّخْصِيصُ جَزْمًا أَوْلَىٰ وَبَعْدَهُ المَّخَارُ مَا أَوْلَىٰ سَاوَاهُ -فَهْوَ الثَّالِثُ المُخْتَارُ -، وَبَعْدَهُ المُخَارُ المُخَارُ المُخَارُ المُخَارُ المُخَارُ لِعَلَاقَةٍ تُومْ: فَالأَشْرَاكُ. ثُمْ يَا أَتِي المَجَازُ لِعَلَاقَةٍ تُومْ:



## تشجـير المسألــة



#### 

٢٠٦. رتّب الاحتمالات الآتية في الأولوية: (المَجاز، النقل، الاشتراك، الإضمار، التخصيص).

### — درين والتطبيقات التمارين والتطبيقات

લોંગ્રેડ

[٣١١] (النكاح حقيقةٌ في العقد، مَجازٌ في الوطء، وقيل: العكس، وقيل: مشتركٌ بينهما)، من جهةِ التقعيد هل الأولى جَعْلُهُ مشتركًا أم حقيقةً ومجازًا؟

[٣١٢] إذا قال السيِّدُ لعبدِه الذي يولَدُ مِثلُهُ لمثلِهِ -المشهورُ النَّسَبِ من غيرِه-: (هذا ابني)، ثم مات السيِّدُ، فهل نفسِّرُ لفظَهُ بأنه: عَتِيقٌ؛ تعبيرًا عن اللازمِ بالملزوم؛ فيَعتِقَ، أو نفسِّرُهُ بأنه أراد: (مثل ابني في الشفَقةِ عليه)، مع بيان المسألةِ الأصولية التي تُبنَىٰ عليها؟

[٣١٣] قال المحلِّيُ: (قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَوَا﴾ متردِّدٌ بين احتمالَيْنِ: فقال الحنفيُّ: أي أَخْذَهُ؛ وهو: الزيادةُ في بيع درهم بدرهمَيْنِ مثلًا، فإذا أُسقِطتْ، صحَّ البيعُ، وارتفَعَ الإثمُ، وقال غيره: نُقِلَ الرِّبا شرعًا إلى العقدِ، فهو فاسدٌ، وإن أُسقِطتِ الزيادةُ في الصورةِ المذكورة مثلًا، والإثمُ فيها باقٍ)، من جهةِ التقعيد: أيُّ الاحتمالَيْنِ أرجَحُ؟

[٣١٤] في شرح المحلِّي: (في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذَكِّرِ اَسَّمُ اللّهِ عَلَيْهِ ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُتلفَّظُ بالتسمية عند ذَبْحِهِ، عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١٢١]، يقول الحنَفيُّ: أي مما لم يُتلفَّظُ بالتسمية عند ذَبْحِهِ، وقال غيرُه: أي مما لم يُذبَحْ تعبيرًا عن الذَّبْح بما يقارنه غالبًا من التسمية، فلا تَحِلُّ ذبيحةُ المتعمِّدِ لتركِها على الأول دون الثاني)، ما المرجَّحُ بينهما؟ وما القاعدة التي يرجَّحُ بها؟

[٣١٥] (قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فقيل: هو المبادَلةُ مطلَقًا، وخُصَّ منه الفاسدُ؛ لعدَم حِلِّه، وقيل: نُقِلَ شرعًا إلى المستجمِعِ لشروط الصحةِ)، فما شُكَّ في استجماعِهِ للشروط هل يَحِلُّ ويصحُّ؟ وما سببُ الترجيح؟

[٣١٦] تأمَّل في كلام جمع الجوامع، ثم رتِّبِ الدَّلالاتِ الآتيةَ عند التعارض:

- ١. الاشتراك.
- ٢. الإضمار.
- ٣. الحقيقة.
  - ٤. النقل.
- ٥. التخصيص.
  - ٦. النَّسْخ.

[٣١٧] في مِفتاح الوصول: (مثاله: ما احتَجَّ به بعضُ أصحابنا على حرمةِ أكل السِّباع؛ وهو قوله في: «أكلُ كلِّ ذي نابٍ من السِّباع: حرامٌ»، فيقولُ مَن يخالِفُ من أصحابنا: إنما أراد في ما أكلته السِّباع، لا أن السِّباع لا تؤكلُ، ويكونُ الحديث مطابِقًا لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَكُلُ السَّبُعُ إِلَا مَا ذَكَيْنُمُ ﴾.

والجوابُ عند اللَّوَّلِينَ: أنَّا إذا حمَلْنا الكلامَ على ما يوافِقُ الآيةَ، يَلزَمُ الإضمارُ والحذف، فكأنه قال: مأكولُ كلِّ ذي نابٍ من السِّباع حرامٌ؛ فلا يكونُ الكلامُ في الحديث مستقلًا).

أيُّ الاحتماليْنِ أرجَحُ من حيث الأصلُ، مع الاستشهادِ بالمسألة الأصولية المرجِّحة؟





## نص جمع الجــوامع

لله وَقَدْ يَكُونُ بِالشَّكْلِ، أَوْ صِفَةٍ ظَاهِرَةٍ، أَوْ بِاعْتِبَارِ مَا يَكُونُ، قَطْعًا، أَوْ ظَنَّا، لا احْتِمَالاً، وَبِالضِّدِّ، وَالمُجَاوَرَةِ، وَالزِّبَادَةِ، وَالنُّقْصَانِ، وَالسَّبَبِ للمُسَبَّبِ، وَالكُلِّ لِلْبَعْضِ، وَالمُتَعَلِّقِ لِلْمُتَعَلِّقِ، وَبِالعُكُوسِ، وَمَا بِالفِعْلِ عَلَىٰ مَا بِالقُوَّةِ.

### 

### نص الكوكب الساطع

يَاْتِي المَجَازُ لِعَلَاقَةٍ تُوَمَّهُ أَوْ بِاعْتِبَارِ مَا يَكُونُ قَطْعَا وَالكُلِّ أَيْ: لِبَعْضِهِ، وَالسَّبِ، وَالخُلِّ أَيْ: لِبَعْضِهِ، وَالسَّبِ،



#### 





#### الأسئلــة النظريــة ـــــحين

٢٠٧. عَدِّدْ أَنواعَ المَجاز من حيث العَلاقةُ، ثم اذكُرْ مثالًا لكلِّ نوع.



#### 

#### [٣١٨] بيِّنْ عَلاقةَ المَجازِ فيما يأتى:

- ١. تسمية شخص غزَالًا للشَّبَهِ في الصورة الظاهرة.
  - ٢. الأسد للرجُل الشجاع.
  - ٣. قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتُ ﴾.
    - ٤. ﴿إِنِّي أَرْسِنِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾.
      - ٥. المَفازةُ للبَرِّيَّةِ المُهلِكة.
- ٦. الرَّاوية لظَرْفِ الماء المعروفِ؛ تسميةً له باسم ما يَحمِلُه؛ من جمَل، أو بَغْل، أو حِمار.
  - ٧. ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ
  - ٨. ﴿ وَسْتَلِ ٱلْقَرْبِيَةَ ﴾؛ أي: أهلها.
    - ٩. للأميريدٌ؛ أي: قدرةٌ.
  - ١٠. يَجعَلون أصابعَهم في آذانِهم؛ أي: أنامِلَهم.
    - ١١. نحو: ﴿ هَاذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾؛ أي: مخلوقُهُ.

١٢. ورجُلٌ عَدْلٌ؛ أي: عادلٌ.

١٣. الموتُ للمرَضِ الشديد.

١٤. فلانٌ يَملِكُ ألفَ رأسٍ من الغنَمِ؟

١٥. نحو: ﴿ بِأَيتِكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾؛ أي: الفتنة.

١٦. وقُمْ قائمًا؛ أي: قيامًا.

١٧. المُسكِرُ للخمرِ في الدَّنِّ.

[٣١٩] قوله على نكاحِه، ولا يبيعُ أحدُكم على بيعِ أخيه، ولا يَنكِحُ على نكاحِه»، قيل: إن المرادَ بالبيعِ السَّوْمُ، وبالنكاح الخِطْبةُ، ما نوع العَلاقة بين الحقيقة والمَجاز هنا؟





نص جمع الجـوامع

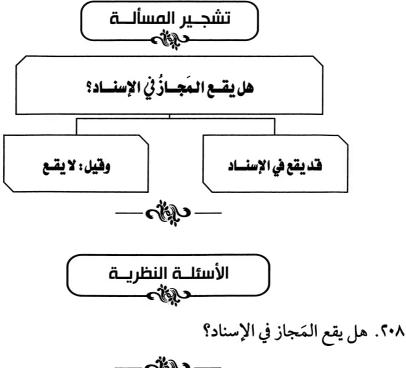
لل وَقَدْ يَكُونُ فِي الإِسْنَادِ؛ خِلافًا لِقَوْمٍ،

—*იწს* —

نص الكوكب الساطع

وَصِحَّةُ المَجَازِ فِي الإِسْنَادِ، وَالفِعْلِ، وَالحُرُوفِ ذُو اعْتِمَادِ





—*იწს* —

التمارين والتطبيقات

[٣٢٠] ما نوعُ المَجاز في:

- ١. ﴿ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾
- ٢. ﴿ أَن لَّا نَعَبُدُوٓ ا إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنِّي آخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ ٱلِيمِ ﴾.
  - ٣. ﴿ يُومًا عَبُوسًا ﴾.





# نص جمع الجــوامع

لله وَفِي الأَفْعَالِ وَالحُرُوفِ؛ وِفَاقًا لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَالنَّقْشَوَانِيِّ، وَمَنَعَ الإِمَامُ الحَرْفَ مُطْلَقًا، وَالفِعْلَ وَالمُشْتَقَّ إِلَّا بِالتَّبَعِ.

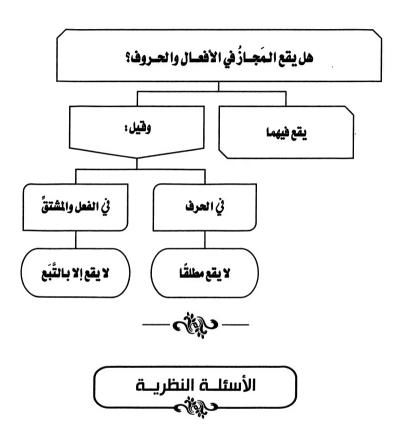
#### —√#»—

## نص الكوكب الساطع

وَصِحَّةُ المَجَازِ فِي الإِسْنَادِ وَالفِعْلِ، وَالحُرُوفِ ذُو اعْتِمَادِ، وَالفَحْرُ فِي الْحَرُوفِ ذُو اعْتِمَادِ، وَالفَحْرُ فِي الحُرُوفِ مُطْلَقًا مَنَعْ وَالفِعْلَ وَالمُشْتَقِّ إِلَّا بِالتَّبَعْ.

### —*იწ*ს—

#### تشجـير المسألـــة حين



٢٠٩. هل يقع المَجازُ في كلِّ من؟:

[١] الأفعال.

[٢] الحروف.

[٣] الأسماء المشتقة.





#### التمـارين والتطبيقـات ــــــحين

[٣٢١] قال الإسنويُّ هُمُّ: (إذا قال لزوجتِه: "إن لم أطلَقْكِ، فأنتِ طالقُ"، فالمنصوصُ : أنها لا تُطلَّقُ إلا في آخِرِ العُمر، بخلافِ "إذا"؛ فإن المنصوصَ فيها الوقوعُ إذا مضى زمَنٌ يُمكِنُ فيه ذلك، فإن قال: "أردتُ بـ (إذا) معنى (إنْ)، دُيِّنَ، ويُقبَل أيضًا ظاهرًا في أصحِّ الوجهَيْنِ)، فرَّعَ الإسنويُّ هذه المسألة على مسألةٍ من مسائل المَجاز، فما هي؟

[٣٢٢] استخرِج المَجازَ في النصوص الآتية:

- ١. ﴿ وَنَادَىٰ أَصْعَابُ ٱلْجُنَّةِ ﴾.
- ٢. ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَنْلُواْ ٱلشَّيَاطِينُ ﴾.
  - ٣. ﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنْ بَاقِيكَةٍ ﴾.
- ٤. قوله تعالىٰ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾.





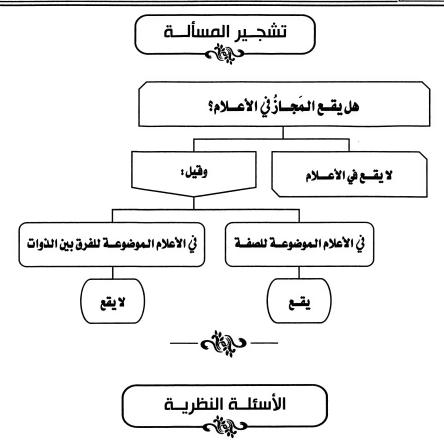
#### نص جمع الجــوامع درائ

لل وَلا يَكُونُ فِي الأَعْلامِ؛ خِلافًا لِلْغَزَّالِيِّ فِي مُتَلَمَّحِ الصِّفَةِ.



وَالمَنْعُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ وَقِيلَ: إِلَّا مُستَلَمَّحَ الصِّفَهُ.





٢١٠. هل يقع المَجاز في الأعلام؟ اذكر الخلافَ في المسألة، مع عَزْوِ الأقوال.



التمارين والتطبيقات

[٣٢٣] هل التسميةُ بالحارث والعبَّاس وصالح مَجازٌ؟





## نص جمع الجـوامع

لل وَيُعْرَفُ بِتَبَادُرِ غَيْرِهِ لَوْلَا القَرِينَةُ، وَصِحَّةِ النَّفْيِ، وَعَدَمِ وُجُوبِ الْاطِّرَادِ، وَجَمْعِهِ عَلَىٰ خِلَافِ جَمْعِ الْحَقِيقَةِ، وَبِالْتِزَامِ تَقْيِيدِهِ، وَتَوَقُّفِهِ عَلَىٰ المُسَمَّىٰ الآخرِ، وَالإِطْلَاقِ عَلَىٰ المُسْتَحِيلِ. عَلَىٰ المُسْتَحِيلِ.

### —ഡ്ല്ഗ∙—

### 

سِواهُ لِلأَفْهَامِ غَيْرَ النَّادِرِ، خِلَو أَنْ يُسْتَعْمَلاً خِلَو أَنْ يُسْتَعْمَلاً وَأَنْ يُسْتَعْمَلاً وَلَا يُطَّرِدا وَلَا يُطَّرِدا إِلْ التَّقْدِيرِ أَوْ فِي الظَّاهِرِ

وَيُعْرَفُ المَجَازُ: مِنْ تَبَادُرِ
وَصِحَّةِ النَّفْيِ، وَجَمْعِهِ عَلَىٰ
فِي المُسْتَحِيلِ، وَلُزُومًا قُيِّدَا
وَوَقْفِهِ عَلَىٰ المُسَمَّىٰ الآخَرِ



### 



٢١١. ما العلاماتُ التي يُعرَف بها المَجازُ؟



#### 

[٣٢٤] ما الذي تَعرِفُ به المَجازَ في الأمثلة الآتية؟

- ١. قول شخص لبليدٍ: (هذا حِمار).
  - ٢. ﴿ وَسْئُلِ ٱلْفَرْيَةَ ﴾؛ أي: أهلَها.
    - ٣. الأمر بمعنى الفعل.
      - ٤. جَناح الذُّل.
      - ٥. نار الحرب.





نص جمع الـجــوامع

لل وَالمُخْتَارُ: اشْتِرَاطُ السَّمْعِ فِي نَوْعِ المَجَازِ، وَتَوَقَّفَ الآمِدِيُّ.

\_\_*(* 

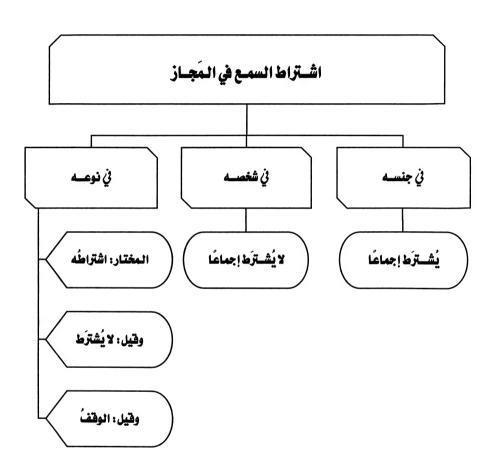
نص الكوكب الساطع

وَالسَّمْعُ فِي نَوْعِ المَجَازِ مُشْتَرَطْ وَقِيلَ بِالوَقْفِ، وَقِيلَ: الجِنْسُ قَطْ.

—₩p—



# تشجـير المسألــة





#### الأسئلــة النظريــة ــــــــــين

٢١٢. هل يُشترَط السمعُ في نوع المَجازِ أو لا؟

#### -- Ajjo---

### التمارين والتطبيقات

[٣٢٥] في الإحكام للآمِديِّ: (احتَجَّ الشارطون ... بأنه لو اكتُفِي بالعَلاقة، لجاز تسميةُ غيرِ الإنسانِ نخلةً؛ لمشابهتِهِ لها في الطُّولِ كما جاز في الإنسان، ولجاز تسميةُ الصيدِ شبكةً، والثمرةِ شجرةً، وظلِّ الحائطِ حائطًا، والابنِ أبًا؛ تعبيرًا عن هذه الأشياءِ بأسماءِ أسبابها)، ما المسألةُ التي يَتحدَّثُ عنها عِينَهُ؟





# نص جمع الجـوامع

#### مَسْأَلَـةُ

للهِ «المُعَرَّبُ»: لَفْظٌ غَيْرُ عَلَمٍ، اسْتَعْمَلَتْهُ العَرَبُ فِي مَعْنَىٰ وُضِعَ لَهُ فِي غَيْرِ لُغَتِهِمْ. للهَ وَلَيْسَ فِي القُرْآنِ؛ وِفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، وَابْنِ جَرِيرٍ، وَالأَكْثَرِ.

### —*₼*

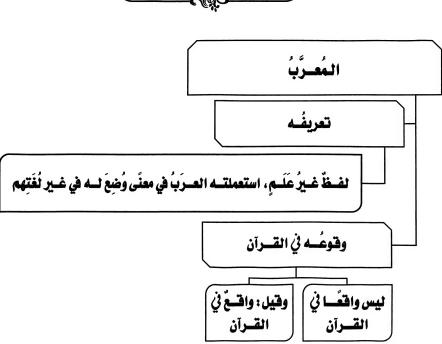
# نص الكوكب الساطع

اللَّفْظُ إِذْمَا اسْتَعْمَلَتْهُ العَرَبُ فِيمَا لَهُ لَا عِنْدَهُمْ مُعَرَّبُ. وَلِيمَا لَهُ لَا عِنْدَهُمْ مُعَرَّبُ. وَلَيْسَ فِي القُرْآنِ عِنْدَ الأَكْتَرِ كَالشَّافِعِيْ وَابْنِ جَرِيرِ الطَّبَرِيْ

### 



#### 



#### *—√∭* —

الأسئلــة النظريــة

٢١٣. عرِّفِ "المُعرَّبَ".

٣١٤. هل وقَعَ "المُعرَّبُ" في القرآن؟ اذكُرِ الأقوالَ في المسألة، مع عَزْوِها إلى قائليها، ثم بيِّنْ ترجيحَ المصنِّفِ عِيْنِيْ.

### 

[٣٢٦] (المسيح: لفظٌ مُعرَّبٌ من العِبْرانيِّ، وأصلُه: مشيحا، وعيسى: مُعرَّبُ يسُوعَ بالعِبْرانية)، يَرجِعُ هذا الكلامُ إلى مسألةٍ أصولية، فما هي؟

[٣٢٧] (والأساطير: جمع أُسْطورةٍ -بضمِّ الهَمْزة، وسكون السين- وهي القصةُ والخبَرُ عن الماضين. والأظهر: أن الأُسْطورة لفظٌ مُعرَّبٌ عن الرُّومية، أصله: إسْطوريا- بكسر الهمزة- وهو القصة. ويدُلُّ علىٰ ذلك اختلافُ العرَبِ فيه، فقالوا: أُسْطُورة، وأُسْطِيرة، وأُسْطُور وأُسْطِير)، ما المسألة الأصولية التي يَرجِعُ إليها تصحيحُ هذا الكلام أو عدَمُه؟

[٣٢٨] (قال بعضُهم: جهنَّمُ: لفظٌ مُعرَّبٌ، وكأنه في الفُرْسِ: جَهْ نم)، ما المسألة الأصولية التي يَرجِعُ إليها هذا الكلام؟





# نص جمع الجوامع

#### مَسْأَلَــةٌ

لله اللَّفْظُ: إِمَّا حَقِيقَةٌ، أَوْ مَجَازٌ، أَوْ حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ بِاعْتِبَارَيْنِ، وَالأَمْرَانِ مُنْتَفِيَانِ قَبْلَ الِاسْتِعْمَالِ.

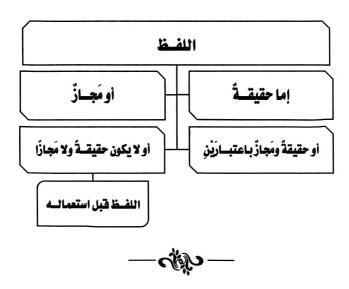
#### *--√∰*---

# نص الكوكب الساطع

اللَّفْ ظُ أَقْسَامٌ: حَقِيقَةٌ فَقَطْ، أَوْ فَمَجَازٌ، أَوْ كِلَيْهِمَا ضَبَطْ-بِجِهَتَ يْنِ اعْتُبِ رَا، أَوْ لَا وَلَا؛ وَذَلِكَ اللَّفْظُ الَّذِي مَا اسْتُعْمِلًا.

### **一心**が—

## تشجـير المسألــة





٢١٥. ما أقسامُ اللفظ من حيث الاستعمال؟
 ٢١٦. هل يكون اللفظُ حقيقةً أو مَجازًا قبل الاستعمال؟





### التمارين والتطبيقات

[٣٢٩] حدِّدْ ما هو حقيقةٌ، وما هو مَجازٌ، وما يجتمع فيه الأمرانِ، وما ينتفي عنه الأمرانِ:

- ١. (الأسد) للرجُلِ الشجاع.
- ٢. (الأسد) للحيوان المخصوص.
  - ٣. شمول (الدابّة) للحِمار.
- ٤. (الصوم) للإمساك عن الكلام.





# نص جمع الجــوامع

لله ثُمَّ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَىٰ عُرْفِ المُخَاطِبِ أَبَدًا؛ فَفِي الشَّرْعِ.. الشَّرْعِيُّ؛ لِأَنَّهُ عُرْفُهُ، ثُمَّ العُرْفِيُّ العَامُّ، ثُمَّ اللُّغَوِيُّ، وَقَالَ الغَزَّالِيُّ وَالآمِدِيُّ: فِي الإِثْبَاتِ.. الشَّرْعِيُّ، وَفِي النَّفْيِ.. الغَزَّالِيُّ : مُجْمَلٌ، وَالآمِدِيُّ: اللَّغَوِيُّ.

#### —*იწე*ა—

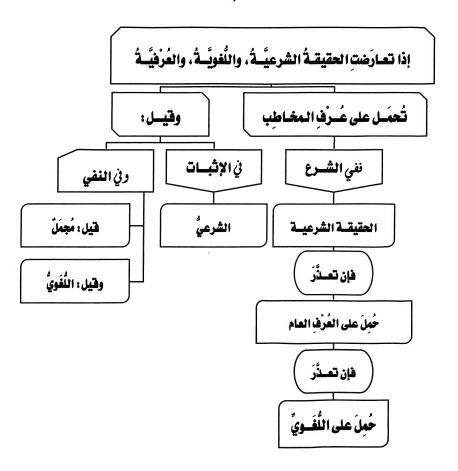
### 

ثُمَّ عَلَىٰ عُرْفِ المُخَاطِبِ احْمِلِ؛ فَالعُرْفِ ذِي العُمُومِ، ثُمَّ اللُّغَوِيْ. وَاللَّغَوِيِّ النَّهُ مِي، وَالإِجْمَالِ ثُمَّمَّ عَلَى الأَوَّلِ: إِنْ تَعَسَنَّرَا رُدَّ إِلَيْهِ بِمَجَازٍ فِي القَوِيْ

فَفِي خِطَابِ الشَّرْعِ لِلشَّرْعِي اجْعَلِ وَقِيلَ: فِي الإِثْبَاتِ لِلشَّرْعِ قَوِي رَأْيُانِ لِلسَّيْفِ مَعَ الغَزَّ الِيْ. حَقِيقَةً فَفِيهِ خُلْفٌ قُررًا؟ وَقِيلَ: مُجْمَلٌ، وَقِيلَ: اللَّغَوِيْ.



### تشجير المسألــة



#### 

الأسئلــــة النظريــــة

٢١٧. على ماذا يُحمَل اللفظُ؟ فصِّلْ إجابتك.



### 

[٣٣٠] على أيِّ الحقائق تُحمَل الكلماتُ الآتية (شرعية، لُغَوية، عُرْفية):

- ١. الصيام في قوله تعالى: ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيامُ ﴾.
  - الصيام في قول النَّابغةِ:

خَيْلٌ صِيامٌ وَخَيْلٌ غيرُ صائمةٍ تحتَ العَجَاجِ، وأخرىٰ تَعْلُكُ اللَّجُمَا ٣. الصيام في قول الطبيبِ للمريض: (لا بدأن تأتي صائمًا في يوم السبت لنَعمَلَ لك التحليلَ الساعة ١٢ ظُهْرًا).

- الصيام في حديث: «مَن لم يبيِّتِ الصيامَ قبل الفجرِ، فلا صيامَ له».
- ٥. الصيام والصلاة في حديث: «مَن دُعِيَ إلى وليمةٍ فَلْيُجِبْ، فإن كان مفطِرًا فليأكُلْ، وإن كان صائمًا فَلْيُصَلِّ».
  - ٦. الصلاة في حديث: «لا صلاةً بعد العصرِ حتى تطلع الشمسُ».

[٣٣١] قال في مِفتاح الوصول: (إذا قال الزوجُ لزوجتِه: أنتِ طالقٌ، وقال: أرَدتُ مِن وَثاقٍ؛ فإن الطلاقَ بمعنى الإطلاقِ، وهو حقيقةٌ لُغَويةٌ في الحَلِّ مِن وَثاقٍ أو غيرِه، فيقال: هذا اللفظُ حقيقةٌ عُرْفيةٌ في حَلِّ عِصْمةِ النكاح، مَجازٌ في الوَثاق)، ما القاعدة التي تعيِّنُ الاحتمالَ المراد؟

[٣٣٢] في مِفتاح الوصول: (احتَجَّبه أصحابُنا على أن البِكْرَ يُجبِرُها أبوها على النكاح؛ وذلك قوله في: «لا تُنكَحُ اليتيمةُ حتى تُستأمَرَ»، واليتيمةُ: هي التي لا أبَ لها. فمفهومُهُ: أن غيرَ اليتيمةِ -وهي ذاتُ الأبِ- تُنكَحُ من غيرِ استئمارٍ، فيقول المخالِفُ: اليُتُمُ في اللغة هو الانفرادُ؛ ولذلك يقال للبيت المنفرِدِ من الشَّعْرِ: يتيمٌ، وللذي لا نظيرَ له: يتيمٌ، وإذا ثبَتَ ذلك، فقد يكون



المرادُ باليتيمةِ: التي لا زوجَ لها؛ كما أراد الشاعرُ بقوله:

إن القُبِورَ تُسنكِحُ الأيسامَىٰ والنَّسْوةَ الأراملَ اليتاميٰ والنَّسْوةَ الأراملَ اليتاميٰ وإذا أريدَ به التي لا زوجَ لها، لم يكُنْ في الخبرَ دليلٌ).

ما القاعدة التي يرجَّحُ بها بين هذَيْنِ الاحتمالَيْنِ؟

[٣٣٣] في مِفتاح الوصول: (مثاله: احتجاجُ الحنفيَّةِ ومَن وافَقهم مِن أصحابنا على أن الزِّنا يوجِبُ حُرْمةَ المصاهَرةِ، بقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا نَنكِحُوا مَا نَكَحَ النَّاوُكُم مِن النِّنا يوجِبُ حُرْمةَ المصاهَرةِ، بقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا نَنكِحُوا مَا نَكَحَ النَّاوُكُم مِن النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدُ سَكَفَ ﴾؛ فإن المرادَ به: ولا تَطَوُّوا مَن زنَى بها الأبُ فهي موطوءةٌ له؛ فوجَبَ أن يحرُمَ وَطُوُها على الابنِ، فيقولُ الشافعيَّةُ ومَن وافَقهم مِن أصحابنا: إنما المرادُ به العقدُ)، ما المسألة الأصولية التي يرجَّحُ بها بين القولَيْنِ؟

[٣٣٤] في مِفتاح الوصول: (فمثاله: احتجاجُ المالكية على أن الظّهارَ يَلزَمُ السيِّدَ في أُمَتِهِ بقوله تعالى: ﴿ وَاللَّذِينَ يُظُهِرُونَ مِن نِسَامِيمٍ ﴾ الآية، والأمّةُ من نسائنا. فتقول الشافعيةُ والحنفيَّةُ: هذا اللفظُ مخصوصٌ في العُرْفِ بالزوجات؛ ولذلك قال تعالى: ﴿ قُلُ لِلْأَزْوَجِكَ وَبَنَائِكَ وَنِسَامَ الْمُؤْمِنِينَ يُدِّنِينَ عَلَيْمِنَ مِن جَلَيْمِيهِنَ ﴾، والمراد بنساء المؤمنين: الحرائرُ بالاتفاق، وأيضًا: فإن «امرأة فلانٍ» مخصوصةٌ في العُرْفِ بزوجته، ولا يَتناوَلُ في العُرْفِ أَمَتَهُ)، ما المسألة الأصولية التي تؤثّرُ في هذا الخلاف؟

[٣٣٥] في مِفتاح الوصول: (احتَجَّ أصحابنا علىٰ أن المُحرِمَ لا يَتزوَّجُ في حال إحرامِه، بقوله ﷺ: «لا يَنكِحُ المُحرِمُ، ولا يُنكَحُ»، فيقول أصحابُ أبي حنيفة:

يحتمِلُ أن يريد بالنكاح الوَطْءَ ... وإذا كان المرادُ به الوَطْءَ، دلَّ الخبَرُ على حرمةِ الوَطْء على المُحرِم، لا على حرمةِ العقد.

والجواب عند أصحابنا: أن إطلاق النكاح على الوَطْءِ مَجازٌ شرعيٌ، وعلى العقد حقيقةٌ شرعيَّةٌ)، ما القاعدة التي استُنِدَ إليها في الجواب؟





# نص جمع الجــوامع

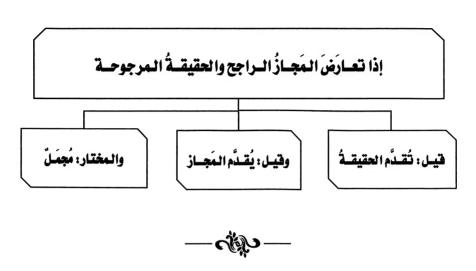
للهِ وَفِي تَعَارُضِ المَجَاذِ الرَّاجِحِ وَالحَقِيقَةِ المَرْجُوحَةِ.. ثَالِثُهَا المُخْتَارُ: مُجْمَلٌ. —— • ﴿ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ

## نص الكوكب الساطع

وَإِنْ مَجَازٌ رَاجِحٌ قَدْ عَارَضَا حَقِيقَةً مَرْجُوحَةً فَالمُرْ تَضَى: - وَكَوْنُ حُكْمٍ ثَابِتٍ يُمْكِنُ أَنْ - وَكَوْنُ حُكْمٍ ثَابِتٍ يُمْكِنُ أَنْ -



#### تشجــير المسألـــة ـــــــــــي



# الأسئلــة النظريــة

٢١٨. إذا تعارَضَ المَجازُ الراجح والحقيقةُ المرجوحة، فأيُّهما يُقدَّمُ؟ — حَمْثُهُ —

## التمارين والتطبيقات

[٣٣٦] مَن حلَفَ لا يَشرَبُ من هذا النهرِ، فالحقيقةُ المتعاهَدةُ الكَرْعُ منه بفِيهِ، كما يَفعَل كثيرٌ من الرِّعاء، والمَجازُ الغالبُ الشُّرْبُ بما يغترفُ به منه؛ كالإناء، فلو لم يَنْوِ شيئًا، فهل يَحنَثُ بالأول دون الثاني، أو العكس، أو لا يَحنَثُ بواحدٍ منهما؟ وما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟



[٣٣٧] مَن حلَفَ لا يأكل من هذه النخلةِ، فهل يَحنَثُ بثمَرِها أم بخشَبِها؟ مع التعليل بمسألةٍ أصولية.

#### [٣٣٨] إذا كان لرجُل زوجتانِ:

- ١. سارة بنت حسن (أبوها مشهور بـ "زيد"، وهي لا تُعرَفُ إلا بـ سارة بنت زيد).
  - ٢. سارة بنت حسن (أبوها مشهور باسمه "حسن").

فقال: زوجتي سارة بنت حسن: طالقٌ.

ثم قال: أرَدتُ بنتَ زيدٍ، فهل يُقبَل قضاءً؟ مع ربطِ ذلك بمسألةٍ أصولية مناسبة.





### نص جمع الجـوامع

لل وَثُبُوتُ حُكْمٍ يُمْكِنُ كَوْنُهُ مُرَادًا مِنْ خِطَابٍ، لَكِنْ مَجَازًا.. لا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ المُرَادُ مِنْهُ، بَلْ يَبْقَىٰ الخِطَابُ عَلَىٰ حَقِيقَتِهِ؛ خِلافًا لِلْكُوْخِيِّ وَالبَصْرِيِّ.

#### -લીંગ્રે⊳-

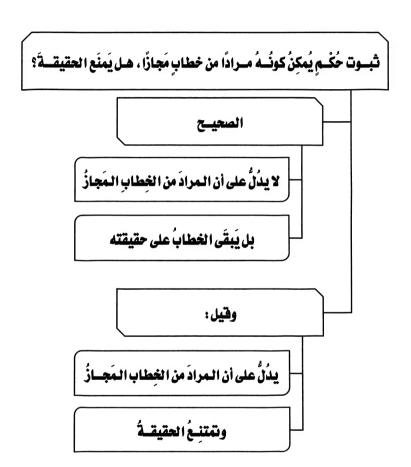
### 

يَبْقَى عَلَى الحَقِيقَةِ الخِطَابُ إِنْ لَهُ يُجَوَّزُ، ذَلِكَ الصَّوَابُ

ثَالِثُهَا الإِجْمَالُ - إِذْ لَا هَجْرَعَنْ. وَكَوْنُ حُكْمِ ثَابِتٍ يُمْكِنُ أَنْ-يُرَادَمِنْ لَفْظٍ مَجَازًا لَا يَدُلْ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهُ المُرَادُ، بَلْ-



### تشجــير المسألـــة



#### الأسئلــة النظريــة ــــــحين

٢١٩. ثبوت حُكْمٍ يُمكِنُ كونُهُ مرادًا من خطابٍ مجازًا، هل يَمنَع الحقيقة؟ — حين —

# التمارين والتطبيقات

[٣٣٩] وجوب التيمُّمِ على المُجامِع الفاقد للماء إجماعًا يُمكِنُ كونُهُ مرادًا من قوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسَّنُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ يَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ ﴾ [النساء: ٤٦]، لكن على وجه المَجاز؛ لأن الملامَسةَ حقيقةٌ في الجَسِّ باليدِ، مَجازٌ في الجماع، فهل يَلزَم من الإجماع على وجوب التيمُّمِ على المُجامِع: أن تكونَ الملامَسةُ في الآيةِ هي الجماع؟





# نص جمع الجـوامع

لله «الكِنَايَةُ»: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ مُرَادًا مِنْهُ لَازِمُ المَعْنَى، فَهِيَ حَقِيقَةٌ، فَإِنْ لَمْ يُرَدِ المَعْنَى، وَهِيَ حَقِيقَةٌ، فَإِنْ لَمْ يُرَدِ المَعْنَى، وَإِنَّمَا عُبِّرَ بِالمَلْزُوم عَنِ اللَّازِمِ.. فَهُوَ مَجَازٌ.

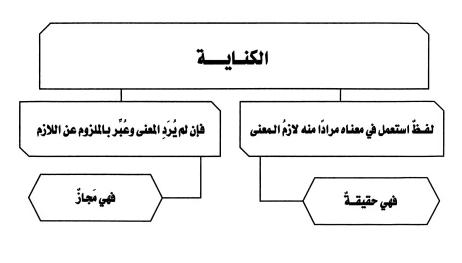
### *—√∭*

### نص الكوكب الساطع

اللَّفْ ظُ إِنْ أُطْلِقَ فِي مَعْنَاهُ ثُمْ أُرِيدَ مِنْهُ لَازِمُ المَعْنَى فَسَمْ اللَّفْ ظُ إِنْ أُطْلِقَ فِي مَعْنَاهُ ثُمْ اللَّهُ عَلَى الللِّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُعْمَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُعْلَى اللْمُعْلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى



## 



### -4\$₽-

الأسئلــة النظريــة

٢٢٠. ما تعريف "الكناية"؟

٢٢١. هل "الكناية" مَجازٌ أو حقيقةٌ؟





#### التمـارين والتطبيقــات ــــــحين

[٣٤٠] قولنا: (زيدٌ طويلُ النِّجاد) مرادًا منه طويلُ القامةِ، ما نوع هذا الأسلوب؟ وهل هو حقيقةٌ أو مَجازٌ؟

[٣٤١] قولنا: (فلانٌ يدُهُ ناعمة) نريد أنه مدلَّلٌ لا يَعمَل، ما نوع هذا الأسلوب؟ وهل هو حقيقةٌ أو مَجازٌ؟

[٣٤٢] ﴿ يُقَلِّبُ كَفَيِّهِ ﴾ ... كنايةً عن الندامة والحسرة، والسؤال: هل هذا حقيقةٌ أو مَجازٌ؟

[٣٤٣] قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾، ما نوع هذا الأسلوب؟ وهل هو حقيقةٌ أو مَجازٌ؟

[٣٤٤] في قوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ ﴾، قال بعضُهم: (العلمُ بالأعمال كنايةٌ عن المجازاة عليها من حيث إن العلمَ لازمٌ للمجازاة)، هل هذا حقيقةٌ أو مَجازٌ؟ مع التعليل.





نص جمع الجــوامع

للهِ وَ «التَّعْرِيضُ»: لَفْظُ اسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ لِيُلَوَّحَ بِغَيْرِهِ، فَهُوَ حَقِيقَةٌ أَبَدًا.

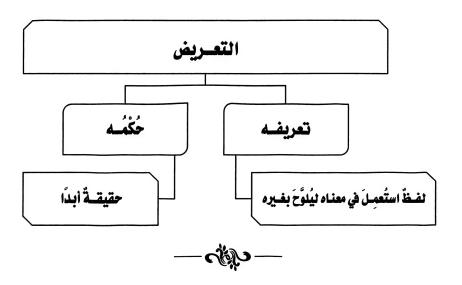


نص الكوكب الساطع

وَإِنْ لِتَلْوِيحٍ سِوَاهُ قُصِدًا تَعْرِيضُهُمْ. لَيْسَ مَجَازًا أَبَدَا



# تشجـير المسألـــة



# الأسئلــة النظريــة

٢٢٢. عرِّفِ "التعريضَ".

٢٢٣. هل "التعريض" من باب الحقيقة أو المَجاز؟

#### التمـارين والتطبيقــات ــــــــدين

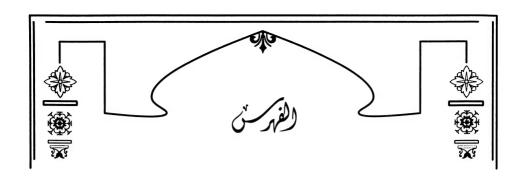
[٣٤٥] قال الطاهر بن عاشور في قوله تعالى: ﴿فَأَتَقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِبَارَةُ ﴾: (وفي هذه الآيةِ تعريضٌ)، ما التعريض المذكور؟ وما المعنى المُعرَّضُ به؟ وهل التعريض حقيقةٌ أو مَجازٌ؟

[٣٤٦] في التحرير والتنوير: (وجملة: ﴿وَأَللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآبِكُمْ ﴾ معترضة، وهي تعريضٌ؛ فإنَّ إرادتَهم الضَّلالةَ للمؤمنين عن عداوةٍ وحسَدٍ)، هل هذا الأسلوب حقيقةٌ أو مَجازٌ؟

[٣٤٧] عن أبي هُرَيرة ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى النبيِّ اللهِ اللهُ الله







الصفحـــة	المحتويـــات
0	تقديم <mark>فضيلة الشيخ الدكتور</mark> حسـن بن عبد الحمـيد بخــاري
٩	خطاب اعتماد التحكيم من الجمعيـة الفقهيـة السعوديـة
11	مقدِّمــةُ الـحقيبــةِ
19	(١) المقدمــة(١)
۲۲	المسألة: أبواب جمع الجوامع
	(٢) المسألة: تعريف أصول الفقه
	(٣) المسألة: تعريف الفقه
	المسألة: تعريف الحُكُم الشرعيِّ
	(٤) المسألة: التحسين والتقبيح العقليَّان
	(٥) المسألة: شكر المُنعِم
	المسألة: حُكْمُ الأشياءَ قبل ورود الشـرع
	(٦) المسألة: تكليف الغافل، والمُلجَأ، والمُكرَه
	(٧) المسألة: تعلُّقُ الأمر بالمعدوم
	(٨) المسألة: الحُكْمُ التكليفيُّ
	(٩) المسألة: الحُكْمُ الوَضْعِيُّ
	(١٠) المسألة: الفرض والواجب
	(۱۱) المسألة: أسماء المندوب
	المسألة: هل يجب المندوبُ بالشروع؟
	(١٢) المسألة: أقسام الأحكام الوَضْعيَّةِ - السبب
	(١٣) المسألة: الأحكام الوَضْعيَّةُ - الشَّرْطُ، والمانع
	,

٧٣	(١٤) المسالة: الأحكام الوَضعيَّة - الصحة
٧٦	المسألة: الإجـــزاء
٧٩	المسألة الفساد والبطلان
۸۲ ۲۸	(١٥) المسألة الأداء، والوقت
۸٥	المسألة القضاء
۸۸	المسألة: الإعـادة
۹۱	(١٦) المسألة: الرُّخصة
۹٤	المسألة: العزيمة
۹۸	(۱۷) المسألة: الدليــل
١٠١	(١٨) المسألة: الحَـــُّةُ
	(١٩) المسألة: الكلامُ في الأزَل
٠٠٦	(٠٠) المسألة: النَّظَـرُ
١٠٨	(١٦) المسألة: الإدراك
····	المسألة: التصديق الجازم
118	المسألة: التصديق غير الجازم
۲۱۱	(۲۲) المسألة: العِلْمُ
119	المسألة: الجهل
۱۲۱	المسألة: السَّهُوُ
٠٠٠٠ ع٢٢	(٣٣) المسألة: الحسَنُ الشرعيُّ
٠٠٠٠. ٢٦	المسألة القبيح في الاصطلاح الأصوليِّ
	(٤٤) المسألة: جائزُ التَّـرْكِ ليس بواجب
١٣٢	(۶۵) المسألة المسندوب
١٣٥	(٢٦) المسألة: حَـدُّ التكليفِ
١٣٨	(٢٧) المسألة: المباح ليس بجنس للواجب
	(٢٨) المسألة: الوجوب إذا نُسِخَ بَقِّيَ الجوازُ
١٤٤	
١٤٧	المسألة: حُكْمُ فِعْل خصال الواجب المخيَّرِ كلِّها أو تَرْكِها
101	(٣٠) المسألية: الحبِّ ام ال مخ "

१०६	(٣١) المسألة: فـرض الكفاية
١٥٧	المسألـة: علىٰ مَن يجب فـرضُ الكفايـة؟
٠٦٠	المسألة: تعيُّنُ فرض الكفاية بالشروع
٦٢١	المسألـة سُنَّـةُ الكفايــة
١٦٤	(٣٢) المسألة: الواجب الموسَّعُ (أ)
דרו	المسألة: الواجب الموسّع (ب)
١٦٩	المسألة: الواجب الموسّع (ج)
١٧٢	(٣٣) المسألة: ما لا يَتِمُّ الواجبُ إلا به (أ)
١٧٦	المسألة: ما لا يَتِمُّ الواجبُ إلا به (ب)
١٧٩	(٣٤) المسألة: هل مُطلَقُ الأمر يتناوَلُ المكروة؟
٠٨٢	المسألة: اجتماع النَّهي والأمرِ في فعل واحد
١٨٥	
ـرَّ ۱۸۸	المسألة: الساقطُ على جَريجٍ يقتُلُهُ إن استمَرَّ، وكُفْأَهُ إن لم يستمِ
19•	(٣٥) المسألة: التكليفُ بالمُحًال
ليف؟ ١٩٣	(٣٦) المسألة: هـل حصـولُ الشـرط الشـرعيِّ شـرطٌ في صحـةِ التكا
190	•
199	(٣٧) المسألة: لا تكليفَ إلا بفعل
۲۰۲	(٣٨) المسألة: وقتُ تعـلُّقِ الأمـر باًلفعـل
۲۰۰	(٣٩) المسألة: التكليفُ بما عَلِمَ الآمِرُ انتفاءَ شرطِهِ
۲•۸	(٤٠) المسألة تعلُّقُ الحُكْمِ على الترتيب أو البدل
٠١١	(٤١) المسألة: الكتابُ الأُولُ
۲۱۳	المسألـة: القـرآن
۲۱۲	(٤٢) المسألة: القراءات السَّبْعُ
٠٢٠	(٤٣) المسألة: القراءات الشَّاذَّةُ
ه۲۰	(٤٤) المسألة حُكْـمُ ورودِ ما لا معنىٰ له في الكتـاب والسُّنـة
۲۲۷	(٤٥) المسألة: ورود ما يُعنَىٰ به غير ظاهرِهِ في القرآن والسُّنة
۲۲۹	(٤٦) المسألة: بقاءُ المجمَل غيرَ مبيَّنٍ
۲۳۲	(٤٧) المسألة: أفادةُ الأدلة النُّقليةُ البقيُّزَ

٢٣٤	(٤٨) المسألة: تقسيم المنطوق باعتبار الظُّهور
٢٣٩	(٤٩) المسألة تقسيم المنطوقِ باعتبار الإفراد والتركيب
727	(٥٠) المسألة: المطابَقة، والتضمُّن، والالتزام
۲٤٥	(٥١) المسألة: الاقتضاء والإشارة
7٤9	(٥٢) المسألة: تعريف المفهوم، ومفهوم الموافَقة
۲۰۳	(٥٣) المسألة: هل دَلالـةُ مفهـوم الـموافَقـةِ قياسيـةٌ أم لفظيــةٌ؟
۲۰٦	(٤٠) المسألة مفهـومُ الـمخالَفـةِ، وشـروطُ الاحتجـاج بــه
منطوق؟ ٢٦٠	المسألـة: هل انتفاءُ شرطِ إعمال المفهوم يَمنَعُ من قياس المسكوت بال
٠٦٣	
٢٦٦	(٥٦) المسألة: من أنــواع مفهـوم الصفـة، ومفهوم الشرط والغاية
۲۷۱	المسألة: مفهوم الحَصْر
۲۷٤	المسألة: ترتيب المفاهيم في القوة
	(٥٧) المسألة الاحتجاج بالمفاهيم
۲۸۱	(٥٨) المسألة: مفهومُ الغايةِ، وتكملةُ ترتيب المفاهيم
٠ ۸۸۲	المسألة: الاختصاص والحَصْرُ
۲۹۰	(٥٩) المسألة: إفادة "إنما" الحَصْرَ
	المسألــة: «أنَّمــا»
	(٦٠) المسألة: وَضْعُ اللَّغِات
	المسألة: كيف تُعرَف اللَّغات؟
	(٦١) المسألة: أنــواع مدلــول اللفــظ
٣٠٥	<u> </u>
٣٠٨	
٣١١	
٣١٤	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
۳۱۷	
٣١٩	•
۳۲۳	0 : ./ 3 .
٣٢٦	(٦٧) المسألة: أقسامُ اللفظ باعتبار اتجاده مع المعنز

" <del>"</del>	(٦٨) المسألة: العَلَـمُ
۳۳۳	(٦٩) المسألة: الاشتقاقُ
۳۳۰	(٧٠) المسألة: شروطُ الاشتقاق
۳۳۸	المسألة: تتمـةُ الأشتقـاقِ
	(٧١) المسألة: تتمـةُ الاشتقــاقِ
	المسألة: تتمـةُ الاشتقـاقِ
	المسألة: تتمـةُ الاشتقـاقِ
	(٧٢) المسألة: وقوعُ المترادِفِ
۳٥٣	المسألة: مما لا يدخُلُ في الترادُفِ
۳٥٦	
۳٥٩	, , ,
۳٦٢	(٧٤) المسألة: إطلاقُ المشتركِ على معنيَيْ به
٣٦٦	
۳٦٩	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	المسألة: حملُ اللفظِ على مَجازَيْهِ
۳۷٦	
۳۷۹	
۳۸۲	•
۳۸٥	
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
۳۹۰	(۱۷۸) المسألة المَجازُ ليس غالبًا على اللُّغاتِ
	المسألة: اعتمادُ المَجازِ إذا استحالتِ الحقيقةُ
	مسلك المسألة: المَجازُ والنقلُ خلافُ الأصل
	المسألة: المَجازُ والنقالُ أَوْلَىٰ من الاستراك
٠٩	
	(۸۲) المساك. كارك المعبار
***************************************	( ١٨ ) المساكد . المجدري الم سكو
	المسالة. المجاري الأفعال والحروف
<b>, , , , , , , , , , , , , , , , , , , </b>	المسالية. لا يبرد المجتاري الاحتار ج

#### الحَقِيبَـةُ التَّعْلِيمِيَّـةُ لِمَتْن جَمْع الْجَوَامِع

_	2000
	, , , , , (C)
12.	22 <b>A</b> '%
(M)	9

٤١٣	(٨٣) المسألة: ما يُعرَف به المَجازُ
٤١٦	(٨٤) المسألة: اشتراطُ السمعِ في نوع المَجاز
٤١٩	(٨٥) المسألة: المُعرَّبُ
٤٢٢	(٨٦) المسألة: أقسامُ اللفظِ باعتبار الحقيقة والمَجاز
	(٨٧) المسألة: مَحمِـلُ اللفـظِ
٤٣٠	(٨٨) المسألة: تعارُضُ المَجازِ الراجح، والحقيقةِ المرجوحةِ
٤٣٣	(٨٩) المسألة: ثبوتُ حُكْمٍ يُمكِنُ كونُهُ مرادًا من خطابٍ مَجازًا،
٤٣٣	هل يَمنَـعُ الـُحقيقـةَ؟
	(٩٠) المسألة: الكِنَّايـةُ
	(٩١) المسألة: التعريض
	فهـرس المحتويـاتفهـرس المحتويـات

تم -بحمد الله- الجزء الأول ويليه -بإذن الله تعالى- الجزء الثاني